الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـامـعـة أحمد دراية أدرار

جامعة أحمد دراية - أدرار
Université Ahmed Draia Adrar- alger

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الإنسانية

الرقم التسلسلي:

رقم الجرد:

الحرب العراقية الإيرانية والدور الدبلوماسي للجزائر في حل الأزمة

1980- 1988 م

مـــذكـــرة تـــخـــرج مقـــدمـــة لنـــيـــل شـــهـــادة مـــاستـــر
تخصص: تاريخ حديث ومعاصر

إعداد الطالبتين :

- فاطمة نيشاني
- فتيحة حمادو

إشراف الأستاذ :

- محفوظ رموم

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
بلبالي عبد الكريم	أستاذ محاضر	رئيسا
د/ رموم محفوظ	أستاذ محاضر	مشرفا ومقررا
كمون عبد السلام	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشاً

السنة الجامعية 1436 - 1437هـ

2015 - 2016 م

شكر وعرفان

﴿قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لِي وَلَا تَكۡفُرُونِ ١٥٢﴾﴾ البقرة: ١٥٢

الحمد لله الذي الجزيل النعم به نستوفي وإليه مرادنا بحبيبه المصطفى جوهرة طريقنا خير من أوصى به المولى عز وجل.

إلى من كان لنا فكراً وتوجيهاً منذ أن كانت المذكرة سطراً إلى أن أصبحت رسالة أستاذنا الفاضل "**رموم محفوظ** "الذي لم يبخل علينا بالنصيحة، وطعم جهدنا بالصبر والطموح، والجد المثمر له منا جزيل الشكر والوفاء.

والى كل الأساتذة الأفاضل خالص التقدير والامتنان أحمد جلايلة ، بلال صديقي،جعفري مبارك ، بلبالي عبد الكريم كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من شارك بعون، أو بجهدٍ، أو دعاءٍ، أو كلمات تشجيع أو لهج لسانه بدعوة خير، إليهم جميعاً نتقدم بخالص الشكر

والشكر موصول إلى كل أعوان المكتبات وعمال أستوديو عومري للتصميم والطباعة ومؤسسة بناصر الإعلام،كما لا ننسى الأخ والزميل فاتح محمد طاهر والتقدير والاعتراف بالجميل.

شيحة + فاطمة

إهداء

الى من قال الله في حقهما: قَالَ تَعَالَىٰ:﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾

الإسراء: ٢٣

أهدى ثمرة هذا العمل إلى اللذان لن أوفيهما حقهما ما حييت وطالما تعبا في تربيتي حتى وصلت إلى هذه المنزلة 'أمي 'سبب وجودي في الحياة و'أبي "الريح الطيبة "تغمده الله بر حمته

إلى نسائم روحي أخواتي كل واحد باسمه

إلى أصحاب المبادئ القوية أخي نور الدين الذي طالما كانت بصمته في هذا العمل ماديا ومعنويا

إلى أمي التي لم تلدني " مولودة رحمة الله عليها "

إلى رمز الوفاء والسعادة والإخلاص ومحل ثقتي "علي"

من رافقتني رحلة البحث (فاطمة نيشاني)

إلى التي كانت عونا وسندا لي في انجاز هذا الموضوع 'عائشة سوداني'

إلى من عشت معهم أجمل ذكريات الماستر" وهيبة الداعلي، علاتي فاطمة "

إلى اللواتي تحلين بالإخاء وتميزوا بالصفاء "صديقاتي "

الى كل طلبة السنة الثانية ماستر تخصص تاريخ حديث

و معاصر دفعة (2015-2016)

نجيبة

إهداء

قال تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴿١٩﴾﴾ النمل: ١٩

باسم الهادي المهتدي المنير الدرب الحمد لله الذي أعانني على إنهاء هذا البحث العلمي أرجو من الله العلي القادر أن يجعله في ميزان الحسنات.

أهدي ثمرة جهدي.

إلى الحبيب المصطفي لؤلؤة قلبي وقدوتي

إلى عطرة فؤادي.....دفء الحب....نسمة عيوني..... روعة العمر.....صندوق أسراري....

واحة الحب في صحراء الدنيا إلى جزيرة الأمل في بحر الضياع

حبيبتي الغالية أمي

إلى من كان إسمي وعنواني مجدي.....سر دربي.....منارة إجتهادي..... نبراس حياتي

توجيهاته الثمينة.....الإخلاص في العمل

هو قدوتي.....صانعي الصبر والوفاء

أبي الحبيب

إلى الجد والجدة أطال الله في عمرهما

إلى منبع الحنان .....وبلابل المستقبل ..... سر فرحتي..... عناوين مكاني.....إخوتي وأخواتي وجميع أفراد عائلتي

نفحة المناظر.....بسمة القلوب.....عبق الزهور.....رموش العيون....محمد إسحاق، سهيلة.

إلى أختي وحبيبتي "نجاة" أتمني لها التوفيق في شهادة الباكلوريا

إلى من قاسمتني غمرة هذا الجهد..... صديقتي فتيحة

إلى الأعزاء الذين يبقون دائما بين أحضان الذاكرة والوجدان وعلى جدران الذاكرة لوحات فنية لا يأتي عليها غبار النسيان

صديقاتي وزميلاتي

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

كل ينابيع المعرفة من الابتدائية إلى الجامعة

طاقم قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

إلى جميع الطلبة تخصص تاريخ حديث ومعاصر وأخص بالذكر الفوج 03

فاطمة

قائمة الاختصارات:

الرمز	المعنى
ح ع 2،1	الحرب العالمية الأولى
الو.م.أ	الولايات المتحدة الأمريكية

مقدمة

يمثل التاريخ امتزاجا للأحداث المتواترة بفعل التغيرات التي تطرأ على العلاقات الدولية والتي تؤثر بدورها على علاقة الدول في ما بينها، وقد شهد القرن 20م ظهور قضايا وأزمات بارزة وخاصة في الشرق الأوسط باعتباره منطقة مهمة، ما جعله المركز الأساسي لحدوث الأزمات الإقليمية والدولية وذلك بفعل تغير سياسة الأنظمة واختلاف الإيديولوجيات الأمر الذي انعكس سلبا على منطقة الخليج ، بحيث ساهم ذلك في خلق اضطرابات تمثلت في ظهور بؤر توتر بسبب ازدياد التدخل الأجنبي في المنطقة الذي تحول مع مرور الوقت إلى عدم التوافق بين الدول الكبرى ورغبتها في السيطرة الإقليمية.

وتعتبر العراق وإيران من بين تلك الدول التي حركت أطماع الدول الكبرى لتميز البلدين بثروة نفطية هائلة في الشرق الأوسط ، الأمر الذي جعل الو م أ تعمل جاهدة على خلق الصراع بين البلدين مستغلة في ذلك توتر العلاقات العربية الفارسية ، وهذا مااعتبر منطلقاً أساسياً لبروز أزمات إقليمية غيرت من مجرى الأحداث في المنطقة، بحيث انعكست سلباً على مسار الإيديولوجية باعتبارها المحرك الرئيسي لفحوى الصراع خصوصا وأن البلدين قد شهدا تطورات سياسية ، نتيجة تأثيرات الدول العظمى التي تنادي بالديمقراطية والحرية فتجسد ذلك بتغير الأنظمة الملكية إلى أنظمة جمهورية ،كما حدث سنة 1958م في العراق الذي عمل على تأميم منشآته النفطية و التحرر من التبعية البريطانية التي انسحبت من الخليج سنة1972م، وقد شكل استقلال العراق خطرا على نظام الشاه في إيران الموالي للغرب وخوفاً من فقدان سلطتها في منطقة الخليج أسرعت مدفوعة لخلق انشقاقات والعودة إلى الصراع الذي كان سائدا في عهد الدولة العثمانية وعلى رأسها مشكلة الحدود حول شط العرب.

أقر الشاه بإلغاء كل المعاهدات الموقعةسنة1911م-1913م- 1973 م والبروتوكولات السابقة مما أدى إلى الوساطة الجزائرية وعقد اتفاقية الجزائر سنة 1975 م بين صدام حسين ومحمد رضا بهلوى شاه إيران بحيث كانت الجزائر عرابة مبدأ السلام والتعايش العربي العربي إذ اعتبرت مرحلة انتقالية جسدت الاستقرار والتعاون الاقتصادي بين البلدين المتخاصمين، لكن وبسبب التنافس الإستراتيجي بين العراق وإيران و التناقض الإيديولوجي عاد التوتر بظهور تيارات قومية وإسلامية مختلفة الأهداف والمواقف مؤثرة على السلطة الحاكمة ويظهر ذلك بوصول النظام البعثي القومي إلى السلطة إثر انقلاب سنة 1968م، وقد تزامن ذلك التمزق السياسي والاقتصادي الذي شهدته إيران وظهور تيار إسلامي ينادي بتغير الأنظمة الدكتاتورية الموالية للغرب.

وقد شهد البلدين تطورات هامة على الساحة السياسية سنة 1979 م بوصول صدام حسين على رأس النظام البعثي القومي إلى السلطة ، بالتزامن مع نجاح الثورة الإسلامية في إيران بقيادة الخميني والذي كان يهدف إلى تصدير الثورة الإيرانية لدول الخليج، وبالتالي أصبحت الثورة نواة الصراع السياسي والإيديولوجي القائم بين إيران والعراق، في نفس الوقت اعتبر صدام حسين الأوضاع مواتية لإلغاء اتفاقية الجزائر سنة 1975م، ونتيجة لذلك برزت أول أزمات الخليج متمثلة في الحرب العراقية الإيرانية بين سنتي 1980-1988م .

فالمتتبع لتاريخ العلاقات بين إيران والعراق يجد بأنها تتسم بالتعقيد الدولي والإيديولوجي ، ومن أجل الاطلاع على الأسباب الحقيقية لهذه الحرب إضافة لحيثياتها والنتائج المترتبة عنها، وقع اختيارنا على هذا الموضوع الموسوم بـ:

"الحرب العراقية الإيرانية والدور الدبلوماسي للجزائر في حل الأزمة 1980-1988 م"

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية موضوع حرب الخليج الأولى في كونه جزءا مهما في العلاقات الدولية والعلوم السياسية المعاصرة و تداعياته لا زالت ماثلة الى اليوم، وعليه تتمثل أهميته في:

-كشف الستار عن الصراع الإيديولوجي (القومي والإسلامي) والإقليمي (إيران والعراق) والدولي بين (الغرب والشرق).

-إبراز تعقيدات في المسألة من حيث التأثيرات الإيرانية على الخليج عامة والعراق خاصة في ضوء التوترات الأمنية القائمة في المنطقة.

-بيان مدى فعاليات الدبلوماسية الجزائرية في العلاقات الدولية .

-إبراز التحديات التي قامت بها الجزائر أثناء وساطتها، وكيف واجهت العراقيل الإقليمية والدولية من أجل إحلال السلام.

دوافع اختيار الموضوع:

ونظرا لأهمية الموضوع البالغة، فقد تم اختيارنا له على حسب دواعي موضوعية وذاتية، ومن ضمنها:

الدوافع الموضوعية:

-زيادة وتفاقم القضايا العالقة في العالم العربي ومحاولة الكشف عن ملابسات صراع الثقافات الإيديولوجية، إضافة لأهمية الدراسات النظرية في مثل هذه المواضيع، ذات الصلة بالعلاقات الدولية ورصد تدخلاتها وتشابكها.

-إبراز الدبلوماسية الجزائرية وتأثيرها في تفعيل العلاقات الدولية.

-توضيح خلفية الصراع بين العراق وإيران على أساس التطورات السياسية والاقتصادية.

-التمحيص في المواقف العربية وتأثيراها على الحرب الإيرانية العراقية التي لم توفق في حلها على غرار الأزمات الأخرى، وعجزها الدائم على تخطي التحديات العسكرية والسياسية.

الدوافع الذاتية :

إن اختيارنا للموضوع نابع من رغبتنا في البحث المعمق في الدراسات التاريخية المعاصرة بناءاً على:

-إثراء الرصيد المعرفي التاريخي في مجال العلاقات الدولية ومدى التأثيرات والتعقيدات التي تشتغل من خلالها السياسة الدولية.

-لفت الموضوع اهتمامنا منذ مرحلة الليسانس ، إلا انه و لما يتطلب من جهد وعمل جاد أجلناه إلى مرحلة وفقنا الله إلى بلوغها ، إضافة إلى قلة الدراسات الأكاديمية المتعلقة بهذا الموضوع، وبهذه الفترة الزمنية الحرجة مقارنة بمواضيع وفترات أخرى.

-تدعيم رصيد مكتبة الجامعة.

إشكالية البحث : وقد تمحور البحث حول إشكالية أساسية مفادها:

إلى أي مدى تمكنت التطورات السياسية والعسكرية من إدارة الصراع العراقي الإيراني بداية الثمانينات؟ وما دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية هذا الصراع ؟

ويتفرع عن السؤال المركزي إلى تساؤلات فرعية تمثلت في .

-ما طبيعة الظروف الإقليمية والدولية التي أثرت على إدارة الصراع؟

-بما اتسمت العلاقات العراقية الإيرانية في إطار الصراعات الدولية وما هي الأسباب الجوهرية لتحريك الأزمة؟ وما أهم المراحل التي مرت بها ؟

-ما الدور الذي لعبته دول الخليج في تأجيج استمرار هذه الحرب الإقليمية مع إبراز النتائج وانعكاساتها على المنطقة؟.

-كيف لعبت الجزائر دورها في الوساطة وما أثر تطبيق مبادئ اتفاقية سنة 1975 م على العراق و إيران؟

-كيف تعاملت هيئة الأمم المتحدة مع الأزمة، وهل كان تدخلها وفق قرار رقم 598 مفتاحاً لحل الأزمة؟

المنهج المتبع :

ولمعالجة هذه الإشكالية فقد اعتمدنا المنهج التاريخي الوصفي المناسب في تتبع مسار أحداث الحرب العراقية الإيرانية وظروفها الإقليمية والدولية ودوافعها الحقيقة ،مستخدمين آلية التحليل في فهم الأسباب والنتائج التي آلت إليها منطقة الخليج بعد الحرب .

الدراسات السابقة :

إن الدراسة السابقة المتعلقة بهذا الموضوع قليلة، خاصة في أقسام التاريخ بالجامعات الجزائرية، وهي إن وجدت فقلما تعالج في أقسام العلوم السياسية وعادة ما تفتقد للبعد التاريخي وهذا ما حاولنا تداركه ومن أهم الدراسات السابقة :

1)أطروحة دكتوراه دولة بعنوان: "عوامل التوتر والاستقرار في منطقة الخليج (1980_2000م)" لمحمد خنوش والتي تعرض فيها لدراسة مراكز القوى في العراق وإيران وأسباب التنافس بينهما، بالإضافة للتغلغل الأجنبي وتأثيراته على سياسة البلدين.

2)رسالة ماجستير "العلاقات الإيرانية العراقية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق" لعبد الستار العبيدي عبد الرحمان، الذي تناول الموضوع بصفة خاصة في الفصل الثاني بإدراج الموقف العراقي من الثورة الإسلامية في إيران وصياغة الأسباب دون تحليل، وإبراز دور اتفاقية الجزائر لسنة 1975 م.

مصادر ومراجع الدراسة :

بالنسبة لأهم المصادر فكان من بينها :

-مذكرات عبد الكريم فيصل الخزرجي نزار "مذكرات مقاتل " الذي أحاط بالموضوع بإعطاء تفصيل دقيق في أغلب مراحلها ولو أنه لم يكن محايداً ، فقد حاول إبراز النوايا العدوانية الإيرانية اتجاه العراق باعتباره عراقي الجنسية كما أن أسلوبه كان متميزا بالإطناب مما يصعب على الباحث انتقاء الأفكار.

-وبالنسبة لمصدر جيمس بيكر وطارق عزيز بعنوان "نصوص الحرب"، الذي أفادنا في التعرف على العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين في هذه الحرب وذلك من خلال اللقاءات التي كانت بين الطرفين، وما يلاحظ على هذه اللقاءات أنها كانت من صانعي أحداث الفترة، وكشفت أسرارا في العلاقات بين البلدين.

-كتاب المشير عبد الحليم أبو غزالة "الحرب الإيرانية العراقية 1980_1988" فصل لنا الحرب تفصيلا دقيقا مبرزاً الخلفيات الأساسية لفهم آليات الحرب مع ذكر الموقف الدولي منها، تميز أسلوبه بالتحليل مما جعله المصدر الأساسي في محور الدراسة إلا أنه لم يدرج لنا ملاحق توضح النزاع حول شط العرب.

وبالنسبة للمراجع فنجد:

-كتاب عبد الوهاب القصاب الذي قام بتقديم دراسة تحليلية لمذكرات نزار الخزرجي، وانتهج الموضوعية في سرد وشرح الحقائق

- أما فاضل رسول في كتابه "العراق- إيران أسباب وأبعاد النزاع" فبرزت أهميته بإعطاء الخلفيات التي انبثقت عنها الحرب مرورا بالشرح المفصل لمراحلها، إلا أنه غلب عليه التكرار.

-إضافة لمرجع محمد حسن طوالبة بعنوان "مناقشة النزاع العراقي الإيراني"، والذي عرج فيه على حدود التلاقي والافتراق بين الطرفين، بحيث كان أسلوبه مباشر وواضح للدارس ، إلا أن في دراسته تحيز للطرف العراقي ، الأمر الذي أثر بشكل مباشر على موضوعية الباحث .

صعوبات الدراسة :

ما من موضوع بحث إلا وله عراقيل وقفت في وجه الباحث للوصول للهدف، فقد كانت من بين الصعوبات التي واجهتنا صعوبة الحصول على وثائق أرشيفية أصلية تثبت مدى صدق وقائع الحرب، إضافة لانحياز المؤلفات العربية لوجهة النظر العراقية،كما أن المؤلفات الغربية على كثرتها واجهتنا فيها مشكلة الترجمة .

خطة الدراسة :

وبناءا على الإشكالية المطروحة فقد انتهجنا خطة مفصلة بالشكل الآتي:

مقدمة ويليها أربعة فصول وملاحق ثم خاتمة.

فقد خصصنا الفصل الأول للجغرافية السياسية لكل من العراق وإيران لإبراز التوجهات السياسية وفهم تاريخيهما المعاصر مع إبراز مواطن الخلاف والصراع التاريخي على الحدود، وبالنسبة للفصل الثاني فقد تعلق بالظروف الدولية والإقليمية لاندلا ع الحرب وقد قسمناه لثلاث مباحث فكان المبحث الأول مرتبط بأوضاع منطقة الخليج قبل الحرب والمبحث الثاني تناولنا فيه الصراعات الايديولوجية بين العراق وإيران وإبراز خلفياتها ،وأما المبحث الثالث فقد كان الحديث فيه حول المسائل الحدودية وإبراز دور النفط في العلاقات الدولية.

والفصل الثالث من الدراسة تعلق بالحرب العراقية الإيرانية وتداعياتها وذلك بإحاطتنا بالأسباب التي دعت للحرب فقد أبرزنها في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني تناولنا المراحل التي سارت الحرب وفقها، أما في

المبحث الثالث فقد خصصناه لمختلف الآثار المترتبة عن الحرب والتي تأثر بها كل من العراق وإيران والمنطقة الخليجية ككل مركزين في المبحث الثالث على المواقف الدولية من الحرب .

وفي الفصل الرابع والأخير قمنا برصد الجهود التي بذلت في الحرب والتي كان لها صدا واسعا في الساحة الدولية، فأبرزنا في المبحث الأول الجهود الجزائرية لتسوية الأزمة من بدايتها وتمثل ذلك في اتفاقية الجزائر 1975 م، والمبحث الثاني تعلق بتطور الدبلوماسية الجزائرية في الحرب العراقية الإيرانية حيث لعبت دورا في السياسة الخارجية لها من حيث استراتيجياتها لتحقيق السلم، والمبحث الثالث من هذا الفصل عرضنا فيه دور الأمم المتحدة في إدارة النزاع، مركزين على القرار 598، والذي بموجبه أنهيت الحرب.

كما توصلنا في الخاتمة إلى نتائج الحرب وأثرها على المنطقة، ووضعنا أهم الملاحق المتعلقة بالحرب بالإضافة لفهرس الأعلام وآخر للأماكن التي ذكرت في ثنايا البحث .

الفصل الأول

الجغرافية السياسية للعراق وإيران

الفصل الأول :الجغرافية السياسية للعراق وإيران.

إن الدارس لموضوع الحرب العراقية الإيرانية يستوجب عليه إلقاء نظرة على أهم الخصائص والجزئيات المتعلقة ببلاد العراق وإيران، وذلك من حيث التسمية، والموقع الجغرافي، والمراحل السياسية التي مرت بها الدولتان حتى يتضح له حيثيات الصراع البارز، الذي هو نقطة تحول التاريخ المعاصر.

أولا:الجغرافية السياسية للعراق:

1-الموقع :

تتميز منطقة الشرق الأوسط بخاصياتي الحضارة والموقع الإستراتيجي الهام سواء الواقعة في بلاد إيران أو العراق، نظراً لذلك حافظت المنطقة على مكانتها مند القدم باعتبارها مهد الحضارات الفارسية وآشورية والبابلية التي كانت منفذ للدول الأخرى، ولمعرفة صدى هاته المميزات لابد من تحديد مصطلح كلمة «العراق».

العراق .لغة: أصلها من جمع عرق.

قال قطرب : سمي عراقاً لأنه دنا من البحر الذي يوجد فيه السباخ والشجر، وقال الخليل أنه علي شاطئ الدجلة والفرات. وكلمة عراق مأخوذة من عرا ق القرية وهو الخرز المثنى الذي في أسفل القرية[1]،سمي أيضا بالعراقان وهما الكوفة والبصرة لأنهما أسفل أرض العرب[2].

أما الأصمعي : يقول أن العراق معرب عن إيراق شهر[3].

لكن كلمة العراق تنحدر من الفارسية فهي تعني السواد أو السهل أو البلاد السفلي بالنسبة للقسم الجنوبي من العراق، أما القسم الشمالي يسمى بالجزيرة لوقوعه بين نهري دجلة والفرات، ويعود أصلها إلى القرن 12 ق م، أواخر العهد الكاشي سنة 1580-1160 ق م وهذا العهد من السلالة البابلية بحيث كان هناك قطًرا عرف باسم (أريقا) ثم حرف إلى اسم (أيراك) من هاته المعاني عربت كلمة العراق إلى (عراق) حتى وصلت إلى معنى العراق وهو المعنى المراد به (المستوطن) على حسب مفاهيم السومريين[4].

---

[1] ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج 4،ط2، دار صادر، بيروت ، 1955، ص93.

[2] محمد طاهر العمري، **تاريخ مقدرات العراق السياسية** ،مج1، المطبعة العصرية، بغداد ،1343-1925،ص05.

[3] معناها :النخيل والشجر، والأرجح أنه تعريب كلمة إيراق الفارسية التي تعني البعيد. انظر: ياقوت الحموي، المعجم نفسه ، ص 93 .

[4] أحمد أمين سليم ،**دراسات في تاريخ وحضارة الشرق الأدنى،تاريخ (العراق . إيران. آسيا الصغرى)**، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،2000 ،ص23.

تعرف العراق ببلاد الرافدين[1] أو أ رض مابين النهريين بمعنى ميزو بوتاميا: وهو مصطلح أطلقه المؤرخ اليوناني بوليبوس (208-126.ق م) والجغرافي أستربوان (63 ق م – 19 م) كما أطلق على المنطقة الممتدة ما بين جبال كردستان في الشمال إلى دلتا مستنقعات النهر في الجنوب وما بين الصحراوات والسهوب في الغرب ومنحدرات جبال إيران في الشرق[2].

يشتهر العراق بمدنه الهامة الواقعة على وادي دجلة والفرات اللذان يمثلان شريان الحياة، وانطلاقاً من هذا تظهر لنا الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي لبلاد العراق باعتباره أحد العناصر الأساسية للتوازن الدولي.

يقع العراق في جنوب غرب قارة آسيا، أي في منطقة الشرق الأوسط، ويشكل القسم الشمالي الشرقي لجزيرة العرب، علماً أنه يشكل الجناح الشرقي للهلال الخصيب[3] يحده شمالاً تركيا، أما شرقاً سلسلة جبال زاجروس إيران، وغرباً الصحراء السورية، وجنوباً المملكة السعودية والخليج العربي.[4] ويمتد العراق بين خطي عرض29،5° و37،22° شمالاً، وبين خطي طول 37،45° و48،45° شرقا[5].

وتقدر مساحة العراق بـ 458،446 كلم^2 ، إذ يقع القسم الشرقي الجزء الأهم على الجسر الأرضي الذي يمثل ملتقى القارات الثلاث ، أوروبا، آسيا، إفريقيا كما تتجمع هناك طرق القوافل التجارية بين البحر المتوسط والمحيط الهندي والهند وأقطار الشرق الأقصى،من مميزاته أنه أقصر الطرق لربط أوربا الغربية بالهند والشرق الأقصى، حيث يتألف العراق من منطقتين طوبوغرافيتين الأولى جبلية ثمن مساحتها و تتميز بكثرة الطرق المنيعة والوديان الضيقة الأنهار السريعة والثانية منطقة السهول تمثل سبعة أثمان من المساحة الإجمالية.[6]

يمثل العراق أهمية إقليمية ذات بعد إستراتيجي ويظهر ذلك في المقومات التي ذكرناها سابقا فمصطلح العراق أسقط بالمعنى الأصح على المظاهر الجغرافية البارزة.

---

[1] – **بلاد الرافدين**: كلمة عربية أطلقت علي النهرين **الفرات والدجلة** وهي مشتقة من الرفد بمعنى العطاء والصلة، كما ورد لفظ **الفرات** في اللغة البابلية والأشورية باسم براتا hpùrta ta: للتفصيل انظر :عبد الرزاق الحسني. **العراق قديماً وحديثا**، مطبعة العرفان، صيدا، 1968 ،ص63. و لفظ **دجلة** من اسم أدقلات أو أدجلات والتي تفيد معنى الجزري أو الراوي ،وقد أطلقه السومريون انظر: أحمد أمين سليم، مرجع سابق ،ص23.

[2] – نفسه ،ص22.

[3] **الهلال الخصيب**: مصطلح أطلقه الدكتور برتسيد على وادي الرافدين وسوريا وفلسطين وشرق الأردن. انظر:عبد الرزاق الحسني ، المرجع السابق ،ص07 .

[4] آمنة أبو حجر، **الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم**، ط 1، دار أسامة ، الأردن ،2008 ،ص38 .

[5] عمار علي السمر ، **شمال العراق 1958–1975**، ط1،المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص33.

[6] عبد الرزاق الحسني، مرجع السابق،ص- ص7-8 .

نتيجة الاختلاف والانقسام الذي يتميز به الموقع الجغرافي إضافة إلى العوامل الطبيعية من أمطار غزيرة وحرارة شديدة ونوعية التضاريس والقرب من المساحات المائية نظراً لذلك يصنف مناخ العراق إلى مناخ البحر المتوسط المعتدل الذي يسود المناطق الجبلية بشمال شرق العراق، أما المناخ الصحراوي فيسود في الجنوب الغربي.[1]

2-السكان :

بعد الدراسة الجغرافية لابد من دراسة البنية السكانية التي تشكلت منها البلاد إذ من العادة إذا وجدت عوامل طبيعية ملائمة وجد استقرار بشري يعمل على وضع خطط واستراتيجيات لخلق التنمية المستقبلية ، لذلك برزت في بلاد ما بين النهريين عدة حضارات قديمة ترجع إلى الألفية الثالثة ق،م ومن أشهرها الأكادية والبابلية والاَشورية والكلدانية لذلك بلغ التعداد السكاني للعراق 13 م ن ... ومن أهم المجموعات الإثنية والدينية المكونة للمجتمع العراقي نجد: العرب والأكراد والتركمان والفرس، إضافة إلى الأرمن والسريان والكلدانيون، والاَشوريون يتوزعون دينيا على الإسلام بنسبة 97 % معظمهم يتبعون المذهب الشيعي، وهناك أقليات يهودية و إيزيدية[2] في منطقة الشيخان وأقلية صابئة[3] يسكن أغلبها لوائي العمارة وبغداد، أما فيما يخص اللغات المتداولة تتمثل في اللغة العربية، والكردية، والتركمانية نتيجة اختلاف القوميات وتنوع الأديان والمذاهب كما هو موضح في الشكل الآتي:[4]

العرب	الأكراد	التركمان	الفرس
%75	%24	%2.25	%2.75

جدول يوضح نسبة أهم العناصر المكونة للمجتمع العراقي انظر (ملحق 01)

[1] نخبة من الباحثين العراقيين ، **حضارة العراق** ، ج1، (د ن)،بغداد، 1985، ص25.

[2] **الأيزيد ية** . هم طائفة دينية من معتقدات وممارسات وثنية مع غيرها من معتقدات وممارسات الديانات السماوية الثلاث، يؤمنون بأن الله بعد أن خلق الإنسان أمر الملائكة أن تسجد له فسجدت الملائكة إلا ملكا واحداً رفض السجود، وهذ الملاك في الإسلام والمسيحية هو الشيطان ولكن الأيزيدون يرون أن الله سبحانه وتعالى فد غفر له وأعطاه مهمة حماية العالم ولذلك أطلق عليهم عبد الشيطان .انظر عبد القادر الهلي، **إقليم كردستان العراق من تجربة الحكم الذاتي إلى الفيدرالية**(دراسة في آلية إدارة النزاعات الإثنية)، رسالة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، إشراف المجدوب عبد المومن،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ،2010-2011 ،ص42 .

[3] **الصابئة**:يقرون أنهم أقدم ديانة سماوية على الأرض وأن كتبهم صحف الرسل الأولين اَدم وشيت وإدريس ونوح، يؤمنون بتأثير النجوم في كل ما يتعرض له الإنسان من خير وشر وصحة. انظر :عبد القادر الهلي ، نفسه ، ص 42 .

[4] آمنة أبو حجر ، مرجع سابق، ص- ص 38-39-40 .

وبسبب تعدد هذه الأجناس واختلاف المذاهب الدينية تعرض العراق لصدامات بين الطوائف بهدف الحصول على السيادة التامة وهذا ما ظهر على الشعب الكردي الذي كان محور الصراعات والنزاعات .

تتجلى مقومات العراق في توزع القوة البشرية 38% من اليد العاملة في الزراعة و38% في الخدمات و22 %في الصناعة ، ومن مظاهر الصناعة العراقية المواد الأولية والزراعية والحيوانية كالقطن والكتان ....الخ ،أما المعادن والمواد المنجمية فتتمثل في الحديد والكبريت الفوسفات والإسفلت، والنفط هو قلب الاقتصاد العراقي بحيث يقدر احتياطي العراق من النفط ب 64،16 مليار طن، إذ تأسست شركة النفط الوطنية "إينوك" للإشراف على إنتاج النفط العراقي وتسويقه ومن أهم الحقول البترولية:حقول الشمال في كركوك وجوار الموصل – حقول الشرق في خانقين قرب الحدود مع إيران – حقول الجنوب ، العمارة، الرميلة ،الزبير.[1]

3– تأسيس الجمهورية العراقية:

اتسم العراق بالقوة الاقتصادية والبشرية بفعل الموقع الإستراتيجي المهم في حركة النقل والمبادلات التجارية مما جعل حدوده غير مستقرة فكان إما مقسماً أو خاضعاً للدول الاستعمارية بخلق ساحة حـرب مابين الدولة الصفوية والدولة العثمانية حيث سيطرت هذه الأخيرةعلى العراق أواسط القرن 16 ثم الإحتلال البريطاني.[2]

أبرمت في عهد الشاه عباس الصفوي معاهدة مع بريطانيا تقضي بحماية التجارة في الخليج العربي[3]، حيث تأسست شركة الهند الشرقية في البصرة سنة1643 م بعد فترة تصادم الإنكليز مع النفوذ الفرنسي الذي اضطر للانسحاب وتنازل عن منطقة الموصل لبريطانيا في اتفاقية سايكس بيكو التي كانت بين الفرنسي فرانسوا جورج بيكو والبريطاني مارك سايكس.[4]

انتهى الحكم التركي بالعراق بعد الحرب العالمية الأولى عندها أصبحت بريطانيا ذات نفوذ واسع الأمر الذي جعلها تسيطر على العراق بطريقة غير مباشرة بفرض الانتداب سنة 1916 م بذريعة تطوير البلاد وضمان استقلالها وتأكد ذلك في 25 أبريل 1920[5]؛ فضلاً عن تلك الأهمية الإستراتيجية التي تميز بها

---

[1] هدى بوفرحات ، **قصة وتاريخ الحضارات العربية** تاريخية ،جغرافية ،(د ط)، Editocrps int، (د س)، ص 8.

[2] حرب علي إبراهيم، **معارك العرب** ،مج23 ، دار نوبليس، بيروت، 2007، ص23. وفي عهد الدولة العثمانية أطلق على العراق إيالة بغداد وقسم إلى ثلاث ولايات: البصرة ،الموصل وبغداد.

[3] محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي المعاصر بلاد العراق 1924–1991** ،ط1 ، المكتب الإسلامي، بيروت، 1992،ص24.

[4] حرب علي إبراهيم، مرجع سابق، ص23.

[5] سليم إلياس ،**موسوعة أحداث العالم** ،ط 1 ، المركز الثقافي اللبناني ،بيروت ،2005 م، ص145.

العراق باعتباره حلقة ربط الخليج بالبحر المتوسط وبالتالي أصبح لبريطانيا للاتصال بالهند[1]، بحيث كان مصدر المادة الأولى في صناعة آلاتها الحربية الميكانيكية الحديثة نتيجة تعاظم ثرواته المائية والنفطية.[2]

عملت بريطانيا على إثارة القبائل وخلق صراعات بين طوائف العراق ودفعها للمطالبة بالاستقلال الذاتي كان من أبرزها المسألة الكردية[3]، والسبب في ذلك فقدان التجانس الاجتماعي فهذه الظروف مهدت إلى بروز عدة ثورات رافضة للوجود الأجنبي منها ثورة 8 مارس 1920 م والتي هدفت إلى إقامة حكومة وطنية مستقلة، لذلك سارعت بريطانيا لتهدئة الوضع والحفاظ على نفوذها فقامت بتنصيب حكومة ملكية برلمانية[4] وطنية مؤقتة برئاسة عبد الرحمن الكيلاني[5] في 25 أكتوبر 1920 م، بعدها عين الملك فيصل ابن الشريف الحسين ملكاً على العراق في 23 أوت 1921م وقد شهد عصره الانقسام الطائفي وفقدان التجانس الاجتماعي على الرغم من أنه عمل على تأسيس جيش عراقي وإقامة علاقات تجارية مع المملكة السعودية وإيران 1931 م[6].

وبعد وفاته سنة 1933م تقلد المنصب ابنه غازي[7] (8 جويلية 1933 م- 4 افريل 1939 م) ثم فيصل الثاني (1939م-2أفريل1941 م) لينتهي النظام الملكي نتيجة ثورة 14 جويلية1958م[8]، كما عقد معاهدة الاستقلال سنة1930م من بنودها:

-تعهد بريطانيا بترشيح عضوية العراق في عصبة الأمم .

-السماح لبريطانيا باستخدام السكك الحديدية والمطارات والاحتفاظ بالقاعدتين الجويتين البصرة-الحبانية،وبالفعل أصبح العراق عضواً في عصبة الأمم كدولة مستقلة في سنة 1932م، فكانت أول دولة عربية تنضم للإتحاد الدولي[9] مما نتج عن ذلك تطلعات الدول العربية للمطالبة بالاستقلال والتحرر.

---

[1] محمد علي فوزي ،**دراسات في تاريخ العرب المعاصر**،ط1 ، دار النهضة العربية ، بيروت ،1999 م،ص179.

[2] رأفت غنيمي الشيخ،**التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية** ، ط1 ،دار الثقافة، القاهرة،1992م، ص74 .

[3] **الأكراد**: يعيشون في شمال العراق منطقة كردستان يعتنقون الديانة الإسلامية من أهم قبائل الأكراد بارزان،الطالبان ،البابان، الجاف ...، بعد مؤتمر الصلح في باريس 1919 م طالب الأكراد بتأسيس كيان مستقل عن العراق .انظر :عبد القادر الهلي ، مرجع سابق ،ص 38 .

[4] إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر ،**تاريخ الإسلامي الحديث والمعاصر 1492_1980الجناح الأسيوي** ،ج1، دار المريخ، الرياض،1990 ص183،186، 191.

[5] **الكيلاني**: ولد في بغداد 1261 هـ يرجع نسبه إلي الشيخ عبد القادر الجيلالي ، تسلم نقيب الأشراف في بغداد 1306 هـ استقال من رئاسة -الوزراء 1340 هـ. معارض للمعاهدة البريطانية سنة1930 انظر: محمود شاكر ، مرجع سابق ،ص 55.

[6] إسماعيل أحمد ياغي ،محمود شاكر،المرجع سابق ، ص191

[7] سليم إلياس، مرجع سابق ،ص241.

[8] هدى بوفرحات ،مرجع سابق ،ص97 .

[9] نفسه ،ص97 .

إلا أن استقلال العراق كان شكلياً من خلال الممارسات البريطانية القائمة واحتفاظها بالمناطق الإستراتيجية والبترولية وما يفسر الأمر أن بريطانيا تستخدم أساليب ومناورات سلمية لعدم فقدان مستعمراتها

أدرك العراق أن التحرر الكامل يتم بدمج الاستقلال السياسي بالاقتصادي وأن المفاوضات لن تحقق هذا الاستقلال لذلك تم رفض بنود المعاهدة البريطانية التي عقدت سنة1930م بأساليب الانقلابات والثورات للقضاء على الإمبريالية البريطانية كلياً والتخلص من التبعية الاقتصادية[1]، إذ حدث أول انقلاب بقيادة بكر صدقي[2] على الحكومات الموالية لسياسة الاحتلال وثورة رشيد عالي الكيلاني في 2 ماي 1941م المعاد لسياسة الوصي عبد الإله ونوري السعيد الذي أطلق عليه "ركيزة بريطانيا في الشرق الأوسط" ،ونظراً لهذه الأحداث السياسية اقتنعت بريطانيا بفقدان هيمنتها الاقتصادية.[3]

إن فكرة الاستقلال التام للعراق كانت لها أهمية عند التيار الوطني و التي اهتمت بالمطالب، منها تأميم النفط بحكومة مصدق الإيراني والوقوف ضد الاحتكارات البريطانية 1951 م-1953م[4]إضافة للعدوان الثلاثي سنة 1956 م ثم إعلان الوحدة بين مصر وسوريا في فبراير1957 م، وقيام الجمهورية العربية المتحدة حيث ساهمت هذه الظروف في إيقاظ القومية العربية ومن انعكاساتها اندلا ع ثورة 14 ماي 1958م التي كانت عبارة عن صفحة جديدة في التاريخ السياسي للعراق[5].

كان انقلاب 1958م مرحلة انتقالية بارزة في إنهاء النظام الملكي وإقامة النظام الجمهوري للإعلان دستور جديد واستعادة الحقوق النفطية، أيضا قامت بالانسحاب من حلف بغداد ومن الإتحاد الهاشمي مع الأردن[6] والتمسك بمبادئ الأمم المتحدة لاكتساب شرعية دولية تسمح بتسيير الشؤون الداخلية والخارجية وهكذا تحررت السياسة الخارجية العراقية[7].

سعت العراق للحصول على السيادة الكاملة والتمتع بمصالحها السياسية والاقتصادية على حسب قدراتها، والفضل يرجع إلى الأعضاء المتأثرين بالسياسة الأمريكية التي أنمت فيهم روح الديمقراطية والسعي وراء التقدم والتطور.

---

[1] أحمد شلبي ،**موسوعة التاريخ الإسلامي ، الدول الإسلامية والعراق**،ط5، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ،1992،ص760 .

[2] **بكري صدقي**: من كبار ضباط الجيش العراقي، يتولى إمارة القطاعات العسكرية للواء الموصل ، قام بإخماد ثورة الأشوريين .ص154 / نوري السعيد : وزير الخارجية ،وزير الدفاع بالوكالة البريطانية. للتفصيل انظر: محمود شاكر، مرجع سابق،ص146 .

[3] كاظم الموسوي ،العراق **صفحات من التاريخ السياسي** ، ط 4، القاهرة ، 2013 م ،ص15.

[4] رأفت غنيمي الشيخ، مرجع سابق ، ص 75 .

[5] كاظم الموسوي ، مرجع سابق،ص ،ص 17،19 .

[6] محسين حسين الحبيب ، **حقائق عن ثورة تموز14 في العراق**، ط1 ، دار الأندلس ، 1981 ،ص 115 .

[7] أحمد شلبي ، مرجع سابق،ص765 .

على إثر نجاح انقلاب سنة 1958م أصبح عبد الكريم قاسم[1] رئيساً للوزراء وعبد السلام نائباً ووزيراً للداخلية، بحيث توافقا الضباط على مبادئ وأسس للنظام الجمهوري[2] لكن عبد الكريم قاسم تميز بالحكم المطلق والإنفراد بالسلطة وعدم التقارب مع العرب ،وقامت في عهده أزمة الكويت التي أعتبرها جزء اً من العراق سنة 1961 م و تفاقم علاقاته مع التيار القومي الوحدوي بسبب ميوله للحزب الشيوعي.[3]

فكانت هذه السياسة لا تحقق مصالح حزب البعث فقام عبد السلام عارف المتعاون مع الحزب البعث العربي الاشتراكي بانقلاب ضد عبد الكريم قاسم في فبراير سنة 1963 م حيث عمل في إطار التنسيق والتخطيط للوحدة الدستورية بين مصر والعراق ، ثم خلفه أخوه عبد الرحمن عارف في جويلية سنة1968 م إلا أ ن حكمه لم يدم طويلاً بسبب الانقلاب الذي أحدثه حزب البعث[4] سنة 1968 م ، فتمكن من السيطرة على المجلس الوطني لقيادة الثورة الذي يصدر القوانين ، يعين مجلس الوزراء ويشرف على شؤون الجمهورية[5].

بعد نجاح الانقلاب تسلم الرئاسة أحمد حسن البكر في17 جويلية سنة 1968م حيث واجه المشكلة الكردية التي تعد من أشد الأزمات في تاريخ العراق ، فكانت تنادي بالإستقلال الكلي عن السياسة العراقية لكن عبد الكريم استطاع السيطرة على الأوضاع وتخفيف الأزمة، و من المبادرات التي قام بها التعاون الدولي بين العراق والإتحاد السوفياتي بتوقيع معاهدة في 6 أفريل سنة 1972 م إلي جانب ذلك قام بترسيم الحدود بين العراق و إيران في مياه شط العرب تعهدت إيران بالامتناع عن الدعم للأكراد[6].

تنازل أحمد حسن البكر بسبب المرض عن الحكم للنائب صدام حسين[7] الذي حقق نفوذاً واسعاً بفعل القومية الوطنية التي تميز بها إذ كان شديد التأثر بالرئيس المصري "جمال عبد الناصر" وشخصية ميشيل عفلق[8]، كما كان لصدام حسين دوراً هاماً في اتفاقية الجزائر سنة 1975م والتي أسست لمرحلة سلمية بين إيران

---

[1] أحمد شلبي ، مرجع سابق ،ص765.

[2] مفيدي الزيدي ،التاريخ العربي بين الحداثة والمعاصرة،دار أسامة للنشر ، عمان، 2011، ص،ص39، 41 .

[3] – محمود شاكر، مرجع سابق ، ص 329. -

[4] –مفيد الزيدي ،مرجع سابق، ص، ص 39،41.

[5] –حنا بطاطو ، **العراق الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار** ، ط1 ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت، 1992 م ،ص317 .

[6] إلياس سليم ، مرجع نفسه ،ص244 . -

[7] ولد صدام في 28 أفريل 1973 م، زاول دراسته بمدرسة قصر النيل،،درس القانون ،انضم إلى حزب البعث سنة1956 م لقوة شخصيته الفكرية أصبح مشرف على التنظيم العسكري سنة 1972 م،كان له الفضل في تأميم صناعة النفط العراقي ، انظر:خليل الدليمي ،**صدام حسين من الزنزانة الأمريكية**، ط1،شركة المنبر ، الخرطوم ،ص،ص 33،47.

[8] **ميشيل عفلق** : مؤسس حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا في 07 أفريل 1947م ،شن هجوماً علي الشيوعية .انظر :كاظم الموسوي ،مرجع سابق ،ص44.

والعراق إضافة للانتصارات السياسية التي حققها بحيث أكسبته مكانة سياسية مهمة فبعدما كان نائباً أصبح رئيساً للجمهورية في جويلية سنة1979[1] م فقد انتهج سياسة متشددة سمحت له بخلق وحدة وطنية متماسكة بالرغم من تعدد الأجناس والطوائف، كما تمسك بأسلوب مبدأ القيادة الجماعية والارتباط بالجماهير لتجسيد الأمن والاستقرار[2].

ثانيا: الجغرافية السياسية لإيران:

1-الموقع:

استخدم تعبير فارس، وإيران للإشارة إلى منطقة جغرافية واحدة، والثانية هي الأقدم فقد وردت في الأوستاك (أيريانا فيجا) موطن الآريين والإيرانيين ثم صارت بلاد إيران

أما لفظ فارس فأول من أطلقه الإغريق واستمد الاسم من إقليم "بارسا "في الجزء الجنوبي من الهضبة ثم حرف وأصبح "برسيس" ثم أطلق عليها العرب فارس وتعد هذه الأخيرة إحدى أقاليم إيران[3].

ويتكون القسم الأكبر لإيران من منطقة واسعة تعرف باسم هضبة إيران وهي محصورة بين منخفضين هما الخليج العربي في الجنوب، وبحر قزوين في الشمال، وتوصل مابين وسط آسيا وغربها، ويحيط بالهضبة الإيرانية سلاسل من الجبال، أما القسم الثاني فيتكون من سلسلة جبال البرز والمنطقة المحيطة ببحر قزوين، في حين يتضمن القسم الثالث الحافة المرتفعة في الشرق والجنوب و القسم الشرقي والمنطقة الصحراوية المنخفضة في الوسط[4].

أما بالنسبة للموقع الفلكي فتقع إيران بين خطي طول 40 -80° شرق خط غرينتش وبين خطي عرض 20 -40° شمال خط الإستواء وهي جزء من منطقة الشرق الأوسط يحدها شمالا اتحاد جمهوريات الإشتراكية السوفيتية سابقا وغربا الجمهورية العراقية وشرقا باكستان وأفغانستان وجنوبا الخليج العربي، وتبلغ مساحة إيران حاليا 1،650 كلم^2 بما في ذلك 125 ألف كلم مساحة كردستان 185 ألف كلم^2 مساحة عربستان وهي تقع في المنطقة المعتدلة الشمالية ويطغى عليها المناخ الصحراوي .[5]

---

[1] خليل الدليمي،مصدر سابق ، ص47 . -

[2] حسن محمد طوالبة ،**مناقشة النزاع العراقي الإيراني** ، الوطن العربي ، بيروت ،1984م، ص70.

[3] احمد أمين سليم ، مرجع سابق ، ص،ص 299 ،309

[4] نفسه، ص 303.

[5] حرب علي إبراهيم، مرجع سابق، ص 57.

2–السكان:

يبلغ عدد سكان إيران حسب إحصاء 1399 هـ/ .....م . 38،660،0000/ ن وتختلف أجناسهم ولغاتهم وتتنوع عقائدهم، فالفرس يمثلون 63 %، والأتراك 20 %، والعرب7 %، والأكراد 6 %البالوخ 2%وجماعات أخرى 2% والمذهب الرسمي للدولة هو الإسلام على المذهب الشيعي.

وبالنسبة للكثافة السكانية فتختلف من منطقة إلى أخرى حسب المناخ وإمكانية قيام الزراعة والصناعة، ووجود بعض الثروات التي تستدعي السكان للعمل ، ومن أكثر المناطق ازدحاما بالسكان "طهران" حيث تضم المدينة وحدها 1/3 المصانع إضافة للمناخ المناسب، ثم بعد ذلك تأتي المناطق الواقعة على شواطئ بحر الخزر مثل – أذربيجان الشرقية وتليها منطقة الأهواز وأصفهان وهي مناطق زراعية أما الجهات الأخرى للبلاد فهي قليلة الكثافة وتكاد تخلو من السكان[1].

ويتوزع السكان في إيران على عدة أقاليم منها الإقليم المركزي الذي يشمل طهران وإقليم جيلان، وإقليم أذربيجان الشرقية مركزه تبريز ويعيش أكثر من نصف عدد سكان إيران في الريف والنصف الآخر في المدن أو على أطراف المدن في أحياء منتشرة حول المدن الكبرى كشيراز، وعن الجانب الإداري فتتكون إيران من 30 محافظة إدارية متخلفة المساحات وعدد السكان فيها يتراوح بين 12،400/ن في محافظة طهران وفي محافظة 'سينمان' إلى400 ألف/ن ، وتتفاوت نسبة النمو السكاني بين المدينة والريف، ومن مجتمع لآخر ومن منطقة لأخرى[2].

3–تأسيس الجمهورية الإيرانية الإسلامية :

لم تكن إيران قبل الحرب العالمية الاولى دولة موحدة بل كانت مقسمة لثلاث أقسام متساوية قسم شمالي خاضع للهيمنة الروسية والقسم الجنوبي لبريطانيا أما القسم الأوسط لسلالة القاجار الإيرانية.

وشهدت إيران بعد الحرب العالمية الثانية انحصارا تدرجيا للنفوذ البريطاني لمصلحة النفوذ الأمريكي الذي بدأ يتنامى في المنطقة ،وامتدا إلى غاية سنة 1979 م عندما أطاحت الثورة الإسلامية بقيادة آية الله الخميني[3] بالحكم الملكي بقيادة الشاه محمد رضا بهلوى[1] الذي اشتهر بموالاته للأمريكيين وإهمال أمور البلاد[2].

---

[1] محمود شاكر،**إيران(مواطن الشعوب الإسلامية في اسيا)**،ط4،المكتب الإسلامي للنشر ،بيروت ،1986،ص،ص 90،87،85.

[2]– المسالمة خالد، **الأحواز (الساحل الشرقي للخليج العربي المحتل)**، ط 2، مطبعة جامعة الرور للنشر ،ألمانيا، 2008، ص –ص73_74.

[3]– **الخميني**: ولد في 1902 بمدينة خمين في بيت عرف بالعلم والتقوى توفي أبوه وهو في صباه وكفلته عمته توفي 1989م أنظر :مكتب الإمام الخامينئي، **الإمام الخميني سيرة ومسيرة**، ط1، مكتب الخامينئي للنشر، سوريا،2006 م، ص 10، 13 .

فمنذ أن أعلن الشاه الثورة البيضاء سنة 1963 م والتي هُدد فيها كبار المزارعين بنزع ملكياتهم ، هناك بدأت المعارضة تظهر للرد على سياسته ، والتي تشكلت من الطلاب والشباب ورجال الدين وقد كان من بين هؤلاء المعارضين الإمام الخميني الذي اتهم الشاه بمعارضة الدستور[3] ، وانطلق في نضاله العلني ضده منذ سنة 1962 م، حين وقف ضد لائحة مطالب المجالس الأقاليم والمدن وعلى إثر برقيات التهديد التي بعثها إلى رئيس الوزراء وخطاباته حيث كشفت عن الأعمال التي كان يقوم بها ، عندها انطلقت المسيرات الشعبية في كل من مدينة (قم[4] ، وطهران) وسائر المدن الأخرى ، ما اضطر بالسلطة[5] بتحويلها إلى مجزرة كانت من نتائجها أن امتلأت شوارع قم و إيران بجثث الضحايا وسجن الزعماء واكتظت المستشفيات بالجرحى[6].

وكرد فعل على هذه الحادثة انتشرت خطابات وبيانات الإمام الخميني حول الفاجعة في مختلف أنحاء إيران، وفضح العلاقات السرية القائمة بين سلطة الشاه وإسرائيل والمصالح المشتركة التي كان من ورائها البحث عن وسيلة تمكن إسرائيل والولايات المتحدة من اكتساب مكانة لها في منطقة الخليج ، حيث عمدوا لإسقاط رضا بهلوى وشجعوا محمد رضا الشاه الذي عرف بسياسة القمع وإصداره للأحكام العرفية مما استشاط غضب الإمام الخميني وحاول أن يقف في وجه الشاه ، مادفع به لأن يجهز لخطة للقبض عليه فتم سجنه وأرسل لطهران[7]، فنزلت الجماهير للشوارع لتعبر عن استنكارها لعمل الحكومة وعلى تدهور الاقتصاد وفساد الإصلاح الزراعي ومشروع تحرير المرأة بالإضافة للسياسة الخارجية مع إسرائيل وأمريكا[8].

---

[1] **محمد رضا بهلوى** :ولد 1919 م في إيران في مدينة طهران الإيرانية وكان آخر شاه يحكم إيران قبل الثورة الإيرانية الإسلامية 1979م واستمر حكمه من 1941_1979 م،انظر :سليم الياس ،**موسوعة احداث العالم (قادة وأعلام)**،ط1،المركز الثقافي اللبناني ،بيروت ، 2005 م،ص –ص282_283.

[2] حرب علي إبراهيم،مرجع سابق،ص– ص25_26.

[3]– السبكي أمل، **تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906– 1979)**، عالم المعرفة للنشر، ص 174.

[4] **قم**:مدينة تقع في غربي إيران فتحها ابو موسى الاشعرى 644م وكان سكان قم من أشاعرة الكوفة أغلبهم من أصل عربي والمعروف ان مدينة قم مدينة موهوبة للعلم ،انظر :الخوند مسعود ،**الموسوعة التاريخيةالجغرافية(معالم،وثائق ،موضوعات ،زعماء)**،ج12،إصدار خاص ،لبنان ،1998،ص106.

[5]– مكتب الإمام الخامينئي، مرجع سابق، ص 15.

[6]– جعفر حسين نزار، **الثورة الإسلامية في إيران (وقائع وأحداث)**، ط1، (دن)،1979، ص18.

[7]– مكتب الإمام الخامينئي، مرجع سابق، ص 16.

[8]– جعفر حسين نزار،مرجع سابق، ص 15.

اشتد ضغط الشارع سنة 1979م ما أضطر الشاه رضا لمغادرة السلطة وجاء بنظام آية الله الخميني[1] وبهذا الصدد يقول :آية الله طلقاني قبل انتصار الثورة "أن الحكومة الإسلامية هي حكومة التوحيد وحكومة المستضعفين بمرجع تقليدي كالخميني فهي تقوم على أساس المجاهدين لأعلى أساس الثروة"[2].

4-الثورة الإسلامية الإيرانية بعد 1979م :

بعد الإعلان عن قيام الجمهورية الإسلامية في إيران تشكلت عدد من اللجان الثورية لمحاكمة أعداء الثورة ورجال النظام السابق وحكم بالإعدام على الكثيرين منهم، وصودرت أملاك الشاه محمد رضا بهلوى وأسرته وتم تخصيصها للمستضعفين ، وبذلك سعى الإمام الخميني لتدعيم وتقوية المؤسسة الدينية وأنشأ قيادة الثورة وأصر على أن تكون رئاسة الدولة تحت ولاية الفقيه[3]، وتميز المنهج الخطابي للثورة الإيرانية بالعقائدية ما منحها فعالية وتأثيرا للعالم الإسلامي.

وجاء النموذج الإيراني للدولة بعد الثورة الإسلامية مستندا للإسلام مما أثر ذلك على مصادر الشرعية داخل النظم السياسية الخليجية والعربية وقد نظرت هذه الدول لمصدر الشرعية الجديد على أنه يشكل تهديدا وتحديا لمصادرها الفكرية، إذ نجد بأن الثورة تبنت منطلقا فكريا وحركيا تجاه المنطقة الإسلامية والعربية تمثل في تصديرها كأداة لتحقيق الأهداف العقائدية[4]، ونرى من بين أسباب تصدير هذه الثورة في وجهة نظر إيران حاجة القوى الدولية لتخويف الحكام في منطقة الخليج والشرق الأوسط[5]، ولم يكن تأثير هذه الثورة نابعا من أفكارها الأيديولوجية وحسب ولكن لقدرتها عمليا على ممارسة التأثير عبر أنحاء متعددة خاصة دول الخليج لتحقيق أهدافها[6].

واعتبرت حكومات الخليج العربي في أن وجود النموذج الإيراني والإصرار على ترويجه سببا في انهيارها، نظرا لاختلاف المبادئ التي يستند إليها كلا الجانبين في نمط الحكم و لهاذ ا كان لخصوصية ثورة 1979 ونموذجها الأثر السلبي على مجتمعات الخليج التي تمثل في ظهور عدد من الحركات والتيارات الدينية المتطرفة كمجموعة 'المنفذ' في السعودية وتيار 'حفاة الشيعة 'في الكويت.

---

[1]- ضومط يوسف، **تاريخ العالم المعاصر (1945، 1991)**، ط1، دار الجيل، بيروت، 1993، ص489.

[2]- وليد عبد الناصر، **إيران دراسة عن الثورة** ، ط1، دار الشروق للنشر، القاهرة، 1997، ص36.

[3]- سليم إلياس، مرجع سابق ، ص266.

[4]- قازان رضوان محمد، **مجلس التعاون(العوامل المحلية والإقليمية والدولية)** ،دار الكتاب الحديث للنشر، القاهرة، 2009،ص-ص 78_77.

[5]- نوري النعيمي أحمد، **السياسة الخارجية الإيرانية (1979- 2011)**، ط1، دار الجنان للنشر، الخرطوم، 2012، ص 962.

[6] قازان رضوان محمد، مرجع سابق، ص 79.

ونتيجة للمراحل التي مرت بها الثورة الإيرانية عبر مختلف أشكالها السياسية والدينية فقد مثلت نقطة بارزة على المستوى الدولي وعلى دول الخليج خاصة إذا كان لها تأثيرا على العلاقات الخليجية من بينها العلاقات الإيرانية العراقية مما أدى لحدوث خلاف بين البلدين أسفر عن حرب استنزفت ثروات البلدين[1].

فهذا ما كان يرمي له الخميني جوهريا، إذ استخدم هذه الثورة كوسيلة ضغط على الدول الكبرى منها الو .م أ ودول الخليج، والتي كانت كل دولة من المنطقة تزعم أنها الأقوى ويمكنها أن تسيطر على المنطقة ما جعل علاقاتها تزداد تعقدا مع إيران خاصة السعودية والعراق.

[1] نفسه، ص 79.

الفصل الثاني:

الظروف الإقليمية والدولية لانـدلاع حـرب الخليج الأولى.

المبحث الأول: أوضاع منطقة الخليج قبل الحرب.

المبحث الثاني: الصــراع الأيــديولوجي بين العـراق وإيران

المبحث الثالث: النزاعات الإقليمية والدولية الممهدة للحرب.

الفصل الثاني: الظروف الإقليمية والدولية لاندلاع حرب الخليج الأولى.

شهدت منطقة الخليج سنة 1979 م ظهور حدث بارز في كل من العراق وإيران حيث قامت في إيران ثورة إسلامية وذلك بإطاحة آية الله الخميني بنظام الشاه الملكي فذاع صيتها في العالم الإسلامي، وبالنسبة للعراق فكان وصول صدام حسين للسلطة بتوليه رئاسة الجمهورية العراقية خلفا لأحمد حسن البكر هذا ما ساهم في تطور الأحداث حيث أصبحت كل دولة قادرة على فرض نفسها، فإيران بثورتها وتصديرها لمفاهيمها أكسبها زعامة روحية و تمتع العراق في تاريخه الحديث بالقوة العسكرية ما جعله يخشى من انتشار الثورة الأمر الذي أدى لتأزم العلاقات بين الطرفين ونشوب حرب بينهما في الفترة مابين 1980-1988م.

ومن خلال هذا ستكون دراستنا للفصل الأول والذي يختص بالظروف الدولية والإقليمية لاندلاع الحرب بما في ذلك ظروف تتعلق بالعراق وإيران باعتبارهما قطبا النزاع وعليه فالسؤال الذي يطرح نفسه فيما تجلت هذه الظروف وما هو دورها في تفاقم الصراع بين البلدين؟

المبحث الأول: أوضاع منطقة الخليج قبل الحرب.

أدى التفاعل مابين العاملين التاريخي والجغرافي في منطقة الخليج لوجود علاقة تربطها بالعالم، ذلك لأنها كانت وما تزال مطمعا للقوى الخارجية مثل: البرتغاليين والعثمانيين والبريطانيين كما عرفت أنواعا متعددة من الصراعات السياسية الداخلية على الحكم ، ما جعل النفوذ الخارجية تركز أنظارها حول منطقة الخليج مستغلة في ذلك ثرواته الباطنية والاقتصادية والإستراتيجية[1].

1- الأطماع الدولية في الخليج:

كانت منطقة الخليج محط أنظار القوى العالمية التي تريد الهيمنة على الممرات المائية والمناطق الإستراتيجية لضمان طرق التجارة والإمدادات النفطية، فالدول الأوربية بدأت اهتمامها بالخليج منذ أواخر القرن 15م وبداية القرن16م وذلك راجع لحيوية المناطق والمنافذ الجيوستراتيجية الخاصة بالمنطقة كونها تطل على إحدى الطرق الرئيسية بين الشرق والغرب[2] ،كما أنها من أغنى مناطق العالم بالبترول الأمر الذي أضفى عليها أهمية كبيرة بالنسبة للدول العظمى.

ففي الفترة التي سبقت حرب الخليج الأولى سنة 1980م كان البترول يمثل المصدر الرئيسي للطاقة، حيث مثل في تلك الفترة أكثر من 45% من استهلاك الطاقة في العالم في حين لا يزيد استهلاك الفحم عن

[1] - البستكي عبد الله نصرة، **أمن الخليج (من غزو الكويت إلى غزو العراق)**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003، ص 51.

[2] - حرب علي إبراهيم، مرجع سابق، ص 15.

30% والغاز الطبيعي عن 19% والمصادر الأخرى حوالي 10%، في حين ان الو.م .أ و دول أوربا الغربية كانت ولازالت تستهلك مايزيد عن 48% من البترول العالمي، ما يوضح مدى حاجتها لاستمرار تدفق البترول وبأسعار مقبولة وبالتالي يوضح مدى أهمية الخليج العربي لمستقبل الكتلة الغربية.[1]

كما سعت روسيا في الحصول على منفذ في الخليج العربي يسمح لها بالاستيراد والتصدير بحرية أكثر وبكلفة أقل مما هو في الشمال، فحاولت إقامة محطات للفحم الحجري وإنشاء خط سكة حديدية تمتد إلى الخليج العربي[2].

فهذه المخططات تدخل ضمن الأسباب التي جعلت روسيا تبحث عن موطئ قدم لها في منطقة الخليج، ضف لذلك كون إيران البلد الوحيد الذي يفصل القوقاز عن الخليج ، حيث عملت سياسة القياصرة بالضغط والعنف للحصول على مرفأ لها في المنطقة كما أن بريطانيا كانت ترى في الخليج منطقة نفوذها، مما جعل المسألة سبباً لنشوب النزاعات في الخليج الفارسي ، إضافة لذلك نجد سياسة التنافس بين دول الخليج والتي من بينها إيران والسعودية والعراق باختلاف أهدافها وتضارب مصالحها، و محاولة كل دولة القيام بدور محوري إقليمي وجعل ميزان القوى لصالحها، زيادة الى المصالح الاقتصادية والثروات البترولية، ومصادر المياه والتي أدت لتصعيد التوترات في المنطقة [3].

وبالتالي فقد مكنت الثروة النفطية القوى الإقليمية الثلاث من امتلاك قدر أكبر واستقلالية والتوافق مع القوى العظمى ، فإيران مارست تلك السياسة مع الو. م. أ عندما طورت العراق علاقتها مع الاتحاد السوفياتي سابقا، وعندما انتهجت سياسة مميزة داخل منظمة الأوبك، و العربية السعودية برزت استقلاليتها عندما قادت قرارات المقاطعة النفطية في حرب سنة 1973م، في حين العراق استطاع ممارسة سياسته الاستقلالية عندما اتجه للغرب ولفرنسا بالذات لتنويع مصادر أسلحة بدلا من الاعتماد الكامل على الاتحاد السوفياتي[4].

2- إيران والخليج العربي.

حظيت منطقة الخليج باهتمام كبير من الباحثين وتجلى اهتمامهم بدارسة وضعها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي، إلا أن البيئة الطبيعية للمنطقة لم تنل نفس الاهتمام من قبل فكانت ظروف

[1] – أبو غزالة عبد الحليم،**الحرب العراقية الإيرانية (1980_1988)**،(د ط) ،(د ن)،(د س) ،ص11.

[2] – أنطوان متى، **الخليج العربي(من الاستعمار حتى الثورة الإيرانية 1798، 1979)**، ط1 دار الجيل للنشر، بيروت، 1993، ص 92.

[3] – نفسه ، ص 93.

[4] – خنوش محمد، **عوامل التوتر والاستقرار في منطقة الخليج(1980– 2000)**، أطروحة دكتوراه دولة،العلوم السياسية والعلاقات الدولية،إشراف عمار بن سلطان، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2006_2007، ص 130.

هذه البيئة في المنطقة قاسية تمثلت في شح المياه وجفاف المناخ وبعد اكتشاف النفط تمكن أبناء الخليج من التغلب على كثير من الصعوبات،[1] مما أدى بالدول الكبرى لإحكام سيطرتهم على دول النفط وربطها بالمصالح الاحتكارية لها ولإيران أطماع عديدة في منطقة الخليج العربي ويمكن إجمالها في الشكل الآتي :

1) مطالب إيران في البحرين:

تعد مطالب إيران في جزر البحرين واحتلالها لعدد من جزر الخليج العربي سنة 1971م وتوسعها في إقليم الأحواز سنة 1925م امتدادا للأهداف التي تم تنفيذها مع الو.م.أ وغيرها من الدول الغربية ذات المصالح في المنطقة ،لأنها أصبحت قاعدة عسكرية بطريقة غير مباشرة للولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لإستراتيجية الشرق العربي، وأخذ موقع استراتيجي للإتحاد السوفياتي ودليل ذلك تجهيز الو. م.أ لإيران في الأشهر الأخيرة سنة 1975م وبداية سنة1976م بكميات كبيرة ومبالغ مالية طائلة وصلت حوالي 7500 مليون دولار[2]، فقد كانت إيران منذ زمن تحاول بسط سيطرتها على جزر البحرين لمالها من موقع جغرافي مهم في الخليج العربي ، ويحتوي على كميات كبيرة من النفط حيث قدمت إيران أول مطالبتها بالبحرين سنة 1845م وهي عبارة عن مذكرتي احتجاج قدمت الأولى في 4 فبراير والثانية في 15 مارس 1845م .[3]

واستمرت هذه الادعاءات في البحرين لغاية سنة 1922م إذ تجلت بصورة أكبر عندما بدأت تظهر في شكل اعتراضات من قبل إيران على وثائق السفر وأعلنت في المؤتمر الذي انعقد في ' بوشهر ' سنة 1922م أنه يستوجب نقل مركز بريد البحرين لإيران ما جعله يؤثر على المطالب الإيرانية في البحرين[4] في زيادة تمسكها بالمنطقة ، واحتجت سنة 1930م لمنح امتياز التنقيب عن النفط لشركة أسنا ند ردأويل أوف ، وفي سنة 1934م قدمت الحكومة الإيرانية احتجاجا حول حصة شركات النفط في البحرين ،ورفعت مذكرة لمجلس عصبة الأمم تنكر على بريطانيا شرعية وجودها في البحرين ،وبعد ما يقرب المائة وخمسين عاما من المطالب الإيرانية بالبحرين أعلن سنة 1970م استقلال البحرين وإنهاء الادعاءات الإيرانية[5] ، مما فتح الباب لاحتمال التدخل الإيراني في شؤون الجيران[6] .

---

[1] – الشمري رضا عبد الجبار ،" **البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي والإستراتيجية المطلوبة**" ،مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد**110**، تصدر عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، **2003**، ص**209**.

[2] – الهيتي صبري فارسي، **الخليج العربي (أرضه، سكانه، اقتصادياته، جيوبولتيكيته)**، ط1،مؤسسة الوارق للنشر، 2004، ص362.

[3] – نفسه، ص 362.

[4] – نفسه ،ص363.

[5] – نفسه، ص 366.

[6] – هويدى فهمي، **العرب وإيران**، ط1، دار الشروق، القاهرة ، 1991، ص 90 .

2) إستيلاء إيران على الجزر الثلاث:

ازدادا الاهتمام الإيراني بالخليج بتزايد أهميته بعد الحرب العالمية الثانية وانعكس ، هذا الاهتمام على دورها السياسي والعسكري في المنطقة في عهد الشاه محمد رضا بهلوي ، وبسبب المشاكل الاقتصادية والسياسية التي واجهت إيران جعلها تغير اهتمامها بالخليج أواخر الخمسينات وبداية الستينات من القرن 20، فقامت في مارس 1964م قطع من الأسطول الإيراني بإنزال قواتها على جزيرة أبو موسى ووضعت عليها علامات تجعلها في نطاق المياه الإقليمية الإيرانية ،إلا أن ردود الفعل العربية القومية ضدها أدى لانسحاب إيران[1].

وتجددت مسألة المطالب الإيرانية بالجزر الثلاث عندما أعلنت الحكومة البريطانية 1968م نيتها في الانسحاب من الخليج بنهاية 1971م، حيث وجدت إيران في ذلك فرصة لتحقيق أطماعها، وقبل أن تقوم باحتلالها للجزر الثلاثة (طنب الصغرى ، طنب الكبرى ، أبوموسى) أنهت مسألة البحرين لضمان تأييد دول العالم في تنفيذ مخططها وذلك بدعوة معظم زعماء العالم لطهران لحضور احتفالات إيران بمناسبة مرور 2500 عام عن تأسيس الإمبراطورية الفارسية[2]، وأكداللشاه على احتلال الجزر سواءً كان بالمفاوضات أو بالقوة إذا استدعى الأمر ، واستغل في تلك الظروف انشغال العرب بالقضية الفلسطينية ونتائج حرب سنة 1967م وبذلك يعجز العرب على مواجهة إيران والكيان الصهيوني دبلوماسيا وعسكريا[3].

وفي يوم الثلاثاء الخامسة صباحا من 30 ديسمبر سنة 1971م ، قامت وحدات من الطائرات الإيرانية بالتحليق على 'طنب الكبرى' وحاصرت الجزر الثلاث ومن ثمة نزلت القوات الإيرانية حيث قدرت الآلاف من الضباط والجنود ووقعت اشتباكات وتبادل إطلاق النار بين القوات الإيرانية ورجال الشرطة العربية في الجزر، واستشهد أربعة من أفراد الشرطة في 'طنب الكبرى' وانتهى الأمر بدخول القوات الإيرانية 'لطنب الصغرى' التي اكتشف أنها كانت خالية من السكان[4].

فارتبط اهتمام إيران بالخليج بأمنها ضد النظم والحركات وصيانة المنشآت البترولية والملاحة[5]، ومن جهة أخرى نرى بأن الأطماع التوسعية الإيرانية في الخليج العربي كان مصدرها الدعم الأمريكي والأوربي بشكل

---

[1] – محمود شاكر، **موسوعة تاريخ الخليج العربي**، ط5،ج2 ،دار أسامة للنشر، الأردن، 2011، ص 895.

[2] – محمود شاكر، مرجع سابق، ص 895.

[3] –مرجع نفسه، ص 899.

[4] – نفسه، ص 902.

[5] – شوهرام شوبين وسايبرزابيه، "**العلاقات الخارجية لإيران** " مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد9، تصدر عن جامعة الكويت، 1977، ص159.

عام، والدعم البريطاني بشكل خاص والتي تمثلت باحتلال الجزر العربية مما ترتب عن ذلك التمركز الأجنبي في المنطقة مما جعله يشكل عائقا كبيرا أمام طموحات إيران[1].

ومما سبق فيمكن القول أن إيران في هذا الجانب اعتبرت مؤشرا أساسيا بالنسبة للدول الغربية ودخولها للمنطقة وحصولها على مراكز إستراتيجية فليس من السهل أن تقوم دولة غربية بدعم دولة عربية على طيب خاطر منها ، لهذا فقد حسبت الدول الأوربية ألف حساب لهذا الدعم الأمر الذي انعكس سلبا على إيران.

[1]– حمدونة أحمد محمود إبراهيم، **السياسة الإيرانية تجاه العراق في ظل الاحتلال الأمريكي** (2003،2010) دراسة في المتغيرات الجيوسياسية، رسالة ماجستر في دراسات الشرق الأوسط، إشراف عبد الناصر سرور، صبحي، عمادة الدراسات العليا كلية الأدب والعلوم الإنسانية ،جامعة الأزهر،_غزة،2012،2013،ص37.

المبحث الثاني: الصراع الأيديولوجي بين العراق وإيران.

يعد الصراع بين الشرق والغرب من أبرز الصراعات الإيديولوجية [1]في التاريخ المعاصر لتمحوره حول نمطين مختلفين وظهور قوتين نوويتين ، وبذلك أصبحا يشكلان أكبر تكتلين عسكريين في العالم كما يرتبط تعدد الأيديولوجيات بتعدد الثورات خاصة منها السياسية والاجتماعية والدينية[2].

1-العلاقات الإيرانية العراقية

ترجع العلاقة الإقليمية بين العراق وإيران لمرحلة ما بعد الحرب العالمية2، وتعززت هذه العلاقة إقليميا ودوليا،حيث ضمت تركيا وباكستان التي توجت بميثاق أو حلف بغداد 1955م ، المتألف من "العراق وتركيا ثم بريطانيا وإيران وباكستان" وانضمت إليه الو.م.أ ، فبالرغم من أن فكرته وخطته صاغها نوري السعيد[3] إلا أن تنفيذ المشروع وتحوله من تكتل إقليمي إلى ترابط دولي ،أصبح لدى الرأي العام الوطني والقومي العربي بمثابة تحالفا استعماريا يربط الشرق الأوسط بالغرب ربطا محكما[4].

وتوقفت العلاقات بين أطراف النظم الإقليمية بدرجة كبيرة على حالة التوافق أو التجانس الإيديولوجي بين الدول الأعضاء، فكلما كان النظام يحظى بدرجة عالية من التوافق الإيديولوجي يزداد ثباتاً وقوة وتماسكاً سياسياً داخل النظام، أما إذا كانت درجة التجانس الإيديولوجي منخفضة فإن التماسك السياسي للنظام يصبح ضعيفا نتيجة الصراعات والانقسامات الإيديولوجية، فعلاقات التعاون تتحول لعلاقات صراع في حالة تراجع درجة التجانس الأيديولوجي ، على نحو ما حدث بين إيران والعراق عقب قيام الثورة العراقية في جويلية 1958م وذلك إيذانا بسقوط النظام الحليف لإيران ، فسبب هذا التحول الإيديولوجي تحولت علاقات التعاون والصداقة مع إيران إلى صراع، وكثرت الاتهامات التي انتسبت لإيران والتي تمثلت في دعم المعارضة الكردية ضد العراق[5].

---

[1] **الإيديولوجية** :هناك من يعرفها بأنها كلمة مشتقة من اللفظين اليونانيين IDEAبمعنى فكرة LOGOS معنى علم وتعني علم الافكاروكان الفرنسي ديستون.هو الذي صاغها في القرن 18.،انظر :عامر مصباح ،**معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية** ،دار الكتاب الحديث ،القاهرة ،2009 م،ص20.

[2] – عبد الخالق عبد الله، **معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، عالم المعرفة للنشر، الكويت، 1989، ص 18.

[3] – **نوري السعيد**: (1998) سياسي عراقي ولد في بغداد التحق بالعسكرية بإسطنبول بدأ خدمته العسكرية الفعالة في حرب البلقان 1912تولى عدة مناصب وزارية، أنظر: مسعود الخوند، مرجع سابق، ج12، ص260.

[4] احمد حمدونة محمود إبراهيم،**السياسة الإيرانية تجاه العراق في ظل الاحتلال الأمريكي** (2003_2010)،رسالة ماجستير،دراسات الشرق الأوسط،إشراف عبد الناصر سرور،صبحي الأستاذ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة الأزهر _غزة ،2012_2013،ص14.

[5] – نفسه ،ص15.

عمل العراق على توسيع نفوذه الإقليمي في منطقة الخليج ، وبذلك اصطدمت المساعي العراقية لتحقيق هدفها في زعامة النظام الإقليمي الخليجي بعراقيل من الدول الغربية التي تحظى منطقة الخليج العربي لديها بأهمية فائقة ، مما حجم من تطلعات العراق وطموحاته الإقليمية ، ودخل في مصادمات قوية مع السعودية وإيران صاحب ذلك العلاقات المميزة مع الو.م.أ التي طرحت نفسها كوريث شرعي للنفوذ البريطاني في المنطقة.

ومع استلام حزب البعث العربي الاشتراكي صاحب الطموحات القومية والإقليمية السلطة في العراق عام 1968م، حدث تطور مهم في وضعية الدول الكبرى في المنطقة إذ بدأت بريطانيا تنسحب من الخليج وبحر العرب ومن ثمة اشتد تنافس القوى الإقليمية في تعبئة فراغ القوة الذي سيترتب عنها الانسحاب البريطاني، لتؤثر على الجانبين الإيراني والعراقي و تصبح مع مرور الوقت أهم عامل في الصراع الإيراني العراقي ، الذي استمر بتفاقم الاضطرابات بين البلدين خلال سنوات السبعينات خصوصا عندما احتلت إيران الجزر العربية في الخليج عند نهاية 1971م، فمن ثمة قطعت العراق علاقتها الدبلوماسية مع إيران ، وبدأ الصراع بين العراق وإيران عام 1972م حيث تصاعدت حدة الاشتباكات على الحدود وازداد نشاط الأكراد شمال العراق إلى أن تم توقيع اتفاقية الجزائر عام 1975م التي تم فيها اعتبار خط منتصف النهر في شط العرب ، هو خط الحدود بين البلدين، لتبدأ مرحلة جديدة بين القوتين المتصارعين داخل النظام الإقليمي الخليجي[1].

2- خلفيات الصراع.

ترتبط الخلفيات الأيديولوجية للصراع بوجود أنظمة مختلفة كالقومية البعثية العراقية التي تختلف عن إيديولوجية إيران الإسلامية فهذا النظام الثوري الجديد ظهر خاصة بعد قيام الثورة الإيرانية والتي تميزت بطابعها الديني في إطار ثورة معادية للامبريالية[2] حيث لم تتردد في تبني أيديولوجية إسلامية التي تبنتها المملكة السعودية ودول الخليج[3].

[1]- أحمد حمدونة محمود إبراهيم، مرجع سابق،ص،19،18،16_20.

[2] – **الإمبريالية**: ظاهرة اقتصادية سياسية عسكرية تتجسد في إقدام الدول القوية على التوسع، أنظر عبد الوهاب الكيالى،**الموسوعة السياسية**، ج1، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، ص 300.

[3] – كتن جورج، **إدمان السياسة (سيرة من القومية للماركسية للديمقراطية)**، ط1، شركة العارف للمطبوعات، بيروت، 2013، ص 257

فتطلعت هذه الثورة لأبعد من الحدود القومية ولم تتردد في إعلان نواياها لتصدير الثورة، وقد ساعدتها على ذلك النزاعات الطائفية في المنطقة الشرقية من الجزيرة العربية ، وكان من بين عوامل نجاحها التوطين الجديد للإسلام في إيران حيث اعتبر هوية قومية ومحتوى أيديولوجي ونهج لإدارة الحكم[1].

وقد تسارعت الأحداث لتؤكد صحة مخاوف أنظمة المنطقة من تداعيات نتائج الثورة، حيث تصاعدت الحوادث حرب كلامية بين العراق وإيران والتي تأثرت بها الدول الخليجية ، ومن وجهة نظر العربية السعودية ودول الخليج فإن أيديولوجية العراق القومية والتي يطرح من خلالها أيديولوجية وأفكاراً تتناقض بالمرة مع سياسة الطبقة الحاكمة في الجزيرة والخليج ، فقد سبق وأن دخلت في صراعات مع هذه الأنظمة منذ وصوله الحكم وسن حملة إعلامية على القيادة السعودية خلال السبعينات فلذلك كانت إيديولوجية النظام البعثي تثير إشكالات بالنسبة للدول العربية حيث كانت الأسر المالكة في الجزيرة والخليج ترى الشعارات القومية تعبيرا عن نزاعات عدوانية وتوسعية[2].

المبحث الثالث: النزاعات الإقليمية والدولية الممهدة للحرب.

اتسم الصراع الإيديولوجي الذي برز بين العراق وإيران بالتشدد واختلاف وجهات النظر لكل طرف، فالعراق سني وإيران شيعي فمن بداهة الأمر أن يتفق الطرفان إلى درجة أن الخلاف الذي كان بينهما يصعب تحديد طبيعة النزاع أو حيثيات عدم التقارب العربي، خاصة وان إيران في العهد الملكي كانت تلعب دور الشرطي الرئيسي في الخليج بطلب من الو.م .أ لتنفيذ مشاريعها الاقتصادية.

1-مسألة الحدود والاتفاقيات الدولية.

تعود مشكلات الحدود إلى زمن الصراع العثماني الفارسي على الحدود العراقية الإيرانية فقد دخل الإيرانيون بغداد في سنة 1507 م ثم انتقلت للعثمانيين بعد في سنة 1534م ومن هنا بدأ النزاع المستمر بين الطرفين حول الحدود لعدة أسباب نذكر منها :

أن العراق لم تكن دولته انذاك مستقلة .

رغبة إيران في السيطرة على بغداد والمقدسات الشيعية [3].

---

[1] – أحمد يوسف أحمد وآخرون، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**، ط1، (تح) و(تن) نيفين مسعد، مركز دراسات الوحدة للنشر، بيروت، 2010، ص 188.

[2] – نفسه، ص 189.

[3] –فاضل رسول، **العراق ،إيران ،أسباب وابعاد النزاع** ، المعهد النمساوي (د م)،1995 ،ص15.

وللتقليل من حدة النزاع حدثت عدة مفاوضات أهمها معاهدة واستفاليا لترسيم الحدود التي وضعت أسس القانون الدولي عام 1648 م ،علماً أن منطقة البصرة كانت جوهر الصراع الحدودي بحكم موقعها على شط العرب وعلى رأس الخليج أيضا كونها مركز تجاري للدول الاروبية[1] .

نظراً لهاته الصراعات أبرمت اتفاقية أخرى باسم "معاهدة زهاب" 8 ماي سنة 1539 م وتهدف إلى تحديد منطقة نفوذ لكل من الدولة العثمانية والدولة الصفوية ،وقد سبقتها معاهدة عسكرية عرفت باسم 'أماسية' ومن أهم بنود هذه الاتفاقية:

1. تبقى البصرة وبغداد تحت نفوذ الدولة العثمانية.
2. احترام وحدة القبائل البدوية (الكردية).
3. تحديد خط الحدود فبالنسبة لسلسلة جبال زاجروس من نفوذ إيران ، فقد وضعت تسويات خاصة بها.
4. تحديد مناطق النفوذ في كردستان والتعاون في إطار مصلحة الإمارات الكردية.[2]

وبالرغم من ذلك إلا أن الصراع استمر وتوسع في شمال العراق الذي يضم القبائل الكردية الموالية لسياسة إيران والتي كانت تطالب بالاستقلال الذاتي عن العراق ، أما جذر الصراع يكمن في المنطقة السليمانية الواقعة علي الحدود بين البلدين[3] ، وكحل لذلك عقدت معاهدة 'أرض روم الثانية' 31 ماي سنة 1847 م قضت بتنازل إيران عن السليمانية مقابل تنازل الدولة العثمانية لإيران عن الساحل الأيسر وشط العرب[4].

جاءت المعاهدة كمنعطف تاريخي للمعاهدات السابقة التي لم تضع حداً لمشكلة الحدود وإنما اهتمت بمناطق النفوذ ، وسبب ذلك الصراعات العسكرية بين الدولة العثمانية وإيران سنة 1838 م فالأولى استولت على مدينة خور مشهر[5] الإيرانية أما إيران فقد احتلت منطقة السليمانية سنة 1840 م كما هددت بالسيطرة على الكويت والبحرين.

---

[1]- تصريح رضا قاسمي،" الحرب العراقية الإيرانية ،برنامج ماذا حدث" ، على الرابطww-iraplores K.
.2016،20:20/05/3، net ù p loùde by K messi

[2]فاضل رسول، مرجع سابق ،ص 16 .

[3]-نفسه، ص15 .

[4] -رأفت غنيمي الشيخ، مرجع سابق ، ص261.

[4] -**خور مشهر**: مدينة ومرفأ في إيران تقع بالقرب من شط العرب نحو مليون- نسمة وهي مرفأ المحمرة في العهد العباسي. انظر : مسعود الخوند ،مرجع سابق، ج4 ،ص 201 .

وما ميز هذه الاتفاقية تدخل الدول الاروبية روسيا ، بريطانيا بذريعة أن النزاعات تهدد المصالح التجارية والملاحة الأمنية في الخليج وشط العرب[1] ، الأمر الذي جعل الممثل البريطاني الكولونين وليام يقوم في سنة 1858 م برسم خط للحدود بين الطرفين وفد نصت الاتفاقية على :

–اعتراف إيران بمدينة خور مشهر وميناؤها وجزيرة الخضر عبدان[2] مرساها والأراضي الواقعة في الضفة الشرقية من شط العرب كما يحق للسفن الفارسية الملاحة في النهر بكامل الحرية من محل مصب شط العرب في البحر[3] .

مرت مشكلة الحدود العراقية الإيرانية بعدة مراحل قانونية لحل النزاع غير أن المشكلة اتسمت بالتوتر دائما إلى درجة أنها أصبحت ذات أبعاد سياسية في القرن 20 م بين بغداد وطهران، نتيجة للأهمية الإستراتيجية التي اكتسبها شط العرب نهاية القرن 19 م[4].

–بروتوكول طهران 21 ديسمبر 1911 م:

أصبحت السلطة بمنطقة الخليج في القرن 20م بين الدول الاروبية الاستعمارية حيث ازدادت أهميتها بعد اكتشاف البترول في جنوب إيران سنة 1921 م واعتباراً للأهمية الإستراتيجية لإيران قامت بريطانيا وروسيا بتحديد مناطق نفوذها فكان الجنوب من نصيب بريطانيا والشمال لروسيا ، مما أدى إلى تصاعد حدة أزمة الحدود إذ حولت المشكلة لمحكمة العدل الدولية في' لاهاي 'للوصول لحل وسيط مناسب.

–بروتوكول اسطنبول 17 أكتوبر 1913 م:

اكتشاف البترول بكميات قابلة الاستثمار التجاري في منطقة الشرق الأوسط مثل مرحلة بارزة في ترسيم الحدود ، بوضع خط فاصل بين الطرفين يمر في منتصف شط العرب لمسافة أربعة أميال وهذا ما يفسر تنازل الدولة العثمانية عن الساحل الأيسر الشرقي لحدود إيران.[5]

تعتبر إيران بلد إستراتيجي فلامتيازات البترولية جعلت منها منطقة هامة في منطقة الخليج، فمن الصعب أن تنطبق عليه قواعد القياس التي أقرتها اتفاقية جنيف سنة 1958م نظراً لذلك اتصلت بدول الخليج بشكل

---

[1] **شط العرب** : تكون موقعه **بالتقاء** مياه دجلة والفرات و تكونت مياهه كذالك ، ويرى بعض الباحثين ان الترسبات والدلالات التي كونها سببت في قيام سد في قمم الخليج .انظر : عبد الوهاب الكيالى ، ج3،مرجع سابق ، ص475.

[2] **– عبدان:** مدينة في غربي إيران على الخليج نحو 550 ألف نسمة تعد مركزا لتكرير النفط الإيراني وتصديره.. انظر : مسعود الخوند، مرجع سابق، ص 205 .

[3] – برنامج "ماذا حدث " حصة سبق ذكرها. -

[4] فاضل رسول، مرجع سابق، ص –ص 15– 16.

[5] نفسه، ص 18 .

ثنائي على قواعد تحديد حدودها مستقبلياً ، وتمخض ذلك في المفاوضات الإيرانية الكويتية بين سنتي 196م-1968م حول الجرف القاري، لكنها لم توفق في ذلك لصعوبة تحديد الحدود العراقية الكويتية.

وتسبب الخلاف حول شط العرب في تجميد المساعي لضبط الحدود بين العراق وإيران فهذه الأخيرة وقعت اتفاقية مع السعودية من12إلى13 ديسمبر سنة 1965م وصولاُ لاتفاق آخر في أكتوبر سنة 1968م ما حقق لها مكاسب اقتصادية تمثلت في منح جزيرة فارس لإيران والجزيرة العربية للسعودية.[1]

سعت دولة إيران لاستقطاب دول الخليج العربي بكل الطرق لاحتماء بالسيادة الاقتصادية في المنطقة مستغلة انسحاب الاستعمار البريطاني سنة 1972 م.

2-دور النفط في توتر العلاقات الدولية بمنطقة الخليج.

-منطقة الخليج والبترول:

يمثل الخليج العربي منطقة ذات أهمية جيو إستراتيجية، فهي مركز الثقل العالمي لإنتاج البترول الذي يمثل نسبة 50 % من مجموع احتياطي البترول العالمي وحوالي 13% من احتياط الغاز الطبيعي أما الإنتاج قد بلغ سنة 1975 م ما يقارب 19 مليون برميل يوميا أي 37 % من الإنتاج العالمي [2] ، تعتبر مادة النفط وسيلة حيوية لتطور وازدهار منطقة الشرق الأوسط لأنه يقيها من المخاطر الخارجية ويساهم في استمرارية التقدم التكنولوجي والصناعي والموصلات [3]، وبهذه الأساسيات تستطيع الدولة تأمين الاقتصاد لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية السياسية.

معظم دول الخليج دول نفطية انتهجت سياسة التعاون الدولي في إطار منظمة الأوبك، ابتداء من سنة 1960 م فهي تهتم بدراسة المعايير الاقتصادية والتصدي للمخاطر الخارجية والاحتكارات العالمية بتخفيض أو زيادة أسعار البترول.

شهدت أثناء ح ع[2] الصناعة النفطية العالمية نقطة تحول في الاقتصاد العالمي لأن الو .م .أ كانت هي المصدر الوحيد لأوربا في هذه الصناعة ، إلا أن تزايد طلب النفط في أمريكا غير الموازين وأصبحت حقول الشرق الأوسط المتزايد إنتاجها لأوربا أكثر أهمية ، إضافة إلى تأميم الشركات النفط في إيران سنة 1951 م

[1] شوهرام شوبين وسابير زابيه،مرجع سابق ، ص 160.

[2] – زين الدين عبد المقصود غنيمي ،" **البترول وأبعاد التلوث البيئي في منطقة الخليج** "،دراسات الخليج والجزيرة العربية ،العدد 11،(د م)،ص15.

[3] – محمد الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية** ، عالم المعرفة ، 1978 م، ص 6 .

ومصر سنة 1956م والعراق سنة 1972 م ففي هذه الفترة برزت نجاحات منظمة الأوبك في تخفيض الأسعار خلال حرب سنة 1973 م.[1]

عملت إيران على زيادة التنمية الاقتصادية فتركزت صناعتها حول سواحل الخليج ، ومن أبرزها مصفى التكريت في عبدان تقدر طاقته بـ 21.5 كما شهدت العراق تحولات صناعية مع زيادة إنتاج البترول واهتمت بالواجهة البحرية الخليجية كمنفذ لتصدير إنتاجها البترولي.[2]

نتيجة الضغط الدولي الذي أثر على الفترة ما بين انعقاد مؤتمر الأوبك في الجزائر سنة 1975م ومؤتمر الطائف سنة 1980م مرت على العلاقات النفطية أحداث تمثلت في الثورة الإيرانية وضعف الإنتاج الإيراني إلى جانب ذلك ظهور أعقد المسائل الإقليمية في القرن 20م"الحرب العراقية الإيرانية".

فالصناعة النفطية العالمية تعمل في إطار شبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية التي تتغلغل في أقطار العالم.[3]

إن الأزمات الدولية لها تأثير غير متوقع على اقتصاد البلدان النفطية فلا بد من استهداف خطة تنموية تساهم بالفعالية والحفاظ على الإنتاج الرسمي.

– النفط والعلاقات الدولية.

تزامن التنافس الإقليمي بالشرق الأوسط مع التنافس الدولي للسيطرة على مناطق النفوذ في إطار الحرب الباردة خاصة بعد بروز أزمة الطاقة في العالم مما زاد من الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي.

ولعل مسار التقدم العلمي التكنولوجي كان له التأثير البارز على العلاقات الدولية، مما أحدث فوارق ومتغيرات بين القوى العظمى والدول النامية، فهذه العوامل ساهمت في تغير الخريطة السياسية العالمية بتقسيم العالم إلى الكتلة الرأسمالية والكتلة الإشتراكية ومجموعة دول العالم الثالث.

ونظراً للتنافس الدولي بين الرأسمالية و الإشتراكية اقتنعت الأطراف المتصارعة بإحداث سياسة الانفراج الدولي أو التعايش السلمي للحد من الأسلحة الإستراتيجية ، أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي فكانت ميداناً للصراع الدولي والتجاذب في المجال الاقتصادي.[4]

---

[1] – محمد الرميحي ،مرجع سابق، ،ص 14، 25 .

[2] –شوهرام شوبين وسابير زابيه، مرجع سابق ، ص 28 .

[3] محمد الرميحي، مرجع سابق ،ص 38 .

[4] عبد الحليم أبو غزالة ، مصدر سابق، ص10.

قبل اندلا ع الحرب العراقية الإيرانية سنة1980 م كان البترول يمثل نسبة 45% من استهلاك الطاقة في العا لم ،إضافة إلى المعادن المختلفة ومن هذا المنطلق فإن الو.م .أ ودول أوروبا الغربية التي تستهلك 47%من البترول العالمي وتنتج 26% من إجمالي الناتج العالمي، وهذا ما يوضح مدى حاجتها لتدفق البترول فهي تغطي حوالي 65 % من احتياطاتها البترولية من إنتاجها الخاص لمواجهة أي أزمة عالمية.

في المقابل كانت دول العا لم الثالث ومنطقة الخليج العربي تنتج حوالي 50% من بترول العا لم ، بينما لا تستهلك سوى 2% هذا ما يفسر صدى التأثير غير المباشر للدول الكبرى على الدول النامية باعتبارها تمثل مصدر قوتها.[1]

لم يكن البترول مطلباً للتنمية فحسب فالإتحاد السوفياتي كان أسبق لاستخدام الأسلحة غير النووية لفرض الهيمنة السوفيتية على نصيب من بترول العا لم الثالث ، و القدرة على نقله من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك بتأمين النقل البحري مادفع للاهتمام بالخليج العربي ومضيق هرمز والمحيط الهندي وبحر العرب وباب المندب والبحر الأحمر وقناة السويس- الشواطئ الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ، هذا ما حقق له الهيمنة الكلية على الطريق الرئيسي للبترول بحيث يمر أكثر من 60% في هاته الطرق ولذا فالدولة المستوردة تحتاج للعملة الحرة المعتمدة لدفع فاتورة البترول لأنه مطلب عالمي وليس إقليمي.[2]

3-المخططات التنموية للقوى العظمى في الشرق الأوسط.

ظلت سياسة الإتحاد السوفياتي ترمي إلى مد النظام الإشتراكي و السعي لتطويق النظام الرأسمالي، من خلال العمل على إضعاف سيطرة الغرب على طرق الموصلات البحرية الرئيسية والاقتراب التدريجي الغير المباشر من مناطق البترول بالشرق الأوسط للإنفراد باستغلال ثرواته ، وذلك بواسطة كسب صداقة دول المنطقة عن طريق الاستقطاب والتحالفات السياسية لصد النفوذ الغربي والتركيز على المناطق الإستراتيجية كباب المندب ومضيق هرمز.

ارتكزت الإستراتيجية السوفيتية خلال الحرب العراقية الإيرانية على التقسيمات الجغرافية كما استخدمت أساليب التأييد والدعم العسكري والاقتصادي، فقامت باستغلال المشاكل المحلية والإقليمية خاصة النزاع العربي الإسرائيلي.[3]

---

[1] عبد الحليم أبو غزالة ،مصدر سابق،ص- ص 11-12 .

[2] - عبد الحليم أبو غزالة، مصدر نفسه،ص 12 .

[3] - نفسه ، ص 21 .

ومما سبق نلاحظ أن السياسة السوفيتية التي تتخللها المناورات، وعدم الخضوع للسياسة الأمريكية بمواجهاتها بكل الأساليب في المنطقة ، على عكس السياسة الأمريكية التي تتسم بأسلوبها التعسفي وبخلق الأزمات الدولية ثم التدخل تحت غطاء أممي بذريعة التخفيف من حدة النزاع .

ومن هذا المنطلق تبرز سياسة الو.م أ التي تعتبر أن الشرق الأوسط مزرعة الاستثمار لكونه مصدر للطاقة التي يتزود منها المعسكر الغربي، وللحفاظ على إستراتيجيتها في هاته المنطقة عملت على دعم ركائزها والحد من النفوذ السوفياتي بالإضافة إلى ضمان تأمين مصادر البترول بالخليج، ضمان دعم نفوذ إسرائيل و لتجسيد سياستها قامت بتقديم المساعدات الاقتصادية للمنطقة لبناء هيكل أمني وقواعد عسكرية لضمان استقرارها كما أنشأت مخازن للمعدات والأسلحة للتدخل في الأزمات الدولية الكبرى[1].

انتهجت أمريكا سياسة مبدأ دعم العلاقات الثنائية بينها وبين الدول العربية لذا لجأت لما أسمته بإدارة "جونسون" بسياسة الدعامتين إيران والسعودية ، إلى جانب مصر وإسرائيل على إنشاء أنظمة دفاعية جوية تضمن لها الامتيازات الشرق الأوسط وما يشكل خطًر على الخليج وضع قواعد عسكرية بطهران وقطر والبحرين تمكنها من سرعة التدخل العسكري وقت الحاجة.

يتمتع الخليج العربي المتصل بالمحيط الهندي من مضيق هرمز بأهمية كبيرة لتحكمه في طريق الملاحة البحرية ومجموعة الجزر الحيوية ،كجزيرة الغنم وجزيرة سلامة وجزيرة هرمز وجزيرتي طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى وديبجوبارسيا بالمحيط الهندي التي تتواجد بها قاعدة أمريكية.[2]

انطلاقاً من المخططات التنموية للقوى العظمى والأهمية الإستراتيجية للخليج العربي نبرز عوامل ارتباط الحرب العراقية الإيرانية بأزمات عالمية يظهر ذلك في أن العراق وإيران دولتان على رأس الخليج العربي، فإيران لها علاقات مشتركة مع الإتحاد السوفياتي والو .م .أ لها استثمارات بترولية تجارية في هاته المناطق ولذلك سعت الو. م .أ إلى خلق حلف بغداد سنة 1955 م الذي ضم إيران وتركيا والعراق ، والهدف من ذلك حماية مناطق النفط لكن الأوضاع السياسية غيرت موازين الأمور فانسحب العراق وإيران من الحلف.[3]

استغلت أمريكا انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج سنة 1972م فبادرت لاستقطاب السعودية والبحرين والكويت ،وفي فترة الخمسينات أطاحت بحكومة مصدق في إيران وتدخلت بشكل غير مباشر في

---

[1] محمد الرميحي ، مرجع سابق ،ص31.

[2] أيلول برادلي، ، **السلام الأمريكي والشرق الأوسط (المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة)**، ط 1 ،(تر) عماد فوزي شعيبي،السادات للدراسات الإستراتيجية ،دار العلوم العربية، 2004 م ،ص 10 .

[3] محمد الرميحي ،مرجع سابق، ص 31 .

إيران فكانت العلاقات علاقات دفاع متينة ومثمرة بين أمريكا وإيران في عهد الشاه بتوازن المصالح للشاه التي كانت متوافقة للأطماع الأمريكية ولا سيما إزاء الإتحاد السوفياتي والعراق والخليج العربي، فكانت إيران بالنسبة لأمريكا ركيزة الأمن في المنطقة الحيوية والضامن لمصالحها الإستراتيجية ففي سنة 1973 م قامت إيران بإرسال من 1200 قوات الكوماندوس لقمع ثورة ظفار بعمان المدعومة من السوفيات[1].

أصبحت إيران تخشى تطور العراق خاصة بعد قيام النظام الجمهوري سنة 1958 م والتطور الاقتصادي والعسكري الذي شهدته ، وهذا ما دفعها للتحالف مع أمريكا للقضاء على النظام البعثي في العراق وذلك ما كانت تهدف إليه أمريكا بحيث عملت على دعم الشاه لتنفيذ برامجها في منطقة الخليج العربي، إلا أنه بعد وصول الخميني سنة 1979 م إلى السلطة قام بنقض المعاهدات الأمريكية ، ووافق الشاه في أطماعه التوسعية ومواصلة العداء للعراق وأقطار الخليج العربي ، وبرز ذلك في استخدام القوة العسكرية للاستمرار في الجزر الثلاثة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، كما دعمت إيران المشكلة الكردية في شمال العراق بمساندة أمريكا والكيان الصهيوني على تأييد مصطفى البارزاني لإقامة دولة مستقلة في شمال العراق وتعتبر كمقدمات لخلق كيانات مستقلة داخل العراق[2].

بعد ما تطرقنا لمجمل الظروف الإقليمية و الدولية التي مهدت للحرب العراقية الإيرانية فإننا نستخلص إلى أن منطقة الخليج وما تحتويه من خيرا ت سواء كانت إستراتيجية حيوية أو اقتصادية، ساهمت في استقطاب العديد من الدول في مقدمتها ، الدول الغربية ما جعل المنطقة محلا لأطماع أجنبية ،وقد انتهجت في ذلك سياسة كسب دول المنطقة على غرار إيران والسعودية اللذان لعبا دورا مهما في التواجد الأجنبي بالمنطقة، كان ذلك من أسباب تصاعد الصراعات الإقليمية الواسعة ، ومن بين تلك الصراعات ان خلفت حروب بالمنطقة من بينها حرب الخليج الأول.

[1] أيلول برادلي ، مرجع سابق ، ص 17 .

[2] محمد حسن طوالبة ، مرجع سابق، ص،ص 47 ، 68 .

الفصل الثالث:الحرب العراقية الإيرانية وتداعياتها.

المبحث الأول : الأسباب المباشرة لاندلا ع حرب الخليج الأولى .

المبحث الثاني :سير الحرب العراقية الإيرانية

المبحث الثالث:انعكاسات الحرب والمواقف الدولية

الفصل الثالث :الحرب العراقية الإيرانية وتداعياتها.

سبق لنا وان تعرفنا على ظروف التوتر الإقليمي في منطقة الخليج التي كانت من نسيج القوى الأجنبية إذ تمخضت عنها أزمات إقليمية غير أنها توصلت إلى وفاق بين دول الخليج ،وبالرغم من ذلك بقي صراع إقليمي واحد لم يوفق بسبب التعصب المذهبي ويكمن هذا الصراع في الحرب العراقية الإيرانية أو حرب الخليج الأولى التي امتدت مابين 1980 -1988 م ، استمر الصراع الحدودي ليصبح سببا رئيسيا في الحرب التي انتقلت من إقليمية لمشكلة سياسية دولية ، مما جعلها تمر بثلاث مراحل من (1980-1982م)-(1982-1984م)- (1984-1988م) ومن هنا نحاول ان نعرج على دراسة الدوافع الأساسية ،والتداعيات الإقليمية، وتأثير تصدير الثورة الإيرانية والخلاف حول شط العرب والتي سرعت من وتيرة قيام الحرب ، مروراً بالتأثيرات التي آل إليها البلدان وصولاً الى إبراز المواقف العربية التي كان من نتائجها الانقسام العربي وعليه سيقوم هذا الفصل برصد وتحليل آليات الصراع التي صعدت من الاستنزاف العسكري بين البلدين.

المبحث الأول : الأسباب المباشرة لاندلا ع حرب الخليج الأولى .

تؤثر الأزمات السياسية أو النزاعات التي تظهر على الساحة الإقليمية والدولية على صلاحيات الدولة، فبالرغم من إبراز صورة التعايش السلمي عادة والتي تتسم بالتدرج، إلا أنه في فترة الأزمات فإن الحّل السلمي لا يفرض أي نقطة تحول بين طرفي الصراع مما يؤدي إلى حدوث حرب ناتجة عن العوامل المؤثرة، وهذا الأمر ينعكس على الحرب العراقية الإيرانية(1980 – 1988م) والتي نحن بصدد معالجة مسارها وتحليل الأسباب الجوهرية التي عجلت بحدوثها.

1_ مفهوم الحرب لدى الطرفين:

تعرف الحرب بأنها استمرارية السياسة بوسائل أخرى عنيفة، حسب قول الكاتب الألماني كارل لفورن كلاوزفيتز UAUSEWHZ (1780 – 1830م)[1]، فهذا المفهوم يمكن إسقاطه على حرب الخليج الأولى حيث هذا النمط من الحروب تجلى مثيله في الحرب الباردة من حيث أساليب القتال والهجمات المباشرة وغير المباشرة ، إلا أنّ الاختلاف يكمن في أنّ الدولتين المتصارعتين سابقا كانتا بعيدتا الحدود ولا تربطها علاقة دينية عكس النموذج الذي نعالجه فالدولتين متجاورتين، لهما دين إسلامي واحد والصراع بينهما صراع حدودي.

مع ذلك تعرف الحرب لدى إيران بالدفاع 'المقدس' وبالنسبة للعراق فتعرف 'بقادسية صدّام'، وهي لم تكن حرب عسكرية فحسب وإنما توسعت لتصبح حرب نفطية ، لذلك تمحورت حولها عدة أسباب وتداعيات سواء كانت أمنية أو اقتصادية، سياسية و دبلوماسية وإيديولوجية وحتى حسابات دولية[2].

يحمل الصراع العراقي الإيراني الذي ضم إرثاً تاريخيا تراوح بين الاستقرار النسبي و تأزم العلاقات وذلك لاختلاف المواقف والأهداف الأيديولوجية بفعل المؤثرات الخارجية والداخلية، فطبيعة الخلاف تحمل صبغة عقائدية ومذهبية ومن نتائجه الانقسام بين "الوحدة القومية في العراق"، "والوحدة الإسلامية في إيران"، فكل طرف سعى لقيادة منطقة الخليج وخاصة بعد الانسحاب البريطاني سنة 1972 م.

ولذلك لابد من التطرق إلى بعض الأساسيات لفهم التناقضات الأيديولوجية التي ساهمت في استمرار النزاع:

[1] منير شفيق، **الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب(من السيف والدروع إلى الصاروخ والإنفاق)**، ط1، الدار العربية للعلوم، ناشرون، 2008، ص17.

[2] سليم إلياس، مرجع سابق ،ص254.

1-إعلان الثورة العراقية في سنة1958 م التي أزعجت الجانب الإيراني الذي قام بإلغاء اتفاقية سنة 1937 م في 19 أبريل 1969م و احتلال ثلاث قرى عراقية (زين القوس، الشكرة، بئر علي)[1]، كما أن للعراق دوراً في بناء الوحدة القومية العربية بين مصر وسوريا والعراق ، محاربة الإمبريالية ومناصرة القضايا العربية، قضية فلسطين وقضية عروبة الخليج[2]، فالعراق يحمل مسؤولية الدفاع عن القومية ، و إيران من خلال إيديولوجيتها تسعى لتحقيق مصالحها ولو على حساب الدول العربية فسياسة الدول العظمى لا تشكل لها أدنى خطر.

2-الاقتصاد هو المورد الرئيسي لأي دولة فهو المنقذ في الصراعات السياسية والدولية باعتباره المحرك الفعلي للقضاء على لأعداء وهذا ما كان سائداً في مرحلة النزاع العراقي الإيراني[3]،

في 1978م بادر العراق إلى عقد مؤتمر قمة عربي في بغداد للقضاء على التداعيات الناتجة عن اتفاقية "كامب ديفيد" التي كانت بين "أنور السادات" و "مناحيم بيغن"، علماً أنّ العراق أصبحت مركز استقطاب للقوميات وما ساعده على ذلك عائدات البترول الضخمة[4].

3-الوضع السائد في إيران المعارض لسياسة "الشاه" الموالي لسياسة الغرب تزامن ذلك بمجيء "الخميني" عام 1979م الذي قام بمساع لتصدير الثورة الإسلامية ورافضاً للقومية ويقر بأنّ الدين هو الدولة وكذلك أساس وحدة الأمة الإسلامية[5].

وفقاً للخلفيات التاريخية التي سبقت يمكن القول أن النزاع العراقي الإيراني والتواجد الإسرائيلي بالمنطقة اثراً على استمرار هذا الصراع فظراً لهذا ينظر الدارسين للأزمة على أنه يصعب تحديد السبب الحقيقي لها فمنهم من يقّر أنّ السبب يكمن في الأبعاد الإقليمية أو الأيديولوجية المتعارضة، أما المحلل للدراسة يركز على العداوة العربية الفارسية القديمة والآخر التهديد الإيراني لإقليم الخليج انطلاقاً من هذا يمكن تحديد الأسباب إلى أسباب إستراتيجية دينية، سياسية، اقتصادية، عسكرية وما مدى تأثيره على إدارة الصراع.

أولا): الأسباب الجيوستراتيجية :

منذ العهد العثماني كانت قضية الحدود مسرح نزاع بين العراق وإيران تميزت بالتعقيد مما جعلها أكثر استمرارية ولم يتم التوصل إلى حل نهائي بشأنها، كما أنّ الحدود العراقية الإيرانية تنقسم إلى ثلاث أقسام:

---

[1] أبو غزالة عبد الحليم، مصدر سابق، ص58.

[2] أحمد حسن طوالبة، مرجع سابق، ص66.

[3] نفسه، ص66.

[4] نفسه، ص69.

[5] محمد حسنين هيكل،**حرب الخليج أوهام القوة والنصر**، ط1 ،مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة، 1992،ص129.

يتمثل القسم الأول، في المنطقة الجبلية يبدأ من المثلث الحدودي العراقي الإيراني التركي في أقصى الشمال الشرقي نزولاً إلى سلسلة قرب خانقين، من مميزاته عدم وجود المسالك الصالحة لحركة الآليات الثقيلة، إلا الطريقين الرئيسيين، الأول في أقصى الشمال الشرقي وهي طريق الربيل – راوندوز – حاج عمران – رايات وإلى شنوية في داخل إيران، أما الطريق الثاني، هو طريق بغداد، يعقوبة، خاقين، قصر شرين، سربو – زهاب – باي – كرمنشاه – همذان – كرج – طهران وتعرف بالطرق الدولية التي تنفتح على سهل وادي الرافدين بعد اجتيازها للحدود التي تعد مرورا لخط الحدود من خط القسم على طول سلسلة جبال "هورمان" ذا تأثير إستراتيجي متساوٍ للبلدين، ومنطقة الحدود هي منطقة كردية اثنيا[1].

أما القسم الثاني، يبدأ من خانقين، باتجاه الجنوب الغربي ثم ينعطف باتجاه الجنوب الشرقي حتى الفكه شرق العمارة، مقعر لمصلحة إيران، بحيث تكون المسافة بين الحدود الدولية وبغداد على الطريق العام ليست أكثر من 150كلم، تقطعها العجلات الحربية الحديثة التي تشكل تهديداً بالنسبة للعراق ومنها أيضاً طريق بغداد يعقوبة المقدادية السعدية خانقين (الحدود الإيرانية، قصر، باي طاق، كرمنشاه) وتعتبر طريق الترانزيت التي تمّر فيها التجارة الإيرانية التي كانت تسلك طريق موانئ البحر المتوسط إلى إيران عبر كل من سوريا ولبنان والعراق، ساعدت الجانب العراقي على العدوان الإيراني لوجود مرتفعات وسلاسل أقطاع.

اعتبر هذا الطريق القاعدة الإستراتيجية للهجوم العراقي يوم 22 سبتمبر سنة1980م، الاندفاع عبر قصر شيرين والوصول إلى سربيل، زهاب، باي طاق[2].

تعرفنا على أهم الحدود الإيرانية العراقية التي شكلت الصراع لكن نقطة الحدود المركزية التي أججت الصراع تتمثل في القسم الثالث ،وهي منطقة شط العرب التي تضم الثروات الباطنية و أهم الجزر، جزيرة الخضر (عبدان) محصورة بين شط العرب من الغرب و"ترعة بهمنشير" من الشرق، والخليج العربي من الجنوب و"الكارون" من الشمال [3] ، والسبب المباشر في الحرب وجود السيادة في شط العرب الذي يبلغ طوله 200كلم، ويعتبر هذا النهر استراتيجيا للبلدين لان البصرة التي تقع أعلى المجرى المائي الوحيد الواصل للخليج الفارسي، ولكلا البلدين منشآت نفطية بالقرب منه .[4] (انظر الملحق رقم02)

[1] القصاب عبد الوهاب ،**الحرب العراقية الإيرانية 1980–1988 قراءة تحليلية مقارنة في مذكرات الفريق الركن الأول** ،ط1،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،بيروت ،2014،ص57.

[2] القصاب عبد الوهاب ، مرجع سابق، ص59.

[3] نفسه، ص63.

[4] وقائع وأحداث الحرب العراقية الإيرانية-http.H.chronicle.fonack.com/ar/specials/iraq-iran-war-1980 1988/29/03/2016p3of4.

ثانيا: الأسباب السياسية والعسكرية :

1)_ السياسية:

-أزمة الخليج الأولى سببها الرئيسي مسألة السيادة حول المنطقة الإستراتيجية "شط العرب"، فالتنافس الإقليمي شكل توتر سياسي العراق وإيران، فكل طرف يسعى لقيادة منطقة الخليج لكن التناقض الأيديولوجي بين وحدة القومية العربية ووحدة الأمة الإسلامية حالت دون ذلك فأدت لخلق مشكلات منها [1].

-مشكلة الأكراد من المسائل العالقة في تاريخ العراق حيث زادت من حدة التوتر ما بين الطرفين ما بين (1974 –1975 م)، بسبب دعم شاه إيران للأكراد نتيجة لذلك اضطر صدام لعقد اتفاقية الجزائر 6 مارس 1975 م التي اعتبرت مرحلة انتقالية في العلاقات ،و من ضمن مواد الاتفاق امتناع "الشاه" عن الدعم العسكري مقابل تنازل العراق عن السيادة في منطقة شط العرب[2].

يُعتبر العراق مركز ثقل بالنسبة لدول الخليج بموقعه الإستراتيجي و يعمل على صنع القرار السياسي ، لكن أحياناً البيئة المضطربة لها تأثير سلبي للتنازل على المصالح الإستراتيجية المهمة أحياناً.

-يشير التاريخ في تفسير العلاقات الإيرانية العراقية إلى الطموحات التوسعية لإيران التي تسعى دائماً إلى استعادة الرقعة الجغرافية التاريخية فسعت لضم البحرين و الجزر الثلاث (طنب الصغرى، طنب الكبرى، أبو موسى) الأمر الذي أزعج العراق وقامت بقطع العلاقات الدبلوماسية سنة1972 م[3].

قبل انفجار الثورة الإيرانية كانت طبيعة العلاقة بين صدام والخميني علاقة وّد واحترام، فالخميني تعرض للنفي من طرف شاه إيران فالتجأ إلى العراق في سنة 1968 م وعاش فيها لمدة 15 سنة لكن اتفاقية الجزائر سنة 1975 م غيرت من موازين الأمور فاقترح العراق على الخميني الانتقال إلى فرنسا لأن وجوده هناك معارض للاتفاقية[4]، وهذا ما اعتبره بعض المؤيدين الخميني استفزازاً بحيث فرضت عليه الإقامة الجبرية بفرنسا، ومن نتائج ذلك القيام بمظاهرات بمبنى السفارة العراقية بطهران في سنة 1977 م والأخرى بمبنى القنصلية العراقية في "خور مشهر" بمنطقة عربستان، "خوزستان" وكان ذلك في 7 أكتوبر 1979 م، وكرّد فعل على ذلك قام صدام بإغلاق القنصلية بالبصرة وكربلاء[5].

---

[1] محمد خنوش، مرجع سابق، ص19 .

[2] فاضل رسول، مرجع سابق، ص28.

[3] أبو غزالة عبد الحليم، مصدر سابق، ص58.

[4] قازان محمد رضوان، مرجع سابق، ص216.

[5] خالد عبد العظيم، **التحولات الكبرى في الإستراتيجية العالمية، مع الخليج وأفغانستان(تحليل المشهد الاستراتيجي)**، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011، ص77.

بالرغم من محاولة العراق في تحسين العلاقات الدبلوماسية مع إيران للتخفيف من حدة الأزمات السابقة خاصة بعد انهيار عصر الشاه 1979م وظهور نظام جديد شعاره وحدة الشعوب الإسلامية، إلا أنّ الأمر لم يكن كما اعتقد صدام وإنما المسائل زادت تعقيداً بسبب التنافس بين دول الخليج وإيران.

أحدثت الثورة الإسلامية الإيرانية زلزالاً فكرياً على منطقة الخليج مما أدى إلى زعزعة الاستقرار، فهذا النظام الجمهوري الجديد أراد قلب النظام من الإيديولوجية السياسة الإسلامية في ظّل وحدة الشعوب الإسلامية ككل، لكنها لم تغّير من الظروف إيديولوجية السياسية وإنما ساهمت في اختلال التوازن بين الطرفين بوقف التقارب الذي بدأ منذ 1975 م[1] ويظهر ذلك من الاستراتيجيات التي انتهجها الخميني لتصدير الثورة ، بحيث يتضح ذلك من خلال البرقيات المشهورة التي أرسلها إلى "محمد باقر الصدر" يأمره بالتهيئ لقيادة الثورة، ناهيك عن الرّد الغير الدبلوماسي على رسائل التهنئة للخميني التي أرسلها "أحمد حسن البكر"[2].

إضافة إلى اللقاء الذي جرى بين النائب "صدام حسين" ووزير الخارجية الإيراني "إبراهيم يزدي"[3]

على هامش اجتماعات قمة حركة عدم الانحياز في هافانا في سبتمبر سنة 1979 م بهدف وضع أسس لتحسين العلاقات إلا أن هواجس انعدام الثقة بين الطرفين أحبطت المساعي،[4] وكانت من بين الاستفزازات العسكرية التي قامت إيران على إثرها بإجراء 458 تجاوز على الحدود العراقية و كذا الاعتداء على السفن التي تحمل البضائع في شط العرب وهذا ما يعتبر خرقاً لاتفاقية الجزائر ، والأخطر من ذلك التنسيق للمخابرات المركزية الأمريكية مع قيادة التمرد الرجعي الكردي للقيام بأعمال تخريبية.[5]

وتعرض رئيس الوزراء العراقي "طارق عزيز"في 1 ابريل 1980م للاغتيال أثناء حضوره لافتتاح مؤتمر التعاون الاقتصادي ، الذي نظمه الإتحاد العراقي الطلابي مما أدى لتأزم العلاقات بصورة عنيفة تحول في سياسة الشرق الأوسط، فالنظام الإيراني كان يساهم في التعبئة لخوض حرب شاملة في العراق وبالفعل بدأت القوات الإيرانية بالقصف المدفعي على المناطق الحدودية (خانقين،مندلي) للعراق يوم1980/09/04 م.[6]

---

[1] فاضل رسول، مرجع سابق، ص30.

[2] القصاب عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص -ص67-68.

[3] **إبراهيم يزدي**، ولد عام 1931، وزير الخارجية الإيراني الأسبق في الحكومة التي تشكلت بعد سيطرة تحالف رجال الدين والحركة الليبرالية اليسارية الإيرانية بعد سقوط الشاه استقال من منصبه احتجاجاً على اقتحام السفارة الأمريكية.انظر : القصاب عبد الوهاب ،مرجع سابق ،ص68.

[4] نفسه ، ص69.

[5] حسن محمد طوالبة ، مرجع سابق ، ص77.

[6] خالد عبد العظيم ، مرجع سابق ،ص79.

وفي ظل هذه الظروف اقتنع صدام حسين بالعدوان الإيراني اتجاه العراق واعتبرها فرصة لاسترجاع المناطق الإستراتيجية التي تنازل عنها سابقا.

ان التمزق السياسي الذي تميزت به إيران بعد سقوط الشاه أعطى دفعاً للعراق لملء سياسة الفراغ والزعامة الإقليمية على منطقة الخليج واستغلالاً للعداء الأمريكي الإيراني تمكن من الاستيلاء على منطقة خوزستان باعتبارها مقاطعة عراقية على حدود محافظة البصرة العراقية والخليج الفارسي ، كذلك محاولة نقض اتفاقية 1975 م لاستعادة إقليم شط العرب للتخفيف من وضع العراق المحاطة باليابسة [1].

2) العسكرية :

/القدرات العسكرية للعراق وإيران

منذ فترة السبعينيات سعى كل طرف إلى امتلاك أكبر وأضخم التطورات العسكرية التي تم استيرادها من الدول الغربية بواسطة الصفقات العديدة وخاصة بعد تصاعد العمليات العدائية بين الطرفين .

1-ميزان القوة العراقي:

اكتسب العراق سلطة سياسية واقتصادية بعد إعلان النظام الجمهوري سنة 1958 م سمحت له بتسيير الشؤون الداخلية والخارجية ، وبالأخص تحرير الشركات النفطية وللحفاظ على هاته الإمكانيات فسعى للتطور في مجال التسليح احتياطاً لمواجهة الأخطار الخارجية والضغط الأجنبي وخاصة إسرائيل.

قام صدام في سنة 1976 م بشراء منظومات السلاح من البرازيل بقيمة826 مليون دولار تشتمل على 850 عربة مدرعة من نوع EE3; EE9 كما عقد صفقات في سنة 1977 م مع الإتحاد السوفياتي لاستيراد الأسلحة بقيمة100 مليون دولار تضم الطائرات والدبابات ، أما فرنسا وصلت قيمة الشراء إلى 18 مليار دولار تشتمل على عدة طائرات منها طائرات مروحية من نوع puma ، ومن نوع mt8 للنقل الخاص صواريخ جو جو والعربات المدرعة[2]، وعند اندلاع حرب الخليج الأولى من1982 -1985 م ازداد العتاد الحربي بزيادة الاستيراد بمبلغ15.5 مليون ومابين 1982 م-1989 م 60 مليار دولار[3] وبهذ أصبحت الترسانة العسكرية تمتاز بتنوع العتاد الحربي.

مابين 1980 م – 1981 م كانت الترسانة العسكرية تتكون من:

---

[1] وقائع وأحداث الحرب العراقية الإيرانية، وقائع وأحداث الحرب العراقية الإيرانية-http.H.chronicle.fonack.com/ar/specials/iraq-iran-war-1980 موقع سابق،ص7.

[2]- إعداد مجموعة من الباحثين العرب، **أسرار التسليح في العراق** ، دار الأبحاث والدولية ، لندن، 1993، ص229 .

[3]-أبو غزالة عبد الحليم ،مصدر سابق ، ص17 .

قوات برية 2000 ألف رجل ، 13 فرقة مشاة آلية ، الجيش الشعبي ، 57 ألف ، 2100 دبابة.

-1800 قطعة مدفعية.-330 طائرة مقاتلة ، 300 طائرة مروحية.،عدد القوات الجوية 38 ألف ، البحرية 12 ألف ، غواصات كاسحات ألغام[1] 113 منصة لإطلاق الصواريخ رولاند 200 منصة لإطلاق الصواريخ ضد الدبابات وعند تصعيد الهجمات العسكرية بين البلدين اشترت 4 مدمرات بحرية من طراز ليبوكلاص من إيطاليا بقيمة2.6 مليار و استعان بالشركات البلجيكية لإنشاء ثمانية مخابئ عسكرية بقيمة 380 مليون دولار

أما بالنسبة للملابس العسكرية فكانت تستورد من كوريا الجنوبية،تايوان رومانيا ورغم عدائه لإسرائيل عقد صفقات سرية معها للحصول على السلاح الجوي والنووي كما تحصل عليه إيران من 1987-1986 م[2]، فالعراق في سنة 1984 م أنفق مايقارب 14 مليار دولار على استيراد مايعادل 42.8 مليار دولار من الأسلحة مقارنة بنصف الإنتاج الوطني الخام[3].

2-ميزان القوة الإيراني :

اهتمت بالتسليح العسكري منذ بداية علاقتها مع أمريكا في عهد الشاه ، فكانت أقوى دولة من حيث التسلح العسكري من 1974 م-1978 م باستيراد معدات وأسلحة أمريكية قيمتها8.7مليار دولار لأن الشاة كان ينفق ما يقارب 50 ، 100% على استيراد زيادة على ما تنفقه العراق[4]، وقد عملت إيران على توسيع صناعاتها العسكرية بأضخم الوسائل وصرف الملايين من الدولارات في السنة الواحدة بحيث أنها ضاعفت سنة 1979م من إنتاجها من الأسلحة بثلاث أضعاف، وذلك بصناعة أضخم الدبابات وصواريخ سكود على نطاق شامل بفضل الدعم العسكري من كوريا الشمالية والصين وأمريكا اللاتينية ، فإيران لها القدرة على إعادة الأسلحة الأمريكية بكل أنواعها كصناعة الصواريخ بعيدة المدى كما أنشأت مؤسسات عسكرية لإشراف على صناعتها باسم مؤسسة الصناعات الدفاعية (d io).[5]

وتتكون الترسانة العسكرية لإيران ن من :

الجيش الإيراني 285000 منه -قوات برية 280 ألف رجل موزعين في منطقة كردستان، 1600 دبابة وألف قطعة مدفعية ، سلاح الطيران والبحرية 440 طائرة مقاتلة حديثة ، أسطول مجهز بصواريخ ، مدفع

[1] مسعود الخوند ، مرجع سابق، ص 70.

[2] - مجموعة من الباحثين العرب ،مصدر سابق ،ص 230 .

[3] -بيار سالينجر، وأريك لوران ، **الملف السري لحرب الخليج** ، ط11، شركة المطبوعات للنشر ، بيروت ، 1993 ،ص 27 .

[4] -فاضل رسول ،مرجع سابق ، ص 64 .

[5] - حرب على إبراهيم، مرجع سابق ، ص 60 .

مضاد للطائرات ، 100 مدفع و 325 عربة مدرعة[1] الأسلحة الكيماوية بحوالي 200 صاروخ من طراز سي أس أس يصل 150 كلم من الصين ، 10 ناقلات بترولية جوية لتموين الطائرات ،8 مدمرات و12 سفن حربية صواريخ –أرض–أرض ، 700 طائرة هيلوكبتر ، صواريخ موجهة بأشعة الليزر، خمس مطارات نووية استوردت كل هذا العتاد بقيمة ثلاث آلاف مليون دولار سنة 1973م فكل هذا كان من وراء تلك الصفقة السرية التي عقدت مع أمريكا بهدف التسليح لزيادة الأطماع التوسعية والتي نتج عنها فضيحة "إيران جيت"[2].

باعتبار إيران من اكبر الدول لإنتاج السلاح واهتمامها الواسع بالأسلحة النووية، استطاعت في سنة 1986 م اكتساب أكبر خبرة في المجال العسكري، فقد اختصت الصناعات العسكرية بنحو 64% من إجمالي الإنتاج الصناعي.[3]

فأنفق الطرفان بداية من 1980م إلى غاية 1987م بقيمة 64 مليار دولار لشراء أسلحة ومعدات الحرب ما يساوي خمس مبيعات السلاح في التجارة الدولية ، أما حجم المشتريات التي تحصلت عليها في هذه الفترة أكثر من 55 مليار دولار وهو ما يعادل أكثر من ثلث مشتريات العالم الثالث [4]، فالإنفاق العسكري للدولتين تزايد بشكل كبير في هذه الفترة وهذا ما عرف بالسباق نحو التسلح و من خلال ذلك ارتفعت نفقات العراق من 2.5 مليار دولار في سنة1980 م إلى 12.5 مليار دولار سنة 1990 م.[5]

يعتبر التسليح أكبر مؤشر للقوتين ، فكل طرف يسعى إلى امتلاك أكبر سعة من الأسلحة للتفوق على الآخر انظر(ملحق03)، ففي بادئ الصراع كانت القوى لصالح إيران من حيث التسليح الأمريكي لكن بعد غياب الثقة بين البلدين أصبحت القوى لصالح العراق، لكثرة المشتريات الأمريكية خلال الحرب فتنوعت لتشمل دبابات وطائرات مروحية من 1980 - 1987 م فكان يهدف لامتلاك القوى في مجال التسليح لمنافسة إيران واكتساب سلطة عالمية عسكرية في منطقة الخليج ، ولذلك قام بإلغاء اتفاقية سنة 1975 م واعتبرها فرصة لرسم استراتيجياته.

---

[1] –عبد الحليم أبو غزالة ، مصدر سابق ،ص81 .

[2] محمد حسن طوالبة ، مرجع سابق ، ص –ص 16 – 17 .

[3] أمير طاهري ،اغرب الحروب h tt p M // ww w orient –news . met / ar / news show 30 /09/2014 p 10 - الحديثة، صحيفة الشرق الأوسط،

[2] عبد الحليم أبو غزالة ، مصدر سابق ، ص72.

[5] –عرجون شوقي،**المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها علي استقرار المنطق**ة ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص علاقات الدولية ،إشراف بومهدي بقاسم ، كلية العلوم السياسية والإعلام ،2006- 2007 ، ص 36 .

ثالثا– الأسباب الدينية:

شكلت الثورة الإيرانية الإسلامية تغييرا جذريا في تاريخ العلاقات وذلك بخلق اضطرابات فكرية على الإيديولوجيات القومية ، فسياسة الشاه في إيران كانت متأثرة بالثقافة الغربية بعيدة عن الثقافة الإسلامية مما أزعج التيارات الدينية .

يشتهر العراق بالمقدسات الدينية الشيعية النجف ، كربلاء ،سامراء فهي مناطق تحتل مكانة دينية وسياحية يتبرك بها الشيعة[1]، ومنذ العهد العثماني قد تعرضت الهجمات الوهابية فأصابها الدمار والخراب .

فالخميني أعلن نفسه إماما على المسلمين بذريعة تحسين علاقات العالم الإسلامي والقضاء على الثقافة الغربية ، لكن هدفه هو السيطرة على هاته المدن التي كانت تحتل مكانة اقتصادية سياسية دينية وتضم أغلبية شيعية فهذا الأخير اكتشف حقيقتها أثناء إقامته بالعراق لمدة 15عاما ، يعتبر هذا من الأسباب الأساسية للحرب .

عمل الخميني على محاولة تصدير الثورة الإسلامية لكل نطاق عربي، مستندا إلى مبدأ الإسلام والثورة لبناء شرعية النموذج الإيراني لتولي الزعامة الدينية ، إذ كانت خطب الإمام الخميني تتسم بالروح الثورية فأثرت على الجاليات العربية الشيعية والتيارات السنية ، ومثال ذلك للاعتصام داخل الحرم المكي لإعلان الدعوة [2].

ان إعلان النظام الجمهوري الإسلامي بإيران إيذاناً بانهيار الوحدة العربية واختلاف المبادئ والأهداف ومن تداعيات هذه الثورة ظهور تيارات دينية متطرفة ، تيار حفاة الشيعة في الكويت ، المنقذ في السعودية، حزب الدعوة ، حركة تحرير الخليج ، منظمة التوحيد، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية [3].

رابعا–الأسباب الاقتصادية:

ساهمت مؤثرات اقتصادية في تصعيد النزاعات بين العراق وإيران من أهمها النفط، الذي أصبح مشكلة أمنية عالمية والاهم في الأمر أنه في هذه الفترة أصبح المحدد الفعلي لتحريك السياسة الدولية، فالقوة الاقتصادية النفطية لإيران والعراق ودول الخليج مكنتها من امتلاك قدر كبير من الاستقلالية والتبعية ومن المساومة مع الدول العظمى[4] .

---

[1] لقاء بين طارق عزيز بنائب رئيس المجلس الإيراني ،بعنوان "سبب مهم عن الحرب العراقية الإيرانية" ، حيدر العراقي، 2009 ،2016،20:21/03/2.

[2] – خالد عبد العظيم ، مرجع سابق ، ص 77 .

[3] – رضوان محمد قازان،مرجع سابق،ص79 .

[4] نفسه ،ص68 .

نشأت في السبعينات الأنظمة الإقليمية التي اقترنت بتفجير الثورة النفطية نتيجة للتطورات التي حدثت في السوق العالمية ففي الفترة مابين _1972 م -1948م، زاد إنتاج بترول الشرق الأوسط ب1500% ، وفي 1970 م كان دخل العراق من البترول بليونا230و ألف دولار وفي سنة 1980م وصل إلى 25 بليون دولار[1].

وحسب هذه الإحصائيات تظهر لنا مدى القوة الاقتصادية التي تميز بها العراق، مما ساعدها على بناء قاعدة صناعية ضخمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي للعراق وكذا تطوير البنية الأساسية وشبكة الطرق .

فبالنسبة لإيران كانت تتسم بتعاظم الموارد النفطية في السبعينات كونها من أول الدول المنتجة للبترول فهي تمتلك ثلثي احتياطات النفط في العالم، وما جعلها تلعب دور الشرطي في منطقة الخليج الممثل لأمريكا فقد قامت بالسيطرة على التمردات التي ظهرت بإقليم ظفار[2].

تصاعدت وتيرة العداء بين أمريكا وإيران في عهد الخميني ونقص وفاق الذي كان سابقا في عهد الشاه ، كما قطعت إمدادات البترول اتجاه الاتحاد السوفياتي بسبب غزوه لأفغانستان كل هذه العوامل أثرت على الاقتصاد الإيراني مما أدى إلى ضعف استغلال الاقتصاد للثروات الطبيعية ، وفقدان ذخائر الأسلحة و المعدات من الجهات الدولية و العربية حيث وصل حجمها إلى أكثر من تسعة مليارات دولار[3].

إيران فتحت آفاق الفراغ لتوغل الدول الكبرى في المناطق العربية، فقد أراد الخميني إخراج بلاده من المأزق الإيديولوجي لكنه ورط الأنظمة الإقليمية لتصبح لعبة في يد الدول القوية ، فتحدث أزمات وبعد ها تتدخل ذريعة حفظ الأمن و الاستقرار.

اعتبرت الدول الكبرى هذه الحرب فرصة لتكثيف وجودها العسكري في الخليج ومن هنا انتقلت الحرب من إقليمية لحرب دولية مع ازدياد حدة الحرب الباردة في ظل إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، فلم تعمل على إيقافها وإنما الاستمرار في تأجيج الصراع.

مؤشرات رئيسية لقيام العراق بالحرب:

ضعف الجيش الإيراني بفعل التصفيات التي قام بها الخميني للقضاء على الضباط المؤيدين للشاه ، ومما زاد الأوضاع سوءا فتقلصت مدة الخدمة الوطنية من 18 شهر وهذا ماينبئ بنقص الكفاءة العسكرية.

[1] محمد حسنين هيكل،مرجع سابق ،ص،ص91،76.

[2] نفسه،ص27.

[3] ابوغزالة عبد الحليم ،مصدر سابق ،ص62.

1- اختلاف وجهات النظر داخل الحزب الجمهوري الإسلامي في إيران بين الجناح الديني والجناح المدني .[1]

2- زيادة على ذلك رفض إيران الاعتراف بالسيادة العراقية على شط العرب من خلال تصريح وزير خارجية إيران للسفير العراقي بقوله" من قال لكم إننا راضين عن الاتفاق فما زال الحساب مفتوحا بيننا وبينكم وهناك أمور سنطالبكم بها "إلا ان صدام حسين قام باسترجاعها بالقوة سنة11سبتمبر 1980م مدعيا ، حق الدفاع عن النفس من التحرش الإيراني .[2]

3- عمل صدام على تضليل الرأي العالمي لإعطاء صورة المنقذ للأمة من الخطر الإيراني وذلك بعد الفشل الذي شهدته معاهدة 1975م، فهذه العوامل ساعدت صدام على شن هجومات واسعة النطاق على إيران يوم 22 ديسمبر 1980م بذريعة محاولة اغتيال وزير خارجية العراق .[3]

المبحث الثاني :سير الحرب العراقية الإيرانية

اتخذت حرب العراق وإيران أشكالا ومراحل متعددة واعتبرت من أعنف وأطول الحروب الإقليمية في التاريخ المعاصر ، حيث شكلت درجة عالية من الخطورة على أمن واستقرار الدول الخليجية ، إذ أصبح القلق حقيقيا من إمكانية انتشارها مما أدى لزيادة المخاوف والتوترات خاصة عندما امتدت الحرب لاستنزاف ثروات البلدين[4].

أولا :المرحلة الاولى حرب المواقع الثابتة (1982_1980م)

اندلعت الحرب بصورة ساخنة بين العراق وإيران يوم22 /1980/09م وذلك عندما أغارت طائرات سلاح الجو العراقي على عدد من المطارات الإيرانية ، في حين تؤكد المصادر العراقية أن الحرب قد بدأت من طرف إيران بمهاجمتها للحدود العراقية بدءا من 1980/09/04م ، فاتخذت العراق هذه العملية ذريعة لبدء الحرب عندها قامت بالهجوم على إيران[5] ووصف أن هذا الهجوم كان مفاجئ لإدارة الرئيس الامريكى جيمي كارتر[6] وبدأت المرحلة بتوغل الجيش العراقي داخل الإيرانية بتاريخ الأراضي 22/سبتمبر 1980م واستمرت

---

[1] نفسه، ص61.

[2] حسن محمد طوالبة ، مرجع سابق ، ص77.

[3] الخز رجي عبد الكريم فيصل، **الحرب العراقية الإيرانية 1980_1988مذكرات مقاتل** ،ط1،المركز العربي للنشر ،2014، ص42.

[4] محمد رضوان قازان،مرجع سابق،ص82.

[5] محمد حسن ،**الأزمات والنزاعات في السياسة الدولية** ،ط1،دارا لكتاب الحديث للنشر ،القاهرة،2010،ص226.

[6] **جيمي كارتر**:ولد1924الرئيس 39للو.م.أ تولى مهامه في يناير 1977امتهن الزراعة وانتخب شيخا في مجلس الشيوخ:انظر الكيالى عبد الوهاب، ج5،مرجع سابق ،ص22.

حتى 26 من نفس الشهر ، واستطاعت القوات العراقية تحقيق انتصار في البداية[1] بحيث أحدثت هجوم أرضي لضرب 09قواعد إيرانية و06مطارات وثلاثة مجمعات رادار وفي16:00قامت 40طائرة أخرى بتكرار الضربة على04قواعد ومطارين. [2] (انظر ملحق رقم05)

قام السلاح الجوي من 23حتى 24سبتمبر 1980م بكلا البلدين بقصف مكثف للمنشآت الاقتصادية وخاصة حقول البترول التي كانت نقاط رئيسية للهجوم ففي 23/سبتمبر من نفس العام بدأت اكبر عملية برية بعبور ما يزيد عن 200.00 جندي عراقي لاحتلال إقليم خوزستان[3] ثم احتلت إحدى مدنه خور مشهر24أكتوبر1980م حيث تقع أهم حقول البترول، ولم تبد القوات المسلحة الإيرانية أية مقاومة لأنها لم تكن على استعداد لمواجهة الحدث لان الروح المعنوية ضعيفة بسبب عمليات التصفية والتطهير بعد الثورة وكان عدد الجنود المقاتلين لايتعدى 110.00من بين 320.000 جندي كما أن وحدات الجيش الإيراني متمركزة في الشمال وليس الجنوب.[4]

سيطر العراقيين في هذه المرحلة على ثلث الإقليم وتم إجبار مايقارب مليون ونصف مليون من سكان خوزستان للهروب لوسط إيران ، الأمر الذي يثبت عدم قدرة الإيرانيين على المواجهة بما في ذلك النقص في العتاد لدى الجيش الإيراني وقد حاولت القوات الإيرانية استرداد مدينة عبدان [5]المحاصرة [6]ففي يناير 1981م استطاعت إيران استدراك الأمر ونجحت في اختراق الحدود العراقية في منطقة "نوسود"، حيث قامت مجموعة عمليات إيرانية في القطاع الأوسط بشن هجوم مضاد في منطقة "سوما"في 29نوفمبر1981، أما في القطاع الجنوبي فشنت إيران ضربة مضادة يوم 27 أوت 1981م تمكنت من فك حصار عبدان .

فاشتملت هذه المرحلة على ثلاث عمليات قامت بها القوات الإيرانية من مارس الى جويلية 1982م لاستعادتها الأراضي التي استولت عليها القوات العراقية ومن هذه العمليات :

---

[1] فردريك معتوق،**معجم الحروب**،ط1،خليل الديك وأولاده للنشر والطباعة،لبنان،1996،ص165.

[2] نزار فيصل عبد الكريم الخزرجي،مصدر سابق ،ص200.

[3] **خوزستان**:إقليم في جنوب إيران يتصل بالخليج قاعدته الأهواز من مدنه عبدان خرم شهر وهو غني بالنفط أطلق عليه العرب عربستان : انظر مسعود الخوند ،مرجع سابق ،ج4 ، ص202 .

[4] فاضل رسول ، مرجع سابق ، ص69.

[5] **عبدان** :هي مدينة في غربي إيران تقع على الخليج نحو 550ألف نسمة وهي مركز تكرير النفط الإيراني وتصديره انظر :مسعود الخوند ،مرجع سابق ،ج12 ،ص205.

[6] فاضل رسول ، مرجع سابق ، ص70.

1_عملية فاطمة الزهراء :وهي هجوم نفذته إيران في منطقة جنوب الشوش بالقطاع الأوسط ويعتبر خداعا للقوات العراقية ردا على الضربة المضادة الرئيسية التي أحدثتها العراق في البداية .[1]

2_عملية فتح :قامت إيران في 22 مارس 1982في هذه العملية بهجوم في الاتجاه الغربي في مدينة الشوش لإجبار القوات العراقية على التخلي عن الأراضي الإيرانية وتقدمت على مسافات تتراوح من 30 _40كلم حيث أصبحت على بعد 15كلم من الحدود على العراق في بعض المناطق .[2]

3_عملية بيت المقدس : كانت في 30 فريل 1982عندها قررت القيادة الإيرانية بتوجيه ضربة في القطاع الجنوبي وذلك عندما نجحت في العمليتين بالقطاع الأوسط (انظر ملحق رقم04)إذ تمكنت القوات العراقية من صد الهجوم وإيقافه فقامت القوات الإيرانية بالضغط على القوات العراقية واستطاعت ان تعيد خوزستان وتحرير خور مشهر واحتفاظها بالمناطق من شمال خور مشهر الى قصر شرين .[3]

حققت العراق في هذه المرحلة انتصار نسبي وذلك من خلال استحواذها على عدة مناطق عن طريق قصفها لها مايجعلنا نعتقد ان العراق كان على أحسن استعداد للحرب بامتلاكه أسلحة عسكرية ضخمة ، لكن هذا لا ينفي على أن الطرف الأخر كان عكس ذلك فإيران كانت تحرز على أسلحة عسكرية إلا ان القدرة القتالية لديها ضعيفة بسبب جهودها في الثورة الإسلامية 1979م ، ما جعل العراق يستحوذ على عدة مناطق إيرانية من خلال بدئه للحرب ، فالهجوم الذي بدأ به العراق كان مفاجئ للرئيس الأمريكي جيمي كارتر، فإذا أردنا ان ننظر في الأمر نطرح السؤال : كيف للولايات المتحدة ان يغيب عنها هذا الهجوم والمنطقة من ضمن أولويتها ولهذا ستقوم الولايات المتحدة الأمريكية بدعم العراق في هذه الحرب كما ستقوم إيران في هذه المرحلة بالرد على العراق في عمليات عدة تظهر فيها قوتها العسكرية.(انظر الملحق رقم05)

ثانيا :المرحلة الثانية الهجوم المضاد(1982_1984م)

بدأت هذه المرحلة في جوان عندما أعلن الرئيس صدام حسين في بداية شهر جوان سنة 1982م استعداد بلاده للانسحاب من الأراضي الإيرانية واللجوء للتحكيم لحل النزاع بين البلدين، لكن إيران رفضت هذا الاقتراح لأنها كانت تخطط لهجوم معاكس على العراق، وقامت بحشد قواتها وبينما اغتنم العراق تلك الفترة باستكمال وتجهيز دفاعاته[4]، وفي الفترة مابين 12إلى22جويلية 1982م، وصلت القوات الإيرانية الى

[1] عبد الحليم أبو غزالة ، مصدر سابق ، ص103، 105_106.
[2] نزارالخزرجي عبد الكريم فيصل ، مصدر سابق، ص241 .
[3] عبد الحليم أبو غزالة ، مصدر سابق ، ص106.
[4] نفسه، ص110.

مواقع مجاورة لمدينة البصرة لكنها لم تتمكن من الاستيلاء عليها [1]، غير أنها استطاعت يوم 13جويلية1982م أن تتوغل داخل الاراضى العراقية لكن العراق قام بحصار حول مدينة خرج [2]ومنها هاجم ناقلات النفط الإيرانية في أوت1982م وأصبحت الملاحة في شط العرب الى شمال الخليج تحت رحمته[3].

بدأت في 9فبراير1982 م عملية 'فجر النصر' الإيرانية بالهجوم على اتجاهين لاختراق الدفاعات العراقية [4]ومن هنا زادت العراق من الهجمات الصاروخية و الغارات الجوية ضد المدن و المنشآت النفطية في جزيرة خرج إذ أصبح من العسير تصدير النفط الإيراني عندها هددت إيران بإغلاق مضيق هرمز [5]، حيث قامت في 10ابريل 1983م بالهجوم على منطقة الفكه الحدودية وتمكنت من السيطرة على بعض المرتفعات وهذه العملية سميت 'بالفجر 2'[6] ، ففي هذه الأثناء حاولت مصر وسوريا والسعودية التوسط ليتم التفاوض بين البلدين إلا ان إيران رفضت ذلك إلا بعد تنحية صدام حسين من الحكم وانسحاب القوات العراقية والموافقة على دفع تعويضات وخسائر الحرب.

اشترت إيران من الصين أسلحة قيمتها ب575مليون دولار ومن البرازيل ومن الشيلي وزودتها كل من الو.م.أ وروسيا بكميات كبيرة من الاسلحة ، و، قامت إيران بهجوم على العراق قرب جزيرة مجنون وشط العرب وحشدت مليون مقاتل[7]، وجرت معركة 'والفجر3'في 30 جويلية 1983 م بهجوم الإيرانيين على الفرق العراقية وانتهت بسيطرة الإيرانيين على هذه المعارك بعد ان تكبد الطرفان خسائر فادحة [8].

أقرضت الكويت في 1984م قيمة 10مليون دولار أمريكي للعراق دعما لمجهوده الحربي حيث بدأت في 18فبراير1984م حرب المستنقعات،[9] فجرت معارك منها معركة 'هور الحويزة الاولى' شرق دجلة في22فبراير1984في مستنقعات هور الحويزة التي تشكل حاجزا طبيعيا على امتداد الحدود العراقية الإيرانية وسميت بعمليات خيبر ، وكان هجوم إيران واسعا بالاندفاع عبر المستنقعات ، وهدف إيران من هذه العملية

[1] فاضل رسول،مرجع سابق،ص77.
[2] فريدريك معتوق،مرجع سابق، ص166.
[3] شاكر محمود،مرجع سابق، ص413.
[4] نزار عبد الكريم فيصل،مصدر سابق،ص257.
[5] شاكر محمود،مرجع سابق،ص416.
[6] نزار عبد الكريم فيصل الخزرجى ،مصدر سابق،ص257.
[7] شاكر محمود ،مرجع سابق ،ص417.
[8] نزار عبد الكريم فيصل الخز رجي ،مصدر سابق،ص259.
[9] معتوق فريدريك ، مرجع سابق ، ص167.

السيطرة على طريق (بغداد_البصرة) والاندفاع غربا عبر نهر دجلة للوصول للأحواز الغربية والتعاون مع المتمردين الموالين لإيران(أنظر ملحق رقم 06).

فشنت العراق ردا على ذلك في 26/فيفري1984م هجوما على سداد الهور ومجنون، واستطاعت وحدات اللواء من تدمير العدو وتراجع لجزر مجنون حيث تمكنت إيران في 26_27فبراير1984م من السيطرة على مواضع احد أفواج اللواء، لكن استطاعت وحدات اللواء من احتلال أهدافها وتكبدت إيران مئات القتلى [1]وبعد ذلك احتلت إيران جزر مجنون في 2مارس1984م عندما أظهر العراق أول استخدام للأسلحة الكيماوية .[2]

برزت القوة العسكرية للبلدين في هذه المرحلة بقدرة كل طرف و استيلائه على مناطق الطرف الأخر ، فإيران ظهرت بمظهر المدافع وذلك بقيامها بهجوم معاكس على العراق واتهامها ببدئها للحرب وتقديم تعويضات فإقدام إيران على ذلك زاد من حدة الحرب وزيادة الخسائر في كلا البلدين ،كما ظهرت خطورة الحرب في استخدام الأسلحة الكيماوية من طرف العراق ، مما جعل الوضع ينعكس سلبا على المنطقة عن طريق التخريب الذي ظهر في المنشئات النفطية للبلدين وحظر تصدير النفط للدول ، فامتلاك العراق لهذه الأسلحة واستعماله لها يستدعي تدخل الأمم المتحدة في هذه السنة بالذات لإيجاد حل للنزاع .

ثالثا:المرحلة الثالثة حرب الاستنزاف ونهاية الحرب (1984_1988م)

يعتبر التوتر في الخليج العربي وما يسمى بحرب الناقلات علامة بارزة لبداية هذه الفترة ، فقد كان السلاح الجوى العراقي قد هاجم 50ناقلة وسفن أخرى في الخليج أثناء السنوات الأولى من الحرب وكان العراق يهدف من وراء ذلك لتدمير محطة تصدير البترول الإيرانية في جزيرة خرج ، فقد كانت الخسائر الجسيمة التي تعرضت لها إيران في العمليات سببا في إيقاف إيران شن أي هجوم رئيسي على العراق الى ان قامت بعمليات الفاو[3]1986م ولم تسع لشن هجوم عام شامل ضدها حتى حدثت معركة البصرة عام 1987م وخلال

[1] الخز رجي نزار عبد الكريم فيصل ، مصدر سابق ،ص،ص488، 275 .

[2] معتوق فريدريك ، مرجع سابق ، ص167.

[3] **الفاو**:مدينة ومنطقة في جنوب العراق حيث تغطي مساحة 92ألف كلم أو ما يعادل 20.09من مساحة العراق حيث اجتمعت الدراسات الجيولوجية على ان منطقة الفاو جزء من مياه الخليج:انظر مسعود الخوند،مرجع سابق،ج12،ص218.

السنتين التاليتين بدأت إيران حرب استنزاف في مقابل ذلك وسع العراق نطاق حرب الناقلات لمحاولة ضرب الاقتصاد الإيراني .[1]

فبدأت إيران إطلاق النار في 27ابريل1984م على السفن الناقلة للنفط مهددة أمن الخليج ففي 7جوان 1984م ازداد الأمر تعقيدا بإسقاط الطيران العسكري السعودي وإسقاط طائرتين عسكريتين إيرانيتين قد اخترقتا الأجواء السعودية[2]، فقامت العراق بعدما عمدت إيران بقصف ناقلة بترول كويتية بضرب عدد آخر من السفن في الخليج وهاجمت المنشئات البترولية الإيرانية في جزيرة خرج 24جوان 1984م وبعدها تأزم الوضع بين البلدين إلى أن عادت حرب المدن[3] وذلك في شهر مارس 1985م حيث حشدت إيران نصف مليون مقاتل على الجبهة الجنوبية شرق دجلة واتهمت العراق باستعمال الأسلحة الكيماوية.

فقامت العراق بالهجوم الصاروخي على طهران وعلى 30مدينة إيرانية ، وردت إيران بهجوم صاروخي على المدن العراقية فتضامنت الأردن ومصر مع العراق، مع العلم ان العلاقة السياسية بين مصر والعراق مضطربة منذ ان وقعت مصر معاهدة السلام مع إسرائيل.[4]

دخلت الحرب مرحلة الخطورة وذلك باستنزاف ثروات البلدين واستعمال الأسلحة الكيماوية فهذا لا يعتبر تشجيعا للعراق وإنما جريمة تحسب لصالحها ،كما يجب على الدول العربية ان تقف محايدة بالفصل في الحرب دون أن تظهر تضامنها مع العراق والبحث على طرق تمنع تهديد أمن المنطقة.

اختارت إيران الهجوم في 11مارس1985م فحدثت معركة 'هورالحويزة الثانية' لتحقيق إيران مفاجئات تكتيكية بالهجوم على منطقة غير متوقعة كما مكنت عملية بدر 12مارس 1985م من احتلالها عدة مواضع في منطقتي البيضة والصخرة[5]، في حين تركز جهد القيادة العراقية في هذه المرحلة على إيجاد حلول عملية لمشكلة طول الجبهة وأن مفتاحها ومحدودية القطاعات القائمة بواجب الدفاع قياسيا على طول الجبهة ومن هنا جاء زرع مساحات كثيرة بحقول الألغام لاستيعاب موجات الهجوم .[6]

---

[1] عبد الرحمان عبد الكريم عبد الستار العبيدي،**العلاقات الإيرانية العراقية في ظل الاحتلال الامريكي للعراق**(2003_2011)،رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،إشراف احمد سليم البر صان ،قسم العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم،جامعة الشرق الأوسط ،2011_2012،ص45.

[2] فردريك معتوق ،مرجع سابق ،ص167.

[3] عبد الحليم أبو غزالة،مصدر سابق ،162.

[4] شاكر محمود،مرجع سابق،ص422.

[5] الخز رجي عبد الكريم فيصل نزار ، مصدر سابق ، ص285.

[6] عبد الوهاب القصاب ، مرجع سابق،ص102.

استورد العراق ما يعادل 42.8 مليار دولار من الأسلحة، وبذلك احتكر لنفسه ما يقارب 10%، فبغداد كأن ت لوحدها على امتداد السنوات القليلة الماضية اكبر مستورد للعتاد الحربي الذي بيع في العالم[1].

وتمكنت إيران في 1986م من احتلال الفاو بداية من مارس _ ابريل حيث كأن ت مباغتة إستراتيجية فهاجمتها من مكان لم يكن متوقع وقطعت اتصال العراق بالخليج من جهة شط العرب ، فكان لاحتلال الفاو 1986 م تداعيات خطيرة على كل من التوازن الاستراتيجي عند دول الخليج التي كانت تعول كثيرا على قدرة العراق على احتواء إيران ، عندها توصلت الى قناعات جديدة بعد فشل العراق في إخراج إيران من الفاو.

وكانت هناك أسباب أدت لخسارة العراقيين في الفاو منها ، صعوبة الأرض فأرض الفاو رخوة ملحية تجعل الحركة عليها محددة بالطرق الممهدة والمعبدة ، الأمر الذي يجعل الحركة خارجها صعبة بالإضافة لبطء ردة فعل القيادة الميدانية وعدم قدرتها على الاستيعاب الذي حصل وانقطاع اتصالاتها بالقوات المدافعة في العمق وللتمكن من استعادة الفاو لا بد من القيام بهجمات على عدو متحصن بشكل جيد ويمتلك النار مما يزيد خسارة للقوات المهاجمة .

وبعد 42 يوما من المعارك والهجمات التي تكبدها العراقيون قررت القيادة التريث وتحرير الفاو ففي أوائل 1987م تم التخلي عنها لأسباب فرضتها تطورات المواقف في الجبهة، وصدر في هذه الفترة [2]قرار مجلس الأمن رقم598 الذي بدأ في ديسمبر 1987م واقر في 20 جويلية 1987م[3] ، وهو قرار قبله العراق وتوافق مع إنهاء الحرب بأسرع مما يمكن ورفضته إيران[4]، فانتصار القوات الإيرانية واحتلالها لأهم منطقة يعتبر مكسبا حققته إيران فقد جعل من إيران أن تتشبث بموقفها وتستمر في الحرب الى حد الإطاحة بالعراق، فثقتها بذلك سيدفع بها لاستنزاف قدرتها العسكرية .

وبهذا الصدد جاء على لسان "أبو الحسن بني صدر[5] "الرئيس الإيراني بعد الثورة الإيرانية انه قال:" بأن هلنج لارك وزير الخارجية في حكومة مارقريث تاتشر قال لقد فعلنا كل شيء لكي تستمر الحرب، وقد بدأها صدام وثمة هناك وثائق تم نشرها كشهادات الكسندر هيج الذي كان وزير خارجية لدى رولاند ريغان

[1] بيار سالينجر ، اريك لوران ، مصدر سابق ،ص27.

[2] عبد الوهاب القصاب ، مرجع سابق ،ص،ص 107 ،105 .

[3] بيكر جمس ، طارق عزيز، **نصوص الحرب** ،ط1،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،1992 ،ص41.

[4] عبد الوهاب القصاب،مرجع سابق،ص108.

[5] **ابوالحسن بني صدر**:ولد 1933أول رئيس للجمهورية الإسلامية في إيران بعد الثورة ففي1981_1980 حدث خلاف بينه والخميني وانتهى به الأمر لان يكون سياسيا في فرنسا اتهم بالدكتاتورية من طرف نظام الحكم.:انظر مسعود الخوند ،مرجع سابق،ج 12،ص–ص215 _216 .

[1]وحسب معطياته ان صدام حسين سن حربا على إيران لإرضاء الو.م.أ ، والذي استمر بها هو الخميني لاصطدام ،وبريطانيا بذلت كل وسعها لتستمر الحرب والخميني كذلك بذل كل مافي وسعه لبقاء الحرب".[2]

بدأت إيران بمهاجمتها للجبهة العراقية بسلسلة عمليات أطلقت عليها اسم'كربلاء 5'

في9جانفي1987م باعتبار كربلاء هي أرض المعركة التي تمثل الموروث الشيعي وقمة الاستشهاد والتضحية، وبهذا نجحت سلسلة عمليات كربلاء في إحداث خروقات على الجبهة في الشمال والجنوب وحققت اختراقا واضحا في الشمال عندما نجحت في احتلال قمم الجبال المشرفة على سد دربند خان الاستراتيجي[3] ، لكن كانت 'كربلاء6' اتجاه البصرة دون تحقيق أي هدف ،كما توغلت كربلاء 7 الشمال دون أي انتصار[4].

أن فشل عمليات كربلاء هو الذي رسم النهاية لقدرات إيران وأفسح للعراق العمل على استعادة التوازن، حيث بدأت 17جويلية1987م سلسلة متوازنة ومتوالية وبذلت الكثير من الجهد لرفع كفاية الوحدات تدريبيا، ومن أهم ماتوصل له العراقيون منع القوات الجوية الإيرانية المنهكة من استعادة أنفاسها والتدخل في مجريات المعارك ونجحت القوة الجوية العراقية في تأمين سيادة جوية على أرض المعركة، ونفذت سلسلة ضربات على ساحة العمليات [5].

وفقت في تأمين موقف جوي على سماء الخليج العربي وصولا لمشارف مضيق هرمز ، إذ ضربت ناقلات إيرانية ومنشآت نفطية وبحرية من دون تدخل من طرف القوات الجوية الإيرانية ، ولهذا تم تسليح سرب من الطائرات بالصواريخ البحرية وتدربت القوات الجوية العراقية على العمليات الجوية التي نفذتها بكفاءة الأمر الذي نقلها لمستوى متقدم بين القوى العالمية في المنطقة، وبدأت العراق بعمليات تحرير الفاو في عملية اقترن فيها الفيلق السابق بالحرس الجمهوري ، حيث ألقت القوات البحرية العراقية في عملية مناورة تستدعي النظر وفي أقل من 36 ساعة وبعملية منسقة حققت أهدافها ورفعت معنويات القوات العراقية ، حيث تداعت

[1] **رولاند ريغان**:ولد1911الرئيس 40للو.م.أ انتخب في نوفمبر1980فاز على كارتر ينتمي للحزب الجمهوري :انظر عبد الوهاب الكيالي ،ج2،مرجع سابق،ص873.

[2] رحلة في الذاكرة:"حصة وثائقية"، قناة روسيا اليوم،متاح على YOUT YOUB،2016،23:32/05/13.

[3] عبد الوهاب القصاب،مرجع سابق،ص،ص101،108 .

[4] شاكر محمود،مرجع سابق،ص424.

[5] عبد الوهاب القصاب ،مرجع سابق،ص – ص110 _111.

بعدها أربع عمليات أطلق عليها "توكلنا على الله " وجهت أولاها إلى الشلامجة[1] 1ماي 1988م ،ونفذت هذه العملية بوقت مبكر كما خطط لها ، وذلك بعد تسرب توقيتها الأصلي للإيرانيين [2].

وفي 15 جوان 1988م استعادت العراق جزيرة مجنون وطوقت 'الحويزة 'وتمكنت في منتصف الشهر من طرد الإيرانين من المناطق الكردية وفي 13 جويلية 1988م عبرت العراق الأراضي الإيرانية في القطاع الأوسط فعندها وافقت إيران على قرار مجلس الأمن رقم 598 دون قيد أو شرط، وفي أواخر أوت 1988م دخلت العراق وإيران في مفاوضات لإنهاء الحرب ، وهذا ما سمح للعراق بنقل أكثر من قواتها لمنطقة الأكراد وخصصت ما يقارب من70 ألف جندي لإنهاء المسألة الكردية ، حيث استعملت الأسلحة الكيماوية كسلاح فعال للإسراع في حل المشكلة، وقد هرب أكثر من مئة ألف كردى لإيران وتركيا وقد اعتبرت جريمة استعملت في الحرب [3].

أجلت الانتخابات العراقية لمدة ستة أشهر اثر اشتداد الأحداث وبناءا على طلب العراق تأخر وقف إطلاق النار حتى تتم المفاوضات المباشرة مع إيران تحت إشراف الأمم المتحدة ، وفي 20اوت 1988م توقف وقف إطلاق النار وعندها اقر مجلس الشيوخ الأمريكي في 9سبتمبر 1988م فرض عقوبة اقتصادية على العراق وامتنع عن استيراد النفط العراقي فقامت مظاهرات في العراق ضد الو.م.أ إذ صدر في 16 سبتمبر 1988م عفو عام ودعت الحكومة العراقية بعودة الأكراد للوطن خلال 30 يوما ووعدت إطلاق سراح المعتقلين جميعا [4].(أنظر ملحق رقم 08)

على ضوء ما سبق كان متوقعا ترجيح الكفة لصالح العراق لأن إيران ألقت بكل ثقلها وطاقتها لإنجاح عمليات كربلاء لكن لم يسعفها الحظ ، فلم يكن من الأمر الهين أن يتراجع العراق وهو يمتلك أسلحة كيماوية فتقته الزائدة ودعم الو.م.أ له، جعل رجوع الكفة لصالحه وتمكن من الرد على إيران في عدة ضربات دون مقابل ، وبذلك استطاعت تحرير عدة مناطق كالفاو والتي احتلت سنة 1986م فلم يبق أي جانب يجعل من إيران تتعصب اتجاه القرار الأممي 598 عندها رضيت بالقرار ودخل الجانبين في مرحلة سلم .

---

[1] **الشلامجة**:هي ذالك القطاع من الأرض الحدودية العراقية التي تفصل بين شط العرب وبحيرة الأسماك :انظر الخزرجي نزار،مصدر سابق،ص423.

[2] عبد الوهاب القصاب،مرجع سابق،ص- ص117_118.

[3] محمود شاكر،مرجع سابق،ص 427 .

[4] نفسه،ص428.

المبحث الثالث: انعكاسات الحرب

تعتبر الحرب العراقية الإيرانية من أطول وأشرس الحروب الإقليمية التي نشبت بين بلدين مسلمين ، حيث استخدمت فيها أحدث الاسلحة الغربية والشرقية [1]وعملت القوى الامبريالية خلالها على استنزاف قدرات العراق وإيران وسعت جاهدة على إطالة أمد الحرب، مما أدى لدفع طرفي النزاع لتقديم التضحيات [2]بين قتلى وجرحى وأسرى تجاوزت المليون شخص وتركت الحرب آثارها وبصماتها المدمرة على العراق وإيران ،كما أثرت أيضا على منطقة الخليج.[3]

أولا:آثار الحرب على العراق:

خرج العراق من حربه مع إيران مدينا بمليارات الدولارات لكل من الكويت والإمارات العربية واقتصاده يعاني بشدة آثار حرب أنهكته على مدى 8 سنوات[4] ، حيث تجاوزت ديونه 90 مليار دولار إضافة لضياع الاحتياط المالي الهائل الذي صرف في بوتقة الحرب[5]، خاصة في الجانب العسكري فالآلة العسكرية التي تكونت من 10 فرق 1980م أصبحت 55 فرق 1988م أي مليون جندي و500 طائرة و5500 دبابة[6] كما تشير دراسة مرفوعة للكونغرس عن حركة نقل الأسلحة على مستوى الأعوام 1980 _1987م فعلى سبيل المثال صرف العراق على التسليح بنسبة 39.5 أكثر ما صرفته إيران في هذه الفترة[7].

خسرت الدول العربية خلال الفترة 1987 _ 1990م بسب تدهور في أسعار النفط مما اثر سلبا على العراق علما أن السعر انخفض لعدة دولارات عن سعر 18 دولار هذا يعني خسارة العراق لعدة مليارات ،في الوقت الذي كان يعاني فيه العراق من أزمة مالية بسبب تكاليف الدفاع طيلة 8 سنوات ،كما أن هذه الخسائر الجسيمة من جراء تدهور أسعار النفط لم تصب الدولة العربية المنتجة لوحدها وإنما أصابت بنتائجها الدول الشقيقة الأخرى التي كانت تتلقى المعونات من أخواتها وقد أضافت حكومة الكويت لهذه الظروف عملية أخرى مستهدفة العراق بالذات ، وقد أقامت منذ عام 1980 م منشآت نفطية في الجنوب على

[1] محمد حسن ،مرجع سابق،ص215.

[2] ياسين طه نوري الشكرجي،**الحرب الأمريكية على العراق**،مكتبة الرائد العلمية والدار العربية للنشر،عمان،2000،ص25.

[3] محمد حسن،مرجع سابق،ص215.

[4] محمود عزمي،"**أمن الخليج في المنظور الأمريكي مبدأ كارتر في** التطبيق"،مجلة شؤون الأوسط ،عدد4،تصدر عن دراسات الإستراتيجية والتوثيق ،لبنان، 1991،ص47.

[5] مجموعة من الباحثين،مصدر سابق،ص24.

[6] كامل فاعور،"**لبنان يتجه نحو التطبيع**"،مجلة شؤون الأوسط،عدد2،تصدر عن مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق،بيروت، 1991،ص44 .

[7] عبد الوهاب القصاب ،مرجع سابق،ص157.

الحدود العراقية على غرار حقل الرملية وقد ضاعفت إنتاجها بهذه الحقول النفطية وكانت الكويت تحاول ضرب العراق بسلاح النفط ، هذا وقد بلغت قيمة النفط الذي سحبته الكويت من حقل الرميلة وفقا لأسعار بين 1980_ 1990م حوالي 2400 مليون دولار، ما اعتبره صدام حسين خيانة للعراق[1] لذلك قام بإلغاء ديونه للكويت وحشد جيوشه على الحدود تمهيدا لغزوها[2].

أما عن الخسائر البشرية للبلدين جراء الحرب فقد كانت فادحة ،بحيث سجل العراق 150الف شهيد وعدد الجرحى 700الف جريح وأكثر من 85 ألف أسير ومفقود.[3]

وبالنسبة لديون العراق بلغت 70 مليار دولار نتيجة للحرب العراقية وبذلك أصبح العراق اكبر دولة مدينة في الشرق الأوسط ، وقد قدرت مبيعات الأسلحة السوفييتية وحدها للعراق بين سنة 1980_1987م حوالي 20.3 مليون دولار في حين بلغت الديون الغربية على العراق13.6بليون دولار ، ويبدو أن دخل العراق لصادراته النفطية ليس كافيا لسد تلك الديون خصوصا في ظل انهيار أسعار البترول التي وصلت ل7دولار على الرغم من أن الإحصائيات الرسمية توضح أن الوضع الاقتصادي شهد تقلبات لفترة من عام 1983_1988م التي تحول فيها العجز التجاري من 2.7بليون دولارعام1986م إلى فائض تجاري بلغ 2.1بليون دولار عام 1988م.

كما أن الحكومة العراقية قررت تجميد وتسديد ديونها في مدة ثلاث سنوات إلا أن القرار عارضته فرنسا ، بحجة أن المبادرة العراقية تشكل خللا في مسيرة العلاقات ، خصوصا وان العراق قدم طلبا رسميا لإعادة جدولة ديونها و، تراجعت المبادلات التجارية الفرنسية مع العراق بين عامي 1988_1990م في انتظار تسديد العراق جزءا من ديونها و تواصلت المخاوف الفرنسية اتجاه العراق واستحالة تسديدها للديون لغاية انتهاء أزمة الكويت [4].

أن نظرتنا للديون التي احتسبت على العراق في الحرب العراقية الإيرانية تقو دنا للاعتبار بأن ضخامتها و كانها لم تنفق لحرب إقليمية فلو فكرت في الأمر لما وصلت للكارثة التي احتسبت لها ، فإقدام الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة على تشجيع الهجوم جعلها تخترق السبل لمواصلة الحرب و ذلك عن طريق دعمها للعراق الذي حقق عدة انتصارات أثناء الحرب وللعودة لقراءة ما قاله "نزار الخزرجي" في مذكراته ان

[1] سالينجر بيار، اريك لوران ،مصدر سابق،ص –ص281_282.

[2] بيار ميكال ، مرجع سابق،ص622.

[3] نزار الخز رجي ،مصدر سابق،ص25.

[4] عزام محمود،محمد النحال،**حرب الخليج البعد الاقتصادي والرهان الدولي**،مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر و التوزيع ،تونس ،1991،ص83_101،84.

الولايات المتحدة الأمريكية لم تمد العراق بالأسلحة وان جلها أسلحة شرقية مادفع بنا الأمر لاستشعار ضخامة الديون وتوقعنا لتدخل الو.م.أ لتمويلها للحرب.

ثانيا:آثار الحرب على إيران:

خرجت إيران من الحرب أكثر عزلة من أي وقت مضى وذلك بفضل الجهود التي بذلتها لتصدير ثورتها إذ جعلتها في حالة خلاف مع جيرانها في الخليج ،بالإضافة لتدمير مواردها القومية وهيبتها العالمية بعد أن أدرك النظام الإيراني أن سياسته فشلت [1]،كما أن الحرب العراقية الإيرانية زادت من عداء الخليج لإيران مما عزز تصورها أيضا في عداء الاتحاد السوفياتي لها بسبب مسألة خطر التسلح الإيراني ما دفع به لدعم العراق أثناء الحرب على غرار تأييد منظمة التحرير الفلسطينية التي أيدت العراق أنذاك [2].

لذا وقد استهلكت حرب الخليج منذ 1980 ،1988م قيمة 50 مليار دولار لتسليح الطرفين من 50 دولة مختلفة [3]حيث وصل إنفاق إيران المالي على التسليح ما بين 1980 ،1987م إلى نسبة 26.6 % اقل ما صرفه خصمه، في هذه الفترة إلا أن ذلك انعكس سلبا على البلدين وخاصة الأضرار التي مست جميع الميادين والتي تمثلت خاصة في انهيار الاقتصاد والخسائر البشرية[4] التي تجاوز عددها العشرة آلاف شهيد إيراني منهم 700 شخص تم إعدامهم [5]، وقد أصيب مئات الآلاف منهم بعاهات دائمة تعد من أبشع الجرائم الإنسانية .

قدر مراقبون أجانب أن خسائر إيران بلغت حوالي 644 مليون دولار وعقب خروجها من الحرب العراقية الإيرانية ،لم ترض لقرار مجلس الأمن الذي لم يعاقب العراق على الاعتداء بل وانتظرت لغاية غزوها للكويت لكي تحصل إيران على مكافأتها التي اعتقدت أنها تستحقها والتي جاءت على شكل تصميم رسمي تضمنه تقرير رفعه الأمين العام للأمم المتحدة أنذاك لمجلس الأمن يقول فيه :(أن بغداد تصرفت بدافع العدوان وليس دفاعا عن النفس ونتيجة لذلك يحق لإيران المطالبة بالتعويض)، ففي عام 1991م أدانت إيران الغزو العراقي للكويت و أعلنت حيادها في الحرب وقد أعلنتها الو م أ فبالرغم من ايديولوجية إيران الثورية

[1] عبد الرحمان عبد الكريم،عبد الستار العبيدي،مرجع سابق،ص47.

[2] عدنان محمد سلمي ،"**موقف الدول العربية من الحرب العراقية الإيرانية** (1980_1988 م)"،مجلة آداب ذي قار،عدد3،تصدر عن مركز دراسات الخليج العربي قسم الدراسات التاريخية،جامعة البصرة،2011،ص194.

[3] محمد قجالي ،**حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولي الجديد**،أطروحة دكتوراه دولة في القانون الدولي العام والعلاقات الدولية،إشراف محمد مالكي الأخضر،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة الإخوة منتوري قسنطينة،2007_2008،ص21.

[4] عبد الوهاب القصاب ،مرجع سابق،ص_ص157-158.

[5] عبد الأمير ملكي ،**الأيام العصيبة** (شهادات حيةلعوائل وأفراد وأحزاب)،ط1،مطبعة الراية للنشر،بغداد،2009،ص،ص45،25.

وتعاطفها الطائفي مع شيعة العراق فقد امتنعت عن مساعدة المتمردين العراقيين أثناء الانتفاضة التي قاموا بها عقب الحرب في جنوب العراق معتقدة بان قضيتهم تعد فاشلة[1].

وعلى الرغم من انه لم يتم توقيع معاهدة سلام ولم يتوصل لحل للنزاع على شط العرب فان الطرفين استمرا في استخدام الممر المائي بدون حوادث ، وعلى ذلك فإن الشكوك مازالت متواجدة حول القضية بحيث لم يترك المسئولين الإيرانيين أية مناسبة إلا وأعربوا فيها عن رأيهم في أن العراق يشكل تهديد لأمنهم الوطني ،معتقدين انه لم يتخلى عن سعيه للحصول على أسلحة الدمار الشامل ، لهذا السبب نظرت إيران للهجوم الأمريكي على العراق 2003م نظرة مزدوجة متناقضة فمن ناحية شعرت بالراحة لنهاية حكم صدام حسين ومن ناحية أخرى أبدت قلقها من التواجد العسكري على حدودها.[2]

فكان من آثار الحرب أن وجدت أسلحة إسرائيلية بالأراضي الإيرانية ترجع لسنة 1983م ، وذلك عندما قامت الو. م. أ بتقديم مساعدة للثوار الأفغان ، مما أدى للتقارب بين طهران وواشنطن فإيران وجدت في ذلك فرصة سانحة في ذلك التزود بالأسلحة .[3]

فخروج العراق من الحرب منهكا بالديون فهذا لا يعني أن إيران كانت أقل ضررا وإنما كانت لهذه الحرب آثار سلبية أيضا على إيران ، فمرورها بثورة والتي سعت من خلالها لنشر أفكارها لدول الخليج ولكي تعمل إيران على تحقيق هدفها فقد كلفها جهد أكبر ، والأخطر من ذلك أنها ستدخل في غمار حرب طالت مدتها 8سنوات .

فإيران في هذه الحرب تتهم العراق ببدئها للحرب فلذا وجب عليها دفع الثمن فبإمكان القول ان صدام شعر بثقته الزائدة في قوته العسكرية ، إضافة للدعم العربي الذي مكنه من قيام بهجمات على إيران، فالعراق لم يريد الاستمرار بالحرب وما يؤكد ذلك رفض إيران للقرار الأممي ومطالبتها بإصدار قرار يعاقب العراق بسبب اعتدائها على أراضيه ، أما عن موقف الدول الخليجية السلبي اتجاه إيران فقد كانت ترى أن تمسك إيران بموقفها يشكل خطورة على أمن الخليج فلذا عمدت لدعم العراق على غرار الاتحاد السوفياتي الذي كان يخشى من نقاش السلاح النووي الإيراني جعله يساند العراق ، بالإضافة لقضية الأسلحة التي بعثت بها الو. م .أ لإيران أو ما يعرف بفضيحة إيران 'كونترا 'إذ نشرتها الصحف ومن ثمة شوهت صورة إيران لدى الدول العربية .

[1] هيئة كرايسز جروب،**إيران في العراق** :ما مدى النفوذ ؟،تقرير حول الشرق الأوسط ،رقم38،بروكسل،21مارس2005،ص 10 .

[2] تقرير سابق ،ص11.

[3] بيار ميكال،مرجع سابق،ص ،ص532،533.

ثالثا:تأثير الحرب العراقية الإيرانية على منطقة الخليج :

كانت الحرب بين العراق وإيران (1880_1988م)نتاجا للصراعات الإقليمية مما جعلها تؤثر على منطقة الخليج ، حيث أصبحت مهددة بشكل مباشر بسبب امتداد الحرب لها ، وصارت الحرب أهم حدث في السياسة الدولية و الإقليمية على وجه الخصوص ، و، أصبح العراق يعتمد على مساعدة دول الخليج هذا من جهة ومن جهة أخرى أدت الحرب لعزل إيران في المنطقة الأمر الذي أدى لازدياد التوتر مع الدول الخليجية وبدت العلاقات مع الدول العربية محدودة باستثناء التحالف مع سوريا وليبيا والى حد ما مع اليمن الجنوبي والجزائر[1].

أثار النزاع الإيراني العراقي حالة من الرعب المدمرة على أمن الخليج خاصة اتساع مسرح العمليات العسكرية وتهديد الملاحة البحرية ، مما دفع بالقيادات الخليجية للتخفيف من حدة الصراع والتدخل الأجنبي فالتقت الدول العربية وعلى رأسها (السعودية ،الكويت،البحرين،قطر ،الإمارات العربية المتحدة وعمان) على التوحد في إطار ما يسمى بمجلس التعاون الخليجي[2] وذلك في منتصف عام 1981م وبهدف مكافحة الأخطار الداخلية والحفاظ على استقرار أنظمتهم بعد الثورة الإيرانية .

ومع تأزم حدة الصراع العراقي الإيراني الذي أصبح في مكان الصدارة لدول المجلس وقدومه على مواجهة الأخطار الخارجية كخطر الاعتداءات الجوية على مراكز تكرير النفط ومحطات ناقلات البترول وخطوط نقله وحمايتها، ولذا تشكل نظام موحد للدفاع الجوى لنطاق الدول مما وفر ذلك للتدخل الأمريكي في المنطقة ، و ذلك عن طريق وضع نظام 'واكس'الأمريكي في السعودية وقواعد المقاتلات وأنظمة الصواريخ المضادة للطائرات ، وتم عقد نظام الإدارة والاتصال كما تم إنشاء القوات الموحدة المسلحة وقد بلغ تعدادها حوالي 10آلاف فرد والتي تشكلت من الوحدات العسكرية التي خصصتها البلدان الأعضاء في المجلس[3].

اتسع نطاق الحرب لتعمل على إحداث جملة من التغيرات في شبه الجزيرة فزادت أهمية البحر الأحمر ليصبح شريان حياة رئيسي للطاقة ، وبرزت أهمية الموانئ الواقعة على شواطئه وخطوط الأنابيب الحاملة للنفط

[1] فاضل رسول،مرجع سابق،ص87.

[2] **مجلس التعاون الخليجي** :منظمة إقليمية عربية أعلن عن تأسيسها في فبراير1981ضمت 6دول أنظر:عبد الوهاب الكيالي،مرجع سابق،ج6،ص44.

[3] علي عبد المنعم شعيب،**التدخل الأجنبي وأزمات الحكم** (في تاريخ العرب الحديث والمعاصر)،ط1،دار الفارابي للنشر،بيروت،2005،ص374.

المتجهة غربا (السعودية _العراق)والمتجهة شمالا (خطوط العراق من كركوك الى تركيا) حيث ارتفعت معدلات الإنفاق العسكري أثناء سنوات الحرب وبعدها .[1]

دفعت الأحداث بالسعودية لقبول وجود طائرات أمريكية و300عنصر من السلاح الجوى الأمريكي تعمل انطلاقا لمراقبة أجواء السعودية بدءا من أواخر سبتمبر 1980م، فتم إعطاء الو.م.أ بعض التسهيلات العسكرية لتخزين المعدات التي تستخدمها قوات التدخل السريع ، كما قامت الكويت صيف 1987م بالتقدم للو.م.أ بطلب رفع العلم الأمريكي على ناقلات نفطها لحمايتها من الزوارق الحربية الإيرانية ، ولما قامت ناقلات النفط الإيرانية ردا على الهجمات الجوية العراقية عندها أرسلت الو. م .أ والدول الغربية أساطيلها الحربية للمنطقة لتأمين الملاحة ، حيث أضحى الغرب مع نهاية 1987م ما يقارب 80 قطعة بحرية في مياه الخليج وبحر العرب.[2]

وفرت الحرب العراقية الإيرانية موطئ قدم للتدخل العسكري الأمريكي الغربي في المنطقة والخليج ،مما أثر سلبا على الإدارة الإقليمية وعلى مجلس التعاون الخليجي الذي يعتبر نواة الإدارة الإقليمية ، فتطورت مجريات الأحداث ليبرز دور الغرب ومسايرته في خلق الأزمات الدولية ، والتي أثرت على المواقف بقيام حرب الخليج الثانية حيث غزى العراق الكويت سنة 1990م والتي دعمت فيه الو. م .أ العراق.[3]

إن من مخلفات الحروب خلق فجوة للتدخلات الأجنبية في المنطقة فكانت حرب الخليج الأولى مثالا لذلك فحيوية المنطقة جعلها من أهم المناطق المهمة لدى الغرب ، فبالرغم من سعي دول المنطقة لإيجاد حل للتصدي للأخطار الداخلية والخارجية عن طريق تأسيس مجلس التعاون الخليجي 1981م إلا أن سياسة الدول الغربية وتمويلها للحرب كان أقوى من ذلك.

رابعا : المواقف العربية و الدولية من الحرب .

1)المواقف العربية :

ا)الموقف السعودي :

تميزت العلاقات السعودية الإيرانية في السبعينات بالصداقة والتعاون نتيجة التجانس السياسي بين النظامين السعودي والإيراني، إلا أن بعد الاضطراب السياسي الذي شهدته إيران كبروز نظام الجمهورية الإسلامية وفكرة تصدير الثورة الإسلامية ألقت السعودية بثقلها لدعم العراق، لأنه يملك القوة العسكرية

[1] علي عبد المنعم شعيب ،مرجع سابق،ص879.

[2] عزمي محمود،مرجع سابق،ص.46

[3] أمين هويدي،**البروسترويكا وحرب الخليج الاولى**(التحولات الإستراتيجية الخطيرة)،ط1،دار الشروق للنشر،القاهرة،1997،ص172.

لمواجهة النفوذ الإيراني وقد أثمر التأيد السعودي للاتصال بين الملك خالد وصدام حسين في 25 أفريل سنة 1980 م لاستخدام العراق مطارات السعودية كملاجئ للطائرات.[1]

ولصد النفوذ الإيراني سعت السعودية إلى إنشاء حلف خليجي مهامه حفظ الأمن والتعاون الدفاعي في إطار مجلس التعاون الخليجي سنة 1981 م ، لتجاوز التحديات القائمة في الخليج الفارسي[2] ، وظلت السعودية تلعب على حبل التأييد العراقي وفي إيران فعقب زيارة "علي أكبر ولاياتي"[3] لطرح القضايا الأمنية في الخليج إثر سقوط الطائرة الإيرانية في الأراضي السعودية تم الاتفاق على تصدير منتجات كيميائية سعودية لتعويض خسائر إيران ،وما يفسر ذلك أن السعودية كانت تسعى للحفاظ على سلطتها في منطقة الخليج فينفي موافقتها على إنهاء الحرب ودليل ذلك قول وزير الدفاع للسعودية لن نسمح بهزيمة العراق لأنه سيقلب المعطيات في المنطقة.[4]

ب) موقف مجلس التعاون الخليجي:

تأسس مجلس التعاون الخليجي نتيجة تأثيرات الحرب العراقية الإيرانية في الرياض سنة 1981 م بأمر من السعودية بسبب تهديدات الثورة الإيرانية إلا أن العراق لم ينضم لهذا التكتل مما أصدر قلق للدول العربية الخليجية [5].

شكلت الحرب ضغطاً كبيراً على مجلس التعاون الخليجي وإنما سارع إلى عقد مؤتمرات تندد بالحرب، ومن أبرز مبادرات دول الخليج إعلان الإمارات العربية في1952/5/2 م بإلزام الدولتين بإنها الحرب وتمسك الإمارات بطبيعة التحفظ لكيلا الدولتين في18 /1982/5 م ،كما نادى ملك البحرين بتدعيم المنظمات التي تناضل من أجل القضية لإنهاء الحرب بمواقف جماعية ظهرت على الساحة ،كل هذه الجهود السليمة التي لم يرضى بها الطرف الإيراني وتمسكه بفكرة مواصلة القتال ، كما رأت الكويت في 1982/11/17م أن الحرب من ضمن مسؤولية مجلس التعاون الخليجي من أجل تحقيق السلم العالمي.[6]

---

[1] -عامر ظاهر مصلح ، **العلاقات السعودية الإيرانية 1979– 1991**) ، العدد 9 ،مجلة كلية التربية الأساسية ، تصدر عن جامعة الموصل، 2009 ، ص477 .

[2] محمد سالم الكوز ، **العلاقات السعودية الإيرانية 1979– 2011** م، ط1، دار غبد ، عمان ، 2014 . ص 38 .

[3] **علي أكبر ولاياتي** : ولد 1946 في مدينة إسلام أباد، درس في جامعة طهران دخل معترك السياسة سنة 1961 م أصبح عضواً في الحزب الجمهورية الإسلامية أصبح وزير للخارجية الإسلامية الإيرانية. انظر مسعود الخوند ، ج12 ،المرجع السابق ، ص 230 .

[4] -محمد سالم الكوز ،مرجع سابق، ص479 .

[5] -خالد عبد العظيم ، مرجع سابق ، ص85.

[6] -محمد حسن ، مرجع سابق ، ص229.في 2 أفريل 1983 م أرسل الكويت رسائل رسمية إلى زعماء الدول الكبرى في مجلس الأمن من ضمنها مواصلة الجهود لإيقاف الحرب ...للتفصيل انظر: مرجع نفسه،ص229 .

واصل الكويت والإمارات الجهود الساعية لحل المشكلة وذلك في زيارات إلى بغداد وطهران سنة 1983/5/16م لإيقاف تدفق الزيت إلى مياه الخليج من حقل "نورز " الإيراني ، وفي هذه الفترة أبدى الطرف الإيراني عدم معارضة المساعي مقابل تحقيق مطالبه ،أما في 1983/6/1م أكد المجلس على ضرورة إنهاء الحرب والاعتراف بجهود المنظمات الدولية والإقليمية لتسوية الوضع ، إلى جانب الجهود الإماراتية التي تمثلت في طرح شعارات ركزت على السلم العالمي وأن استمرار الحرب يشكل خطر على الأمة الإسلامية في مؤتمر القمة العربية الخامسة في الكويت سنة 1987 م،كما وجه نداءاته التي تندد بالحرب و لإبراز تأثيرات الحرب ومدى نجاح تكتل الدول والمنظمات لإنهاء الأزمة دون مراعاة التشدد الإيراني ، و استهدف الرأي الدولي الأمريكي ليبين له أن مجلس التعاون الخليج يضم إستراتيجية خاصة للحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة .[1]

فشلت كل المساعي الخليجية في تحقيق السلم في منطقة الخليج ، بسبب عدم حيادها ودعمها الخفي للعراق أعلنت رسمياً الانضمام إلى العراق بتقديم الدعم المالي الذي قدر بحوالي مليون دولار، وساهمت كل من السعودية والكويت بـ 300 ألف برميل نفط يومياً لتعويض العراق خسارة إنتاجه النفطي إضافة إلى بناء خط أنابيب قدر بـ 105 مليون يومياً ، وبالمقابل انتهجت سياسة المعاداة وقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران لإصرارها على عدم وقف القتال وهذا ما غير من مجرى الأحداث وأصبح ميزان القوة لصالح العراق.[2]

لم تؤثر بشكل فعال الجهود الخليجية الساعية لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية وإنما كان مسارها متذبذب نتيجة التشدد الإيراني، وطرح ذرائع تقر بأن العراق هو المعتدي على الرغم من أنها أبدت وجهة نظرها سنة 1983 م بقبول التسوية ، على أمل إنهاء الحرب لكن الدول الخليجية رفضت الإدعاءات خوفاً من سيطرت إيران على المنطقة .

ج)موقف سوريا:

شهدت العلاقات السورية الإيرانية صداقة وتعاوناً ، ويظهر ذلك في الزيارات المتبادلة التي كانت بين ' رفسنجاني[3] 'رئيس البرلمان الإيراني وحافظ الأسد الرئيس السوري و نائبه عبد الحليم خدام، والتي أعلنت فيها

[1] محمد حسن ، مرجع سابق ، ص229.

[2] –محمد قازان ، مرجع سابق ، ص104.

[3] . **هاشمي رفسنجاني علي اكبر** ولد1932 : رئيس الجمهورية الإسلامية منذ انتخاب 1989 التي جرت بالاقتراع المباشر من الشعب الإيراني لمدة4سنوات وأعيد انتخابه للولاية الثانية في1993 م :أنظر مسعود الخوند،مرجع سابق ،ص227 .

إيران تقديرها للحياد السوري العلني و التضامن معها [1]، وبالرغم من خطر الحرب على إيران إلا أن النظام السوري كان يوهم إيران بالنصر خوفاً من تأهيل العراق المنتصر لقيادة الأمة العربية، ولهذا دعمت سوريا إيران عسكرياً ودبلوماسياً وعملت على حصار الاقتصاد العراقي وذلك لعدة أسباب منها:

-انسحاب العراق من القمة العربية بسبب التواطؤ المصري الإسرائيلي.

-الأزمات الاقتصادية وتراكم الديون على سوريا بسبب الخلافات السياسية مع العراق[2].

ومما سبق نرى أن اتفاق سوريا مع إيران في معاداة الدول الغربية والكيان الصهيوني جعلها تصبحت المساند الرئيسي لإيران تمثل ذلك في اللقاءات الرسمية من قبل الوزراء حسين موسوي وزير خارجية إيران وحافظ الأسد في إطار التعاون العسكري لعقد صفقات أسلحة مع دول أخرى بوساطة سوريا.

تعرضت إيران لهجمات من قاعدة الوليد الجوية العراقية إثر زيارة مبعوث الرئيس الإيراني أبو الحسن بني صدر(1979 – 1981 م) إلى سوريا ووزير الدفاع الإيراني السابق فاكوري 1981 م ،كان موقف سوريا مضاداً للموقف الأردني المؤيد للعراق لذلك امتنع عن حضور مؤتمر القمة العربية في عمان ، فهذه الأخيرة سايرت ليبيا في موقفها مع توسيع إدارة الحرب في 11 مارس 1983 م[3] .

أبرمت اتفاقية نفطية سنة 1987 م بين إيران وسوريا مفادها تجهيز إيران بمليون طن من النفط لسوريا دون مقابل ، فلم تعترف بذلك وسارعت إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران لأن الاتفاقية ستشكل خطراً عليهاونتيجة لذلك انحاز الموفق السوري اتجاه العراق بعقد اجتماعاً سرياً ما بتدخل ولي "عهد المملكة العربية السعودية عبد الله" بن عبد العزيز والملك الأردني "حسين بن طلال" بمنقطة صحراوية يطلق عليها اسم (إيجي- 4) و يعنى محطات ضخ النفط الواقعة على خط أنابيب العراق واتفق على :

-فتح الطريق السوري الذي أغلق في 1982 م بمعنى استئناف ضخ النفط من خلال خط الأنبوب السوري العراقي.

-تعهد سوريا بعدم الدعم الكردي.

واعتباراً لهذه المبادئ تم استئناف الوحدة العراقية السورية بعد نهاية الحرب [4].

[1]-سلمي محمد عدنان ،مرجع سابق ،ص191 .

[2]-محمد حسن ، مرجع سابق ، ص225.

[3]- محمد سلمي عدنان ، مرجع سابق ،ص191.

[4]- نفسه، ص192.

يمكننا القول أن سوريا كانت تسعى إلى احتلال مركز القيادة في منطقة الخليج ، لأنها وسعت من بؤرة الصراع بموافقة حليفتها ليبيا وهذا ما يؤكد لنا الموقف السوري ،كما يظهر لنا أن الدول العربية لن تقف على منهج واحد لعدم احترامها للمبادئ الإسلامية والإيديولوجيات فكل طرف يعمل على حسب مصلحته في المنطقة ومحاولة الحصول على أكبر قدر من النفوذ.

عند ما أصبحت سوريا بجانب العراق خفف موقفها وأصبح إيجابياً فسعت إلى وضع خطط لوضع حد لإيقاف الحرب ، إلا أن إيران عبرت للوساطة العربية وبهذا الصدد قال "حسين الموسوي "« بأن مصير الحرب يتقرر في الجبهات مما أدى إلى نفي وزير خارجية إيران "علي أكبر ولاياتي" لخارج سوريا في 2 جانفي 1982 م[1].

شهدت الوساطة السورية تذبذباً بسبب الانتقادات العراقية ، فقي 3/7/ 1988 م أبدي وزير الإعلام السوري" محمد سلمان" بأن سوريا مؤيدة لكل المساعي بهدف الوصول إلى حل سلمي في ظل تصاعد الأزمات بين الطرفين ،كما أعلنت في حديث لوكالة الأنباء الألمانية أن الأزمة مسؤولية هيئة الأمم المتحدة لوضع حد نهائي وتحققت جدية المساعي عندما أعلن وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولاياتي بقبول إيران قرار مجلس الأمن رقم 598 ،فضلاً عن التصريحات التي تقر بأن الحرب مستمرة لا محالة لولا تدخل كل الأطراف وفرض قرارات للضغط على الدولتين بعد أن تبين لا مهزوم ولا منتصر في هذه الحرب. [2]

د)موقف ليبيا:

تميز النظام الليبي بسياسة التذبذب بين القومية والإسلامية نتيجة التأثيرات الإقليمية والدولية فالرئيس "عمر القذافي" وافق إيران في تصدير الثورة الإيرانية اعتبارا للصداقة والتعاون بين الطرفين ، كما قدم مساهمات للدعم العسكري والاقتصادي لإيران ، ويظهر ذلك التأيد الليبي في المؤتمر الصحفي الذي عقد في نوفمبر 1980 م برئاسة وزير الدفاع الليبي الفريق الأول الركن عدنان خير الله .[3]

وهناك مؤشرات للدعم الليبي لإيران:

1- نجد بأن كلا الطرفان كانا قبل الثورة مواليان للأنظمة الغربية لكن تغيرت علاقة الدولتين بأمريكا في مسألة تسلح المملكة العربية السعودية و التدخل الأمريكي الغير المباشر في منطقة الخليج.

[1]-محمد حسن ، مرجع سابق ، ص228.

[2] نفسه ، ص237 .

[3]. محمد سلمي عدنان ، مرجع سابق ، ص 186 .

2-عدم الاعتراف بالتوجهات العراقية مما أدى إلى قطع العلاقة الليبية العراقية خاصة في مسألة إفريقيا والقضية الفلسطينية ، وقيام ليبيا بحصار الأسلحة والمعدات الموجهة إلى العراق من أوروبا ، كما قام بالضغط على تركيا والمجر لحظر الأسلحة على العراق مقابل تزويد تلك الدول بالنفط الليبي.[1]

اتسمت العلاقات الليبية الإيرانية بالتعاون والتحالف العسكري ، فكانت لبيبا تقف ضد أي وساطة لإنهاء الحرب والقيام بالتوسط لإبرام صفقات الأسلحة مع البرازيل واليونان والنمسا بحيث تقدر قيمة العقد 500 مليون دولار وهذا ما ساهم في بناء الجيش الإيراني، غير أن المناورات الإيرانية التي تتعلق بفضيحة إيران(غيت) أرغمت ليبيا على تحديد الوساطة بين العراق و إيران فضلاً عن ازدهار العلاقات التجارية بين العراق والإتحاد السوفياتي في مجال التسليح سنة 1985 م ، كل هذه العوامل عجلت بطرح مشروع السلام بين طرفي النزاع أثناء انعقاد مؤتمر القمة الإسلامية في الكويت.[2]

ساهمت ليبيا بشكل كبير في التوافق بين الدولتين و إنهاء الحرب بشكل إلزامي بازدياد النشاط الدعائي و الدبلوماسي لتجسيد آرائها وذلك بإصدار إعلان في 02 مارس 1988 م يقر بأن العراق يسعى لإنهاء الحرب ،بينما عجز على إرغام إيران بوقف إطلاق النار لشدة إصرارها،ونظراً لذلك حولت ليبيا القضية إلى هيئة الأمم المتحدة لعدم التزام الطرف الإيراني بقوانين ليبيا.[3]

هـ)موقف مصر:

مصر دولة قوية ذات قرار سياسي إلا ان موقفها كان متحفظاً بسبب العداء العربي لها التي شهدته بعد توقيعها على اتفاقية كامب ديفيد سنة 1979 م ،فقد هيأ أنوار السادات الأجواء لتأثير القوى العظمى وهذا ما أطلق عليه تسمية "الحرب الباردة العربية" لكن رغم التوترات العربية بين مصر والدول العربية إلا أنها غيرت موقفها نتيجة التهديدات الإيرانية لمنطقة الخليج، بالإضافة إلى مشاركة العراق في حرب العربية الإسرائيلية أكتوبر سنة 1973م فقام هذا الأخير بإمداد مصر مادياً ودبلوماسياً وعسكرياً والسبب الرئيسي لتغير سياستها إقدام سوريا وليبيا لدعم إيران وتردد موقف السوفياتي في بيع الأسلحة معتبراً أن الحرب تخدم الإمبريالية الأمريكية[4]وبذلك اكتسب الجانب المصري مرحلة جديدة في تاريخه في مسألة الحرب العراقية الإيرانية الحاسمة .

[1] – محمد سلمي عدنان ، مرجع سابق ، ص 186

[2] – نفسه، ص 188 .

[3] –محمد حسن ،مرجع سابق ، ص238 .

[4] –سلمي محمد عدنان ، مرجع سابق ، ص 185 .

فكان لها دور فعال في الوساطة ففي سبتمبر 1984 م قامت بمبادرات عبر حركة عدم الانحياز لوضع أسس للتسوية وهي كما يلي :

-وقف إطلاق النار والعودة إلى اتفاقية الجزائر1975 م.

-تشكيل قوات دولية تشرف على وقف إطلاق النار.

-التعجيل بإجراء مفاوضات لإقرار التسوية غير أن هذه المبادرات باءت بالفشل[1].

و)موقف الأردن:

كان الموقف الأردني يبنى على اعتقاد أن الخلاف بين الدولتين ليس في النظام الإسلامي ولا العلماني وإنما الخلاف يكمن في النزاعات التاريخية ، لذلك اتخذ موقفاً سلبياً من الثورة الإيرانية وتأثيراتها على منطقة الخليج موضحاً بأن القومية مستقاة من الإسلام فلا يوجد تناقضاً بينهما، وما يدل على ذلك أن الخليفة الحسين بن علي هيأ قيادة الحركة القومية.[2]

أبرمت اتفاقيات بين الملك حسين والرئيس صدام حسين في إطار الدعم السياسي والاقتصادي ، وذلك بعرض المطارات الجوية الأردنية خدماتها للطائرات العراقية كملاجئ أمنية أثناء عملية القتال ، كذلك عقدت الأردن صفقات مع الصين وإسبانيا لتوريد الأسلحة للعراق والدافع الأساسي لمساندة العراق يتمثل في تردد مواقف الدول والخوف من الانتقام المستقبلي لإيران بالإضافة إلى العلاقات السورية الليبية ، في حين بذلت الأردن مساعيها للتأكيد التضامن العربي مع العراق وتبيان وجهة العراق للدول العربية بأنه يساهم في تحقيق السلم والاستقرار للمنطقة ، فالدبلوماسية أفضل وسيلة لحل الأزمة وقد استؤنف الدعم إلى الجانب الاقتصادي بعد اتفاقية الجزائر سنة 1975 م التي سهلت فتح ميناء العقبة الأردني التي تمر فيه الواردات وصادرات العراق، وتدفق البضائع الأجنبية عن طريق الأردن بمقداد 15 مليون طن على العراق.[3]

حقق الدعم الأردني مكاسب إيجابية للجانب العراقي بفعل الدبلوماسية التي أظهرت حقيقة الأهداف العراقية ، إلا أن الدعم قد تلقى خطراً من طرف إسرائيل بتشكيك مناحيم بيغن رئيس وزراء إسرائيل في أن التعاون الأردني العراقي خطا أحمر وطالب السفير الإسرائيلي 'أفري معفرون' بتدخل أمريكيا لإيقاف الدعم

[1] -محمد حسن ، مرجع سابق ، ص233.

[2] -سلمي عدنان ، مرجع سابق ، ص 183 .

[3] - نفسه، ص 183.

الأردني، إلى جانب ذلك تم التحذير من طرف 'مورخاي غور' من استعمال العراق للميناء الأردني وأي مخالفة ستتخذ الإجراءات اللازمة.[1]

ز) موقف منظمة التحرير الفلسطينية:

اهتمت إيران بالمسألة الفلسطينية لاكتساب الشرعية الدولية لتصدير الثورة الإيرانية ، واعتبرت إسرائيل كيان مغتصب يشكل خطرا على الإسلام ، وبهذا الصدد يقول علي رضا 'تابار' « لم نشأ أبداً المشاركة بشكل مباشر في القتال مع إسرائيل » ، وقال الخميني «أنه في حال التوصل إلى اتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين فعلى إيران أن تدعم الاتفاق بالوقوف خلف الفلسطينيين». غير أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تهتم بذلك وأيدت العراق .[2]

بادرت منظمة التحرير الفلسطينية إلى قيادة مساعي حميدة لإنهاء الحرب، فقد زار ياسر عرفات العراق في 1980/09/24 م ثم انتقل إلى طهران ليبين للدولتين مدى التأثيرات الحرب على القضية، وأن هذه الحرب الإقليمية ستؤثر بشكل كبير على المسألة وفقدان مصادر القوة المعنوية والمادية لذلك أعلنت المنظمة مبادئ لحل الأزمة في أكتوبر 1980 م تمثلت في :

1-سحب قوات العراق .

2-إعلان إيران استعدادها للتفاوض مع العراق باد محايد .

3-إشراف منطقة المؤتمرات الإسلامي وحركة عدم الانحياز على قرار وقف إطلاق النار.[3]

2)موقف منظمة المؤتمر الإسلامي :

قامت منظمة المؤتمر الإسلامي بتشكيل لجنة المساعي الحميدة في مؤتمر القمة الإسلامي الثالث المنعقد في المملكة العربية السعودية 1981 م مبادرات للتسوية لكنها لم تنجح ، و في يناير 1987 م عقد مؤتمر بحضور سكرتير هيئة الأمم المتحدة لخلق التسوية بين الطرفين إلا أن إيران قاطعت المؤتمر[4].

ونادى المؤتمر بضرورة إنهاء العمليات العسكرية وإيجاد حل سلمي للحرب ، كما وجه رئيس المؤتمر أمير الكويت رسالة إلى رئيس مجلس الأمن والمندوب اليوغسلافي في مارس يندد بأن زيادة حدة حرب المدن سبب

[1] – سلمي عدنان مرجع سابق ، ص 184 .

[2] – نفسه ، ص 185 .

[3] –محمد حسن ، مرجع سابق ، ص 223 .

[4] –يحي حلمي ، **الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر** ، رسالة دكتوراه ،في القانون الدولي ، 1989 ، ص114.

راجع إلى تأخير تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 598[1] وأمر في 25 مارس 1988 م باتخاذ الإجراءات الأزمة بموجب ميثاق الأمم المتحدة تجاه إيران لتغير رأيها وتقبل فكرة وقف إطلاق النار[2].

2)المواقف الدولية :

ا/موقف الاتحاد السوفييتي :

تميز الموقف السوفييتي بالازدواجية بفعل التغيرات السياسية التي طرأت في العراق وإيران ، في بادئ الأمر عقدت معاهدة تحالف عسكري بين حكومة موسكو وبغداد في إطار التعاون ، لكن نجاح الثورة الإيرانية غير اتجاه السوفييت نحو إيران لإقامة علاقات وثيقة مع حكومة طهران المعادية للغرب وإسرائيل ، وللحفاظ بداية على الطرفين اتخذ موقفا متوازنا للتدخل في شؤون الدولتين.[3]

تغيرت العلاقات الإيرانية السوفييتية بسبب تشكيك الجانب الإيراني في سفراء السوفييت ، لذلك سارع لإبعاد 18 دبلوماسيا سوفييتي واعتقال زعماء حزب "تودة" الحزب الشيوعي الإيراني لان الحزب اتخذ موقفا سياسيا من السياسة الخمينية لاكتساب الشرعية للتأثير على التطورات السياسية في إيران، مما اعتبر ذلك اختراقا لمراكز القوى الإيرانية إضافة إلى أنها احتجت رسمياً في الأمم المتحدة على الغزو السوفييتي لافغانسان .[4]

اتخذ الاتحاد السوفييتي سياسة المهادنة لتغطية الأوضاع والإساءات الصادرة في التقارير المتعارضة في وسائل الإعلام، وعمل على إقناع إيران لتسوية الحرب بالمفاوضات السلمية لوضع حداً لها إلا أن إيران لم تأخذ الأمر بعين الاعتبار[5]، فتم استئناف الأسلحة الثقيلة للعراق بهدف تطويق الثورة الإيرانية التي شكلت خطرا على الجمهوريات الإسلامية للاتحاد السوفياتي في آسيا الوسطى[6].

ومن بين الأسباب التي غيرت سياسة الاتحاد السوفييتي والتوجه نحو العراق تزايد العلاقات مع الدول الغربية خاصة فرنسا في مجال التسليح ، وفي سنة 1972م أصبح العراق مجهزا من96 %من العتاد الحربي السوفييتي وانخفضت هذه النسبة إلى الثلثين بعد أربعة أعوام من بداية الحرب[7] إذ أثرت في سياسة الدول

---

[1] –محمد حسن ، مرجع سابق ، ص237.

[2] –يحي حلمي ، مرجع سابق ، ص114.

[3] محمد حسن، مرجع سابق،ص121.

[4] هندي خليل ، **المسح الإستراتيجي** ،ط 1 ، (تح)قاسم محمد جعفر ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،1985 ،ص83.

[5] نفسه،ص83.

[6] خالد عبد العظيم ، مرجع سابق ،ص85.

[7] رسول فاضل ،مرجع سابق،ص61

الكبرى ، فالاتحاد السوفياتي انتهج موقف الحياد من هذه الحرب في ظل سياسة السلم ، وفي هذا الصدد أعلن "بريجينف "[1]في ديسمبر 1980م مبادرة السلام في الشرق الأوسط تطبق من طرف أمريكا والصين واليابان من أهم بنودها :

- ✓ عدم إقامة قواعد عسكرية أجنبية في الخليج بما في ذلك الأسلحة النووية .
- ✓ الاعتراف بحق الدول في استغلال مصادر الطبيعة .
- ✓ عدم إعاقة التجارة أو الطرق البحرية.
- ✓ احترام حركة عدم الانحياز[2].

بالرغم من تصادم المصالح بين أمريكا والاتحاد السوفياتي والمعاهدات العسكرية لتزويد الطرفين بأضخم الأسلحة ، إلا أن الاتحاد السوفياتي كان دائما يدعو إلى السلم والمفاوضات لحل الأزمة والبعد عن الوسائل العسكرية ، فالظروف الأمريكية في المنطقة تفرض عليه التدخل العسكري بحيث كانت التدخلات لحفظ مصالحه.

مثل الإتحاد السوفياتي دوراً كبير في هيئة الأمم المتحدة وذلك بتعليق مسؤولية ما يحدث على مجلس الأمن الدولي باعتباره المسؤول العالمي عن الأزمات ، فلم لا يطرح أي قرار آخر غير القرار الأممي، الأمر الذي جعل الدبلوماسي السوفييتي يؤكد على موافقته على كل قرارات السلم و التي تحقق الاستقرار في منطقة الخليج بما في ذلك قرار حظر الأسلحة على إيران والعراق معا والتركيز على قرار مجلس الأمن رقم598.[3]

ب/موقف أمريكا :

اتسم الموقف الأمريكي بالحياد في أكتوبر سنة 1980 م وذلك لاضطراب العلاقات الدبلوماسية الإيرانية الأمريكية بسبب قضية الرهائن ، واستغلت أمريكا الوضع بالتقرب من العراق في الحرب بتزويد الأسلحة والإمدادات الحربية [4]لإطالة أمد الحرب وقد أعلن ' "هنري كيسنجر'" بقوله : " هذه أول حرب في التاريخ نتمنى أن لا يخرج منتصراً ، وإنما أن يخرج الطرفان منهزمان " كذلك وصفها أحد المراقبين الغربيين بأنها " حرب

[1] **بريجينف ليونيد إيليش** :رجل دولة وسياسي سوفييتي شغل من عام 1964حتى1966 وشغل منصب سكرتير أول الحزب الشيوعي السوفييتي اصبح على راس كل من الحزب والدولة في اتحاد جمهوريات الاشتراكية السوفييتية .انظر:الكيالي عبد الوهاب،ج3،مرجع سابق،ص538.

[2] رسول فاضل،مرجع سابق،ص –ص60_61.

[3] حسن محمد،مرجع سابق،ص121.

[4] رسول فاضل ،مرجع سابق ،ص62

على طريقة المصارعة الرومانية القديمة التي لا يمكن أن تنتهي إلا بمصرع احد المتحاربين والإنهاك القاتل للمنتصر "[1] .

انطلاقاً من الآراء السابقة يظهر لنا ان أمريكا لا تطمح لانتصار أي طرف وذلك بهدف السيطرة على منطقة الخليج ، لأن انتصار دولة العراق القوية سيهدد المصالح الأمريكية الإسرائيلية في الشرق الأوسط بغض النظر عن انهيار إيران الذي سينتج عنه ظهور قوميات تطالب بالاستقلال والانفصال عن إيران، مما يفسح المجال للدعم السوفييتي ولتحقيق أهدفه كثفت من قواتها في مصر والمحيط الهندي لحماية إمدادات النفط عبر مضيق هرمز بحيث يمر 40% من احتياطات العالم البترولية .[2]

رسمت أمريكا استراتيجيات للاستمرار الحرب لعدة سنوات فقد شجعت إسرائيل على بيع السلاح لإيران ودعم فرنسا العسكري للعراق ، غير ان المناوشات العسكرية بين الطرفين غيرت موازين القوى فاستردت إيران منطقة خوزستان سنة 1982 م، من هنا تدخلت أمريكا بشكل مباشر لصالح العراق [3]في عهد" كارتر" قدمت أمريكا للسعودية طائرة الأواكس لإمداد العراق بالمعلومات عن القوات الإيرانية(1983 _ 1984 م) ،ففي سنة 1985م تطورت العلاقات التجارية والدبلوماسية بين أمريكا والعراق وذلك لزيادة التعاون العراقي مع الدول الحليفة لأمريكا (مصر ودول الخليج) ، وعملت على عقد صفقات الأسلحة مع إسرائيل ، باكستان ، كوريا الجنوبية[4].

ومن خلال ما سبق ذكره فإننا نقر بأن الاستنزاف العسكري والأضرار الناتجة عن الحرب وبروز المساعي لحل الأزمة العراقية جعل من أمريكا تبعث بفعالياتها للحث عن موقع إستراتيجي يمكنها من التغلغل في المنطقة وذلك باستغلال خيراتها ، الأمر الذي مهد للتواجد الغربي في الخليج، فالإمبريالية الأمريكية دولة انتهازية تتطلع لفرص التدخل غير المباشر في الدول، وهذا ما حدث في هذه الأزمة الإقليمية فمن البداية خطت خطى الدولة المساعدة التي تخدم مصالح الدولتين برسم استراتيجيات اقتصادية وأمنية إلا أن الأحداث لم تتغير بالرغم من امتداد الحرب ولم تحقق أهدفها الخفية بسبب توصل الدولتين إلى اتفاق سلمي.

من خلال دراستنا لفحوى الأسباب التي فجرت الحرب بين العراق وإيران فإننا يمكن القول بأن هذه الحرب لم تكن بالأمر الهين على البلدين ، فقدا نهكت قدراتهما العسكرية ، وذلك بمرورها بعدة مراحل

[1] خالد عبد العظيم ، مرجع سابق،ص83 .
[2] محمد حسن ،مرجع سابق،ص120 .
[3] خالد عبد العظيم ، مرجع سابق ،ص83 .
[4] رسول فاضل ،مرجع سابق،ص93 .

استنزفت فيها ثروات العراق وإيران ما جعل هذه الحرب تنعكس سلبا على الطرفان خاصة العراق الذي خرج مدانا لمعظم الدول، مما كان لها اثر على منطقة الخليج أيضا ، إذ ذاع صيتها في العالم فظهرت مختلف الدول تبدي موقفها اتجاه الحرب منها ما هو عربي ومنها دولي، الأمر الذي أثار اهتمام البعض من الدول لإنهائها و، استطاعت الوصول لحل الأزمة التي بلغت ذروتها لحد الخطورة .

الفصل الرابع: خيارات السلام والمبادرات الجزائرية لحل الأزمة.

المبحث الأول : الجهود الجزائرية لتسوية الأزمة

المبحث الثاني: تطور وساطة الجزائرية في الحرب العراقية الإيرانية.

المبحث الثالث:هيئة الأمم المتحدة وإدارة الأزمات.

الفصل الرابع: خيارات السلام والمبادرات الجزائرية لحل الأزمة.

تعتبر حرب الخليج الأولى من أكثر الحروب التي استنزفت فيها ثروات الخليج العربي، باعتباره قطبا أساسيا في الحرب خاصة البلدين المتحاربين (إيران والعراق) ، فقد سجلت ضمن القضايا العالمية المهمة حيث انتشر صداها عربيا و دوليا مما جعل الجزائر تلقي بثقلها في الإسراع لإيجاد حل للخلاف القائم ومناقشة القضية في مؤتمر القمة لدول الأعضاء في منظمة الأوبك بالجزائر، والذي خرج بتوقيع الاتفاقية المؤرخ لها في 6 مارس 1975 م والمعروفة باتفاقية الجزائر، التي تضمنت وضع حلول لمشكلة شط العرب،إضافة للدور الجوهري الذي لعبته هيئة الأمم من خلال مبدأ التدخل في حل النزاعات والصراعات ، حيث برز دورها بإقرار مجلس الأمم للقرار رقم 598 الذي أوقف القتال ومن هذا المنطلق نطرح التساؤل التالي: فيما تمثلت الجهود الجزائرية ووساطتها لحل الأزمة العراقية الإيرانية ما هو دور هيئة الأمم المتحدة اتجاه الحرب؟

المبحث الأول : الجهود الجزائرية لتسوية الأزمة.

تمثل الجزائر دوراً مميزاً في العلاقات الدولية بفضل قدراتها العسكرية و كفاءتها التحريرية التي مكنتها من التقدم لتشكيل مسار لرسم استراتيجيات السياسة الخارجية للجزائر بفعل المؤثرات البيئية ، ونظراً لذلك يمكن إبراز محددات لهذه السياسة والمتمثلة في وجود دعائم مختلفة المجالات.

1 أولا: دعائم ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

أ) الدعامة الاقتصادية .

هي الأساسيات المتمثلة في المورد البشري والعامل الطبيعي(الطاقة ،البترول) ، الذي يعتبر المورد الرئيسي للبلاد علماً أن هذه الدوافع تساعد الدولة على إقامة علاقة خارجية ناجحة ، كذلك تؤثر على قدراتها للدخول في سياسات سباق التسلح واختيار الأنظمة الخاصة به [1].

ب)_ الثقافة السياسية.

تعتبر هذه الثقافة أسلوباً خاصًا بالجزائر بطبيعته يمثل البعد الذاتي والاجتماعي للدولة ، ويساهم في إبراز مكانتها الدولية من خلال وضع التوجه العام للسياسة الخارجية، بالإضافة إلى الاختيارات المناسبة للدبلوماسيين ، فكل هذه الأبعاد مرآة للدستور الجزائري على أمل تطبيق القانون كما يلزم في دعم حركات

[1] –العايب سليم ،**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي** ، رسا لة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص ،العلوم السياسية،تحت إشراف بن عنتر عبد النور ،كلية الحقوق، جامعة الجاح لخضر –باتنة ، 2010-2011، ص14 .

التحرر في قضاياها العادلة ، ومثال ذلك دعمها للشعب الصحراوي في تقرير مصيره على أساس حفظ وبناء السلام الدولي[1]، فالجزائر لا تتنافى مع مبادئها السامية للحفاظ على أسس مصالحها الدولية .

ج)ـ النسق الدولي.

وهو من أهم المحددات للسياسية الخارجية ، إذ يساهم في بناء السياسة وتوثيق العلاقات الدولية في ظل نظام القطبية الثنائية لانتهاج سياسة المناورة والدعم المادي والدبلوماسي لقضايا التحرر.

د)مبادئ السياسة الخارجية .

انبثقت مبادئ السياسة الخارجية للجزائر من مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية كـ "هيئة الأمم المتحدة" و"الجامعة العربية "و"منظمة الوحدة الإفريقية" ، "حركة عدم الانحياز" ، ونص عليها الدستور الجزائري الحالي في الفصل السابع من الباب الأول ابتداء من المادة03 إلى المادة 86 تمحورت حول تحسين العلاقات الودية بين البلدين المتجاورتين وتطبيق مبدأ حسن الجوار ، غير أن الجزائر غيرت من صفة هذه المبادئ وأعطت طابع لها جزائري، مفاده مبدأ حسن الجوار الإيجابي، ودليل ذلك ما جاء في خطاب الرئيس الجزائري "الشاذلي بن جديد" في 20 سبتمبر 1980م أمام نواب مجلس الشعب ، مبيناً أن الجزائر دولة من المغرب العربي تتطلع إلى تحقيق مبدأ حسن الجوار الإيجابي الذي يهدف إلى تنمية السلم بين الدولة العربية ، على أساس التعمير والتطبيق الإيجابي ومن أهم المبادئ [2]:

1)ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار:

ولتجسيد هذا المبدأ على الدولة ألا تتخلى على حدودها السابقة للحفاظ على وحدتها وتماسكها القومي وقد انتهجت هذا المبدأ جراء أول نزاع حدودي بينها وبين المغرب،[3] وهذا ما يفسر سعي الجزائر إلى نشر السلام والوئام المدني .

2)مبدأ التعاون بين الدول المجاورة.

الهدف الأساسي من هذا المبدأ نشر ثقافة الحوار الإيجابي وتوطيد العلاقات الإقليمية ، بإبرام اتفاقيات ومعاهدات تعاون اقتصادي ،كالاتفاق الجزائري التونسي الذي أساسه تركيز الجهود على الوحدات الصناعية وإنجاز مشاريع لتحقيق التنمية .

---

[1]–محمد بوعشة ، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوي الصغري في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية –الإترية** ، ط1، دار الجيل ، بيروت ، 2004 ، ص15 .

[2]–العايب سليم ، مرجع سابق ، ص27 .

[3]– نفسه ، ص30.

3)دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها.

نصت المادة 92 من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري، على التضامن مع حركات التحرر من أجل التحرر السياسي والاقتصادي .

4 مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة.

عن طريق التمسك بفكرة السلم والبعد عن استعمال سياسة العنف، و هذا تفسير لما جاء به المبدأ الأول لميثاق الأمم المتحدة الذي يقضي بـ"ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة ، أما المبدأ الثاني فنص على اختيار الوسائل السلمية لفض النزاع بالمفاوضات والتسوية القضائية.[1]

ومن ثم فإن السياسة الخارجية للجزائر اتسمت بسمات إيجابية مستمدة من مسار الممارسة الدبلوماسية بعد الاستقلال ، بحيث عززت نشاطها المكثف في ظل الأزمات ، والتزمت أيضا بطابع الحياد الإيجابي منذ الاستقلال، وعملت على انتهاج نفس المبدأ على الساحة العربية والإفريقية.[2]

ثانيا: علاقات الجزائر بالعراق وإيران.

يعتبر النفط المورد الرئيسي للاقتصاد بالجزائر وأساس كل الفعاليات الداخلية لتحقيق الاكتفاء ومواجهة التحديات الخارجية.

أصبح البترول المحدد الفعلي لنتائج الأزمات والصراعات الحادة بين الدول ، فقد كان يمثل نسبة 57.8% سنة1970 م، وبسبب التأثر بأوضاع الشرق الأوسط ، والأوضاع الدولية والارتباط المباشر بمنظمة الأوبك للحافظ على استقرار الأسعار ، و زيادة الطلب لهذه المادة أدت إلى تصاعد الأزمات ، مما سبب في ارتفاع أسعار النفط لأول مرة بعد حرب 1973 م من طرف العرب ، بعد ذلك اتسمت بسمة التذبذبات في أوائل الثمانيات وعلى اثر حرب الخليج الأولى ارتفع إلى أربعين دولار للبرميل [3].

سارعت الجزائر إلى انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي أو ما يسمى بسياسة 'open door policies' للحفاظ على أسعار النفط، وقامت بتحريك الاستثمار ونزع الحواجز الجمركية لنقل البضائع والسلع ، لكن هذا النظام لا يقاس باقتصاد الجزائر لأنها في مواجهة تحديات تتمثل في منافسة المنتجين خارج منظمة الأوبك، بترشيد استهلاك الطاقة مع تطوير تكنولوجيا إنتاج بدائل النفط ، إلا أن للجزائر دور اًرئيساً

[1]–العايب سليم ،مرجع سابق، ص34 .

[2]–نفسه ، ص39 .

[3]مصطفى بودرامة ، **مداخلة بعنوان التحديات التي تواجه مستقبل النفط بالجزائر في المؤتمر العلمي** (التنمية المستدامة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشركة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف :يوم 07/–08 أفريل 2008 ، ص2

في منظمة الأوبك ، وذلك في طرح قرارات الالتزام بمبادئها على الدول المنضمة ، مع العلم أن العراق هو الوحيد الذي لا يلتزم بحصته النسبية[1].

إذا اعتمدت و الجزائر على منهاج الانفتاح الاقتصادي يؤدي بها ذلك إلى تدهور الاقتصاد الوطني ، لاعتمادها على بديل واحد ، وقد ينتج على ذلك أزمات اقتصادية ، بغض النظر عن الدول الأخرى التي لها بدائل اقتصادية فلا تتأثر به.

الصدمات النفطية التي تأثرت بها الجزائر.

1- أدى اندلاع الثورة الإيرانية سنة 1979م إلى ارتفاع أسعار البترول، ووصل البرميل إلى 36 دولار للبرميل في سنة1980م.

2 -ظل قطاع النفط الجزائري محتفظاً بدور القائد بين باقي قطاعات الاقتصاد، بحيث بلغت الموارد النفطية أكثر من 65% .[2]

وقد قامت من قبل بعقد اتفاقية سنة 1975م في السابق لتجاوز هذه التأثيرات ، بسبب دخول القوات الأجنبية في الشرق الأوسط بين العراق وإيران، و الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث 1971 م والحركة القومية الكردية في سنة1972م.[3]

ثالثا: اتفاقية الجزائر لسنة 1975 .

إن الاضطرابات والمشكلات السياسية قد تخلق صراعات إيديولوجية وأزمات، تشكل بؤرة حرب عصبية لا يمكنها أن تصل إلى حل وسط، لولا تدخل أطراف وسطاء لتوافق الطرفين بواسطة اتفاقية أو العمل على تجسيد مبدأ التشاور والتفاهم كما **قال الله عز وجل** : «**وإن طائفتين من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما** »**الآية 09 سورة الحجرات.**

والاتفاقية :مصطلح سياسي تقترب في مفهومها إلى المساعي الحميدة ، التي تهدف إلى تقريب وجهات النظر بين الطرفين ، وإقرارهما بمبدئية السلم لفض النزاع بوسيلة المفاوضات ، وطرح كل طرف مطالبه، وما يميز هذه المساعي أنه لا يلزم دول النزاع بقبول الاتفاقية أو التقيد بها، والداعي لتدخل طرف ثالث لحل أزمة

[1] مصطفى بودرامة، مرجع سابق، ص4.

[2] نفسه، ص2.

[3] فاضل رسول ، مرجع سابق ، ص23.

لكسب نفوذ في العلاقات الدولية [1]، وهذا ما ينطبق على اللجنة الثلاثية المتكونة من الجزائر والعراق وإيران هادفة لتسوية الشاملة .

فالوساطة الجزائرية هي الوسيلة السليمة المعترف بها دولياً، والمدونة على التوالي في المواثيق الدولية والنصوص الرسمية للدول ، كنشاط الأحزاب والمنظمات غير حكومية وتكون مشاركتها في المفاوضات بناءاً على برنامج مشروع لاقتراح مبادرات لاحتواء النزاع [2].

وأن هذا العمل الدبلوماسي له تأثير بارز على المنازعات الدولية، وهذا ما تؤكد عليه المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة بشأن حفظ السلم والأمن الدولي بوسائل التحقيق والتوفيق والتحكيم.[3]

وعليه فإن اتفاقية الجزائر تعتبر آخر اتفاقية بين طرفي النزاع اتسمت بمبادئ رسمية ، أبرمت هذه الاتفاقية على هامش المؤتمر الأول لمنظمة الدول المصدرة للنفط ، متمثلة في منظمة الأوبك بالجزائر بإشراف الرئيس "هواري بومدين ، في"6 مارس 1975 م وكانت هذه الاتفاقية بين ممثل العراقي "صدام حسين" نائب الرئيس "أحمد حسن البكر "وشاه إيران "رضا بهلوي" الذي اقتنع بالانتقال إلى الجزائر،وبهذا حققت الجزائر انتصاراً دبلوماسيا[4].(ملحق رقم 09)

حيث اتفق الأعضاء على مبدأ حسن الجوار ، وسلامة التراب الوطني، و حرمة الحدود المشتركة والالتزام بعدم التدخل في شؤون الدولتين ، ومن المبادئ التي توصل إليها الطرفان[5] :

–المادة 1: إجراء تخطيط نهائي لحدودهما البرية بناء على بروتوكول اسطنبول سنة 1913م ومحاضر لجنة تحديد الحدود 1914م.

المادة 2 : تحديد الحدود البرية على أساس تقاسم منطقة شط العرب ، و يشمل خط رسمي يسمى بخط التالوك[6] تطبيقاً لمبادئ القانون الدولي.

–وضع حد نهائي للمشكلة الكردية .

–إعادة الأمن والثقة المتبادلة على طول الحدود .

---

[1] –عبد العزيز العشاوي ، علي أبو هاني ، **فض النزعات الدولية بالطرق السليمة** ، ط1 ، الجزائر ، 2010 ، ص_ص28-29.

[2] –محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص14

[3] نفسه ، ص17.

[4] – محمد بوعشة ،مرجع سابق ، ص 134 .

[5] .لمزيد من الإطلاع انظر نص الاتفاقية في الملحق رقم (09)

[6] – عقيل سعيد محفوظ ، **الخرائط المتوازنة كيف رسمت الحدود في الشرق الأوسط**، دراسات سياسية ، مركز الأبحاث والدراسات مداد، دمشق ، 2016 ، ص 7 .

واعتبرت هذه الاتفاقية تسوية شاملة لا يحق للطرفين المساس بموادها.[1]

حققت الاتفاقية بعدا استراتيجياً في إحلال السلم والاستقرار بين الطرفين، بحيث أصبحت العلاقات وطيدة تسمح بالتعاون والتبادل في إطار تنظيم الملاحة البحرية وعقد الاتفاقيات الاقتصادية قد أعطى ذلك إيران قوة أكبر للسيطرة على الخليج لامتلاكه أكبر جزء من الحدود، وهذا ما سوف يخلق مشاكل مع دول الخليج أما بالنسبة للعراق فقد تخلص من الاضطرابات الكردية التي شكلت خطراكبيراً على العراق بفضل الدعم الإيراني وإسرائيل والولايات لهذه الجماعات ، لذلك تنازل العراق على حقوقه في شط العرب مقابل تخلي إيران على الدعم الكردي في شمال العراق [2].

عاد التوتر من جديد بين البلدين، فقام صدام حسين بتعزيز قواته وزيادة الإنفاق العسكري بدعم السوفيات في حين شهدت إيران تراجعاً نسبياً ، ما اعتبرها فرصة ذهبية لنقض المعاهدة بذريعة عدم تنفيذ إيران لبنود الاتفاقية [3].

توصل الطرفان إلى اتفاق سلمي بعد انتهاء الحرب سنة 1988 م ، وقد برز ذلك في الإعلان الرسمي لوزارة الخارجية للعراق في بيان رسمي يقر بإجراء مباحثات سياسية فنية بشأن منطقة شط العرب وفق المعاهدة الجزائرية 1975 م السابقة ، وبالفعل قد جرت المباحثات بين الوزير العراقي "هوشيار زيباري" والوزير الإيراني جواد ظريف في طهران مبدأها اختيار آليات لتسوية القضايا العالقة وتنظيم الملاحة لكلا البلدين[4].

ومن هنا يتضح أن سعي الجزائر لتوسط بين الطرفين ،كانت رغبتها في حل القضايا العالقة باعتبارها مؤسسة لحركة عدم الانحياز ، ورغم نجاحها في إقناع الطرفين للجلوس على طاولة المفاوضات وعقد اتفاقية سنة 1975م ، إلا أنها لم تتمكن هذه المرة من إجبار الطرفين على تنفيذها.

[1] – عبد الرحمان عبد الكريم عبد الستار العبيدي ، مرجع سابق ، ص42 .

[2] –فاضل رسول ، مرجع سابق ، ص 23 .

[3] –عبد الرحمان عبد الكريم عبد الستار ، مرجع سابق ،ص43.

[2] إياد الزاملي، **العراق وإيران يعيدان الملاحة بشط العرب بحسب اتفاقية الجزائر1975** م، موقع كتابات ،27 فيفري 2014 م،10:18 ،ص 1 .

المبحث الثاني : تطور وساطة الجزائرية في الحرب العراقية الإيرانية.

أولا: إستراتيجية تحقيق السلم.

في عهد الرئيس "الشاذلي بن جديد" وبعد فترة من انطلاق الحرب العراقية الإيرانية ناشدت الجزائر الطرفين بتوقف الحرب، وتدخلت لحل الأزمة العالقة باعتبار سياسة الجزائر تقوم على مبدأ الحياد الإيجابي والتوسط في حل المنازعات بهدف تحقيق الأمن الاستقرار.

كان أول تدخل للجزائر في النزاع العراقي الإيراني عند حدوث أزمة احتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين بسفارة الولايات في طهران ، مما أدى إلى اضطراب العلاقات الإيرانية الأمريكية نتيجة لذلك دعيت الجزائر للقيام بالوساطة بين البلدين ولشدة عداء الخميني لأمريكا تمسك بالمشكلة بذريعة عدم احترام الدبلوماسيين قوانين البلاد، والتدخل في الشؤون الداخلية لإطاحة بنظام الخميني، غير أن أمريكيا لم تستعمل القوة إزاء هذه المشكلة.[1] امتنانا للصداقة السابقة مع شاه إيران .

حاولت منظمة التحرير الفلسطينية التوسط ،لكن فشلت ووصل الأمر إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين طهران وواشنطن ، بحيث قامت الوساطة الجزائرية من طرف وزير خارجية الجزائر"محمد الصديق بن يحي "بمساعدة سفير الجزائر في طهران "عبد الكريم غريب" والممثل للجانب الأمريكي "رضا مالك"[2] وبالفعل نجحت الممارسات السليمة لرعاية المصالح الإيرانية بالولايات[3] ، وتم الإفراج عن المحتجزين لمدة 14 شهر من 1980 – 1981م يمثل عددهم 52 محتجز ، وأعلنت أمريكا عن تجميد أموال إيران وتحويلها إلى حساب جار بإنكلترا باسم البنك الجزائري .[4]

تيمناً للدور البارز الذي قامت به الجزائر للتوفيق بين إيران وأمريكا، فقد صرح الأمريكي "فرير " والمفاوض "وانكريست وفير" "warren chrlopher " بالمبادرات الجزائرية لحل الأزمة وقال في ذلك : "إن هذا النجاح لم يكن ممكناً دون مساعدة الجزائر ودبلوماسيها " وأعطيت الجزائر هدية تمثلت في 5 طائرات شحن ضخمة من نوع هيركول herwkle ، وهذا مؤشر على نجاح هذه الوساطة، ودليل العلاقات الإيرانية الجزائرية الجيدة، إلا أن إيران تجاوزت الأمر وتدخلت في شؤون الجزائر مع بداية الأزمة سنة 1991م، ما أدى

[1] –محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص135.

[2] **رضا مالك** :ولد في باتنة 1929 أحد الأعضاء المؤسسين لإتحاد العام للمسلمين الجزائريين، مدير صحيفة المجاهدين إبان حزب الاستقلال ، وزير الإعلام والثقافة 1977– 1979 وزارة الشؤون الخارجية 1993 . انظر المرجع بنجامين ستورا ، مرجع سابق ، ص 121.

[3] – محمد بوعشة ،مرجع سابق، ص137 .

[4] –هندي خليل ، مرجع سابق ، ص 178 ..

تراجع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عن سابق عهدها، لكنها استؤنفت في عهد الرئيس "عبد العزيز بوتفليقية "[1].

بعد حل أزمة الرهائن في فبراير ذهب وزير الخارجية الجزائرية"محمد الصديق بن يحي" إلى طهران للالتقاء بوزير الخارجية الإيراني "علي أكبر ولاياتي " ، لوضع إستراتيجيات للقيام بمفاوضات سرية وقد مارس محمد الصديق دور الوسيط المميز في النزاع العراقي الإيراني ،لكن المحادثات انقطعت بوفاة الوزير بن يحي الذي أسقطت طائرته على الحدود الإيرانية مع تركيا في 3 ماي 1982م ، وقالت إيران أن الطائرة اعترضت بصاروخ عراقي لكن صدام أنكر ذلك لأنه كان يسعى إلى حل سلمي.[2]

بدأت وساطة أخرى في سبتمبر بسفر وزير الخارجية الجديد "أحمد طالب الإبراهيمي " حامل رسائل دبلوماسية إلى إيران للالتقاء "بصدام حسين" ، وفي أواخر نوفمبر قابل ملك العربية السعودية "الشاذلي بن جديد"[3] في الجزائر للتوسط بين إيران إلا أن الاتفاق لم ينجح بسبب إصرار إيران والتشبث بآرائها ، وفي 26 نوفمبر اعترف رئيس مجلس الشورى "هاشمي رفسنجاني" بأن محادثات السلام تجري خلف الكواليس[4]. و تواصلت الدبلوماسية الجزائرية إلى غاية 1983 م تنتقل بين المد والجزر ولم تحقق أي اختراق بين الطرفين [5].

بالرغم من تعرض الجزائر لصدمة كبيرة نتيجة مقتل وزير خارجيتها إلا أنها واصلت الوساطة في ظل مبدأ التوفيق والقضاء على المشكلات العالقة لوضع حل سلمي يوفر الأمان.

ثانيا: انعكاسات الوساطة على طرفي النزاع.

في ظل التفاعلات الإيديولوجية القائمة بين العراق وإيران امتازت الدبلوماسية الجزائرية بمبدأ التحكيم العقلي لإرضاء الطرفين بصفتها دولة تؤمن بالأمن والاستقرار والمصالحة الوطنية ، بحيث أن لا يكون هناك عداء إسلامي عربي وما يوضح هذا مؤشرات اتفاقية الجزائرية سنة 1975م ، التي جسدت نوعاً من الاستقرار والتمسك بمبدأ العمل الدبلوماسي والحوار السياسي لتسوية الأزمة الشاملة .

وتعد اتفاقية الجزائر وإلغائها سببا رئيسيا لقيام الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت 8سنوات ،كما انعكس مسارها على الأحداث السياسية للبلدين ، وذلك بظهور أنظمة سياسية للبلدين والتي تمثلت في

---

[1]–محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص137.

[2]–خالد عبد العظيم ، مرجع سابق ، ص178.

[3] – **الشاذلي بن جديد** :في 1955 م انضم إلى جبهة التحرير الوطنية في الولاية الثانية تميزت سياسته بالتجدد ضمن الاستمرارية ،استمر علي الصعيد العربي بتأيد جبهة الصمود والتحدي ودولياً اتبع سياسة عدم الانحياز .انظر: الكيالي عبد الوهاب ، ج3 ، مرجع سابق ص 426 .

[4]–خالد عبد العظيم ، مرجع سابق ، ص179.

[5]–محمد حسن ، مرجع سابق ، ص228.

نظام الخميني وصدام حسين ومحاولة استغلال هذا الأخير للظروف والتغيرات الدولية والزعامة في المنطقة وضرب النظام في إيران وكافة الأنظمة العربية [1].

إن المنازعات الدولية والإقليمية ظاهرة ظهرت في عصرنا الحالي متعددة الأسباب ،فمن أخطرها تلك المتعلقة بالسيادة على الأقاليم ، بحيث يبرر كل طرف حقه على أساس قاعدة قانونية دولية معينة في مقابل رفض الطرف الآخر ذلك وتمسكه بموقف مغاير وعلى أساس قانوني مماثل له، فبناءا على ذلك تحلت و ساطات عدة لتخفف التوتر نسبيا في العلاقات الدولية والتي انعكست إيجابا على طرفي النزاع خاصة الوساطة الجزائرية.[2]

أما في بداية الثمانينات (1982-1983 م) وبعد اشتداد العمليات العسكرية استطاعت الجزائر أن تحققنجاحاً واسعاً في إقناع الجانب العراقي لوقف إطلاق النار، على خلاف إيران التي أصرت على مواصلة الحرب، مما أدى إلى العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر وإيران، عكس العراق الذي أصبح يؤمن بضرورة تدارك الوضع والعودة الى التعايش العربي الإسلامي .

إن اهتمام الجزائر بما يجري في العراق وإيران راجع لثرواتها النفطية وفعاليتها في منظمة الأوبك فهي تسعي جاهدة لتحقيق الأمن القومي ضمن حل المنازعات الدولية تحت إدارة ومبدأ التوفيق بين الطرفين ، ويظهر ذلك من اهتمامها بالقضية المالية والليبية الاريترية ، وهذا ما ساعدها على إبراز مكانتها الدولية واكتساب شرعية موافقة لمبادئها العامة .

المبحث الثالث:هيئة الأمم المتحدة وإدارة الأزمات.

تعتبر هيئة الأمم المتحدة من المنظمات العالمية التي تهتم بتسوية النزاعات بين الدول ،وفق المبادئ المتعلقة بها والتي من بينها مبدأ فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية، وكذا منع استخدام القوة والتهديد بها في العلاقات الدولية ،ما جعلها تمثل الوسيط الأمثل في إدارة الأزمات عن طريق إصدار قوانين ومواثيق تحد من استخدام السلاح .

[1] عبد الرحمان عبد الكريم عبد الستار العبيدي،مرجع سابق،ص31.

2 أحمد سي علي، **مبادئ ووسائل حل المنازعات الدولية حول السيادة علي الأقاليم في القضاء الدولي والتحكيم الدولي**،عدد 11 ،تصدر عن جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ،ص109.

أولا: هيئة الأمم المتحدة ومبادئها في الحرب والسلم.

إن المفهوم السائد لدى السياسيين هو أن المؤسسات الدولية هي مؤسسات غير محاربة تحاول بناء السلام بالعمل في مجال من المجالات المختلفة وقد اتفق العالم على إقامة عصبة الأمم بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى لإقامة سلام جراء تلك الحرب ، التي انتهت واكتوى بها العالم ثم أنشئت هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن عقب الحرب العالمية الثانية،لإقامة العدالة الدولية [1].

وتعتبر الفكرة التي تقوم عليها المنظمة أساسية في المفهوم الأمريكي الذي جاءت به الو.م.أ ورئيسها روزفلت في مواجهة كل من بريطانيا ورئيسها تشرشل وأمام هذه الأفكار تم التأكيد على الاتجاهات القائمة ،وفي أساسها إقامة منظمة دولية عالمية مشكلة من دول ذات سيادة مهمتها تحقيق الأمن الجماعي ،ففكرتها تتلخص في مبدأ العمل من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين [2].

وفي إطار سياسة الأمن الجماعي تلجأ الأمم المتحدة للعمل عن طريق تدخلات تقوم بها عادة قوات دولية عسكرية ،تظهر تحت تسميات وتشكيلات مختلفة حيث تعمل بالضرورة تحت لواء المنظمة وخارج السياسات الدولية الموحدة أو الانفرادية ،ومن أجل الحفاظ على شرعية هذه النشاطات العسكرية الهادفة لحفظ السلم والأمن الدوليين يجب على المنظمة القيام بالمهام المنوطة بها .

وعليه يمكن القول إنها بالضرورة يجب ان تخضع لنصوص ومواد الميثاق من حيث شروط مباشرتها ، وقد منح الميثاق لمجلس الأمن في ان يفحص أي نزاع دولي فإذا وجد أن هذا النزاع يهدد السلم العالمي فالمجلس في هذه الحالة يتخذ التدابير الواردة في الباب السابع من الميثاق لغاية تحقيق السلم ، أما إذا كان النزاع بين الدول لا يؤدي لتهديد الأمن والسلم ففي هذه المرحلة يصدر مجلس الأمن توصيات للدول المتنازعة لتسوية نزاعها بالوسائل السلمية [3].

فلهذا الغرض نصت المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي: يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يتعرض حفظ الأمن والسلم الدولي للخطر وان يلتمسوا حله عن طريق المفاوضات والتحقيق والوساطة والتحكيم والتسوية ،كما أقرت المادة على أن يلجأ الى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية في ان يقع عليها اختيارها والمفاوضات يجب أن تبدأ بحسن نية بصفتها أحد أهم الوسائل التي

[1] أمين هويدي،مرجع سابق ،ص87.

[2] عميمر نعيمة ،**دمقرطة منظمة الأمم المتحدة** ،ط1،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ،2007،ص_ص374_375،742_743.

[3] نفسه ،ص377.

تؤدي لتدخل المنظمات الدولية ، وقد أشار هذا الميثاق في الفصل السادس منه للتفاوض لأهم آليات حل المنازعات بالطرق السلمية .

اتخذ هذا الميثاق كقاعدة عامة في منع الحروب وفي نظرية الأمن الجماعي وألزم الدول بعدم استخدام القوة لفض النزاعات الدولية [1]، فاعتبرت هذه النصوص التي وردت في المواد المعمول بها في الميثاق قوانين أساسية عملت بها الهيئة .

بالرغم من سعيها لإصدار القوانين لمنع حدوث الأزمات، إلا أنها غالبا لم تتوفق في ذلك ، فتضرب القوانين عرض الحائط ، عندما تلجأ الأطراف المتنازعة للحل العسكري [2].

ثانيا :إصدار قرار مجلس الأمن رقم 598.

تتعلق عملية إصدار قرارات المنظمة الدولية باقتراح وإقرار وتنفيذ خاص بجهاز واحد من أجهزة هذه المنظمة، وفي ذلك يكون الجهاز حرا في تقدير البدء في عملية اتخاذ القرار ففي هذه العملية تولدت فكرة القرار [3]، ففيه يناقش المشروع وفيه يقرأ مصير المشروع إيجابا بإصدار القرار وسلبا برفضه [4] .

وأمام تراجع القوات الإيرانية في الحرب العراقية الإيرانية على مختلف الجهات وإحراز العراق نجاحات عسكرية كان أهمها تحرير جزيرة الفاو، عندها أعلنت إيران بتاريخ 1988/07/18م عن قبولها بتطبيق القرار الدولي رقم 598 الصادر بتاريخ 20جويلية1987م [5]، والذي جاء فيه :ي"عرب مجلس الأمن عن قلقه الكبير بشأن استمرار النزاع بين العراق وإيران ويعلن عن أسفه لاندلا ع تلك الحرب واستمرار ها وعن قلقه أمام إمكانية توسع رقعة النزاع، كما يطلب من إيران والعراق كأول إجراء في طريق الوصول لتسوية النزاعات عن طريق مفاوضات الوقف الفوري لإطلاق النار و توقيف جميع العمليات العسكرية برا وبحرا وجوا" [6] ..

---

[1] سهيل الفتلاوي ،**المنظمات الدولية** ،ط1،دار الفكر العربي للنشر ،بيروت ،2004،ص159.

[2] عبد العزيز العشاوي ،علي أبو هاني مرجع سابق،ص-ص19_101.

[3] **القرار**:نظرية في علم السياسة قائمة على أسلوب تحليلي يستعمله علماء السياسة لفهم الطريقة التي يعمل بها النظام السياسي ،أنظر الكيالي عبد الوهاب،مرجع سابق،ج4،ص774.

[4] حسن خليل ،**النظرية العامة والمنظمات العالمية** (البرامج والوكالات المتخصصة)،ط1،دار المنهل اللبناني، بيروت،2010،ص147.

[5] حرب علي إبراهيم ،مرجع سابق،ص100.

[6] زيدي مفيد ،مرجع سابق،ص- ص226_227

2حرب علي إبراهيم ،مرجع سابق،ص100.

3أبوغزالة عبد الحليم،مصدر سابق،ص218.

4إلياس سليم،مرجع سابق،ص261.

5الخزرجي نزار،مصدر سابق،ص485.

وتجاه هذه التطورات حدد الأمين العام للأمم المتحدة في تلك الفترة يوم 20اوت 1988م موعدا لوقف إطلاق النار البلدين، وطالب مجلس الأمن أيضا بإيقاف الأعمال العسكرية في البر والبحر والجو وانسحاب كل القوات للحدود الدولية المعترف بها دون أي تأخير ،كما طالب من سكرتير عام الأمم المتحدة إرسال فريق لمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار بالإضافة لتبادل الأسرى فور توقف الأعمال العسكرية وأمر هذا الأخير أن يناقش مع إيران والعراق موضوع تكليف لجنة لدراسة ومعرفة المسؤول عن الحرب وتقديم تقرير للسكرتير العام حيث طلب منه دراسة الاجتماع مرة أخرى لدراسة الخطوات اللازمة والضرورية لتنفيذ القرار[1].

وقد سبق وأن رفضت إيران قبول هذا القرار متهمة العراق ببدئها للحرب وترى إيران في قبولها للقرار يتعلق باعتراف العراق ببدئه بالحرب وكذا إقرار تعويضات لازمة لإيران، والتي وصلت قيمتها ل200مليار دولار إلا أن وقوف معظم الدول خلف العراق إثر الاضطرابات التي ارتكبها الحجاج الإيرانيون أثناء موسم الحج سنة1987م جعل إيران تقبل بالقرار رقم 598[2]، وأثناء اجتماع الخميني بالقيادات العسكرية للجيش الإيراني وقيادات حرسه عرض القادة الحالة التي وصلوا إليها في الحرب وعدم قدرة بقية قواتهم على الاستمرار في خوضها عندها اضطر للموافقة على القرار وإيقاف الحرب ، وقال كلمته المشهورة :"كنت أفضل أن أتجرع السم على أن أوافق على هذا القرار"، و، وافقت إيران على قرار598 وأعلنت ذلك في 18جويليةسنة1988 م في يوم 25أوت 1988م وبعد تنفيذ وقف إطلاق النار التقت في جنيف ثلاث وفود تمثل الدولتين المتحاربين وباشرت الأمم المتحدة أعمالها للاتفاق على حل المشكلات العالقة بين العراق وإيران[3]، وبناءا على قرار مجلس الأمن 598توقف القتال، واتخذت قوات حفظ السلام الدولية مواقعها للفصل بين القوات المتنازعة ، لكن المفاوضات بقيت مستمرة للبحث في حل الأسباب التي دعت لقيام الحرب[4]، و، وضع حد للحرب وتحول موازين القوى لصالح العراق سواء في القدرة القتالية أو في قدرة العراق على شل المجهود الحربي الإيراني مكنته من الحصول على أكبر قدر من الأسلحة كما مكنته من احتلاله مساحات من الأراضي الإيرانية[5].

وفي اعتقادنا أن القطرة التي أفاضت الكأس والتي ستحول دون وصول الطرفين إلى اتفاق والمتمثلة في الوضع في شط العرب ومصير اتفاقية الجزائر سنة 1975م، التي قام العراق بنقضها باعتبارها نقطة بداية

[1] أبو غزالة عبد الحليم ،مصدر سابق،ص218.
[2] إلياس سليم ،مرجع سابق ،ص261
[3] حرب علي إبراهيم،مرجع سابق،ص100.
[4] هويدي أمين، مرجع سابق،ص78.
[5] نفسه ،ص163.

الحرب بين البلدين فشكلت الحيلولة دون قيام الحرب، فكلا البلدين يتهم الآخر بالتعدي على مصالح الآخر الأمر الذي جعل إيران تتمسك برأيها وترفض قبولها للقرار الأممي إلا عن مضض .

إن طول أمد فترة الحرب العراقية الإيرانية وتأزم العلاقات بين الطرفين جعل العديد من الدول الصديقة تسعى جاهدة لإيجاد حل للأزمة والتوسط بين الطرفين، حيث بذلت جهود حثيثة لإنهاء الحرب وفي هذا الجانب فقد لعبت الجزائر دورا مهما في حل الأزمة الإيرانية العراقية وذلك من خلال:إبرامها اتفاقية الجزائر 1975م والتي حددت فيها شروط إلتزام الطرفين بمواد الاتفاقية، إضافة للجهود والمساعي التي قامت بها أثناء الحرب.

كما لايخفى علينا النظر للجهود الأمم المتحدة التى تركزت على حفظ السلم والأمن الدوليين ،و التمسك بالمواثيق و إصدارها لقرارات تندد باستعمال السلاح ،حيث أصدرت قرار مجلس الأمن الدولي رقم 598 الذي بموجبه تم الطرفين بالتراجع على وقف أطلاق النار و، اعتبر قرار أممي أنهيت بموجبه الحرب.

خاتمة

خـــاتمـة

بعد دراستنا لموضوع بحث حرب الخليج الأولى 1980 _ 1988 م توصلنا إلى النتائج الآتية :

تعود جذور الصراع العراقي الإيراني في الأصل إلى الصراع بين العرب والفرس ، وان حاول الطرفان عقد معاهدات عديدة لضبط العلاقات بينهما إلا أن تلك الاتفاقات في غالبها لم تنهي حالة الخلافات بين بينها .

لقد شكل الرفض العربي لقيام دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية ، الموقع الاستراتيجي للمنطقة ، إضافة إلى ما تميزت به منطقة الشرق الأوسط من خيرات طبيعية هائلة ، منطلقا للقوى الأجنبية في السيطرة على المشرق العربي بمختلف الوسائل والأشكال ، مستغلة في ذلك المشاكل الحدودية بين تلك الدول .

إن التعدد الطائفي والاثني في المشرق ، إلى جانب الاختلافات الإيديولوجية بين دوله خصوصا في ظل الحرب الباردة التي كان يعيشها العالم آنذاك ، سبب صراعات بين تلك الدول ، ما أدى الى خلق فجوة كان لها الأثر البالغ في اشتعال أزمات محلية وإقليمية من بينها حرب الخليج الأولى .

إن الأسباب المباشرة للحرب العراقية الإيرانية غير واضحة المعالم ، ولم تكن الخلافات الحدودية القديمة إلا سببا مفتعلا من قبل صدام حسين ، الأمر الذي يجعلنا نؤكد أن للتأثيرات الخارجية – خصوصا الأمريكية – دورا كبيرا في خلق الأزمة بين العراق و إيران .

لقد أدى ، صعود صدام حسين إلى هرم السلطة سنة 1979م ونجاح الثورة الإسلامية بإيران في نفس السنة ، إلى توتر العلاقات بين العرب والفرس ، خصوصا وإن الأخيرة كانت تسعى إلى تصدير ثورتها، ما شكل تهديداً مباشرا لأنظمة الخليج العربي الأمر الذي جعلها تعمل جاهدة لضرب إيران وتوريطها إقليمية ودفع العراق إلى استفزازها .

يعد النفط نقطة ارتكاز في منطقة الخليج لاحتواء المنطقة على اكبر احتاطي العالم ، ما أدى بالدول الغربية تهتم أكثر بمنطقة الخليج على اعتبار أن السيطرة عليها يعني بسط النفوذ على احد أهم مصادر الطاقة في العالم ، لذلك كان النفط المحرك الأساسي لهذه الأزمة وكل أزمات المنطقة .

تعتبر الحرب العراقية الإيرانية احد أطول الحروب في العالم الثالث ومنطقة الخليج ، نظرا لمشاركة القوى الرئيسة سواء في الصراع السياسي أو العسكري بطرق مباشرة أو غير مباشرة ، إضافة إلى أنها اشتملت إلى جانب المعارك البرية، معارك بحرية ، وقصف جوي استراتيجي .

لعبت الجزائر دورا كبير في تخفيف الصراع بين العراق و إيران وذلك من خلال اتفاق سنة 1975م الذي سعت من خلاله تقريب وجهات النظر بين البلدين ، كما ساهمت في المساعي الدبلوماسية من خلال

جهود وزير الخارجية محمد الصديق بن يحى لإيقاف القتال بين الطرفين ، حيث مثلت الوساطة حدثا بارزا في تاريخ العلاقات الدبلوماسية الجزائرية ، وسجل لها نجاحات على المستوى الدولي.

لعبت المنظمات الدولية دورا بارزا في إيجاد حل لهذه الأزمة ، من خلال الجهود الأممية عن طريق إصدار القرار 598 ، والقاضي بوقف إطلاق النار ، ووضع حد لحرب عبثية دفع ثمنها الشعبين العراقي و الإيراني .

لقد كان للحرب العراقية الإيرانية (1980- 1988م) انعكاسات مأساوية على منطقة الخليج العربي، حيث أدت إلى استنزاف خيرات البلدين وفسح المجال للتدخل الأمريكي و الأجنبي في العراق وباقي أقاليم المنطقة ، أما الجانب الإيراني فقد تمكن النظام الإسلامي الجديد في البلاد من تثبيت وجوده ، وأصبحت قوة اقتصادية وعسكرية في الشرق الأوسط .

التوصيات والاقتراحات.

بعد هذه الدراسة التي تميزت بتعقيد المسائل الإيديولوجية والحدودية والصراعات استوجبت تدخل الأطراف العربية والدولية ، التي استطاعت أن تحقق نوعاً من الاستقرار والأمن في سنة 1988م ونظراً لذلك يمكننا أن نضع بعض الآفاق المستقبلية للحفاظ على أمن الدولتين ومنطقة الخليج .

باعتبار العراق وإيران دولتان إسلاميتان فلابد على الطرفان أن لا ينحاز إلى الاتجاهات المعاكسة للإسلام.

-اعتبرت الاتفاقية الجزائرية سنة 1975 م رمزا للتوازن بين العراق وإيران فلو سار الطرفان على نهجها لما انفجرت هذه الأزمة التي أودت بالملايين والخسائر لكلا الطرفين.

-لابد من وضع قانون عام لاستغلال ثروات مناطق الخليج كي لا يحدث صراع حدودي بين الدول .

-كان على العراق وإيران اكتساب ثقة متبادلة لحفظ المصالح الاقتصادية خاصة في منطقة شط العرب.

التسليح نعمة ونقمة على إيران والعراق من خلال اكتساب البلدين الخبرة العسكرية فكان عليهما الإتحاد في مجال التسليح لاكتساب الخبرة من إيران باعتبارها أكبر دولة منتجة للبترول، بغض النظر عن التجاءها إلى أمريكا أ و الإتحاد السوفياتي اللذان استغلا ظروف البلدين لخدمة مصالحهما.

-اكتسب الجزائر مكانة دولية لقيامها بدور نشر السلم والأمن بين الدولتين في بعض الفترات، فعليها أن تتواصل في هذا المجال السياسي الدبلوماسي وهذا ما يساعدها على إنتاج بدائل أخرى تسمح لها بلعب دورا أساسيا في العلاقات الدولية.

الملاحق

الملحق رقم 01

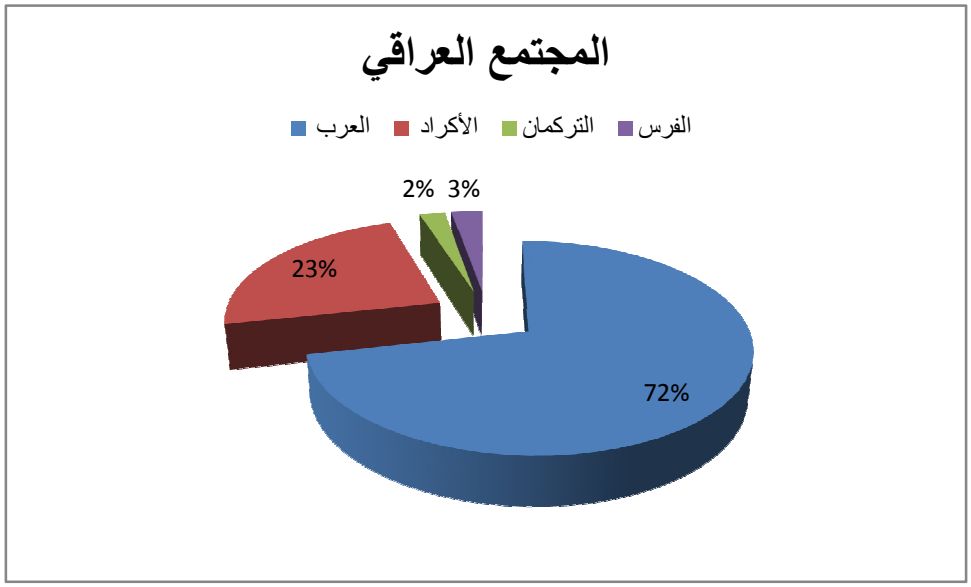

الملحق رقم 02

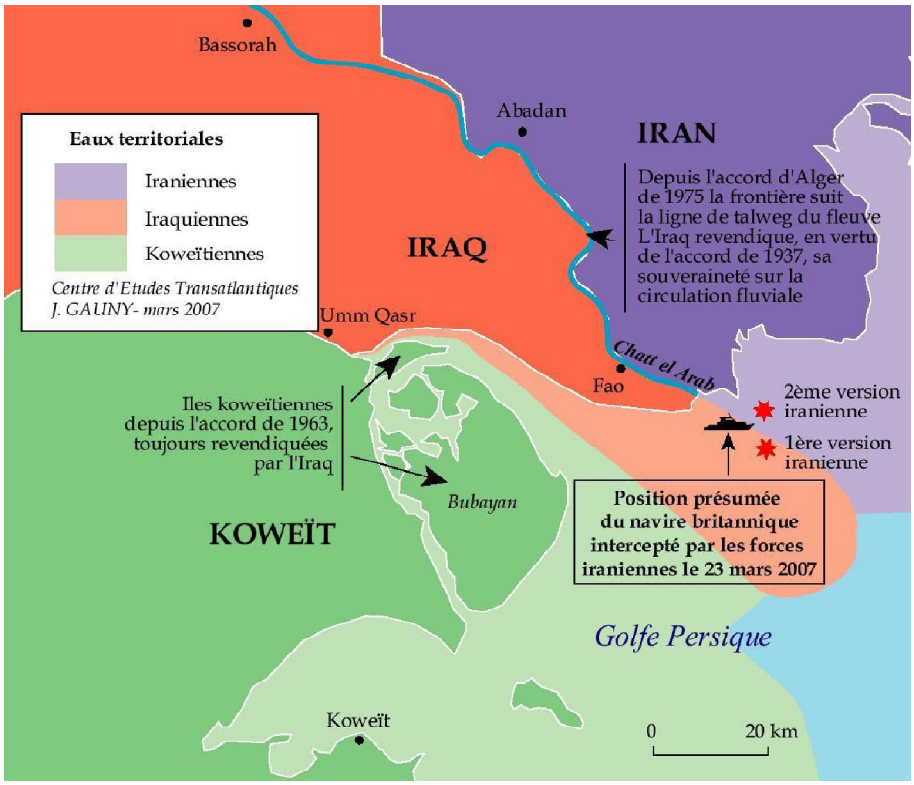

خريطة تبين الحدود العراقية الايرانية الكوتيية ومنطقة شط العرب

-GaùnY، centre d etùdes، transatlantiques-mars،2007

الملحق رقم 03 : موزاين القوى العسكرية للعراق وإيران

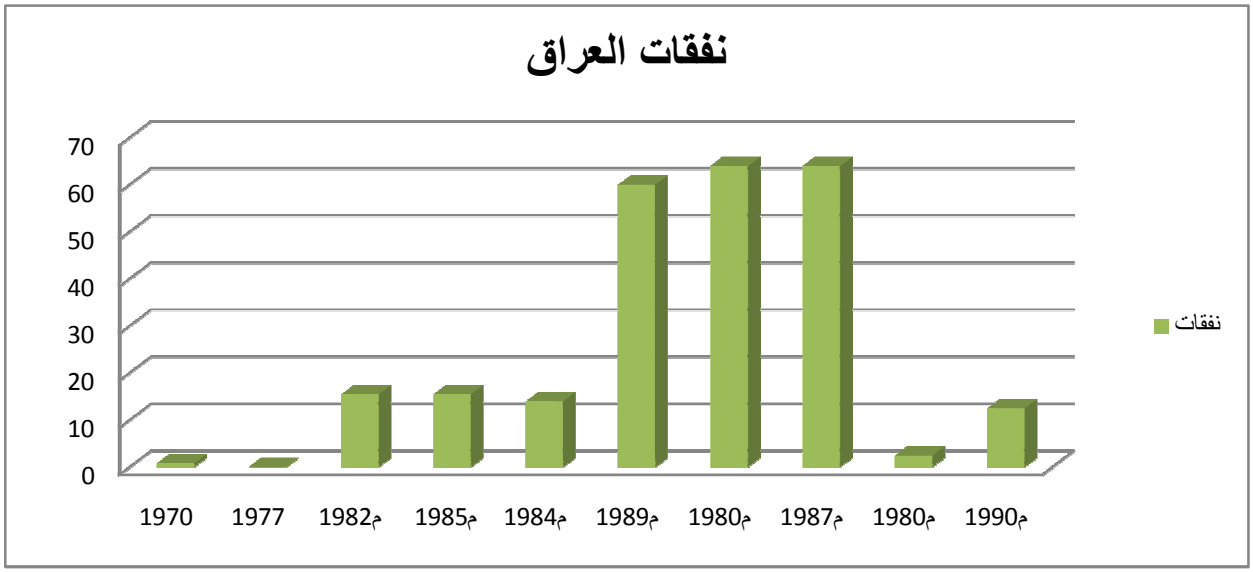

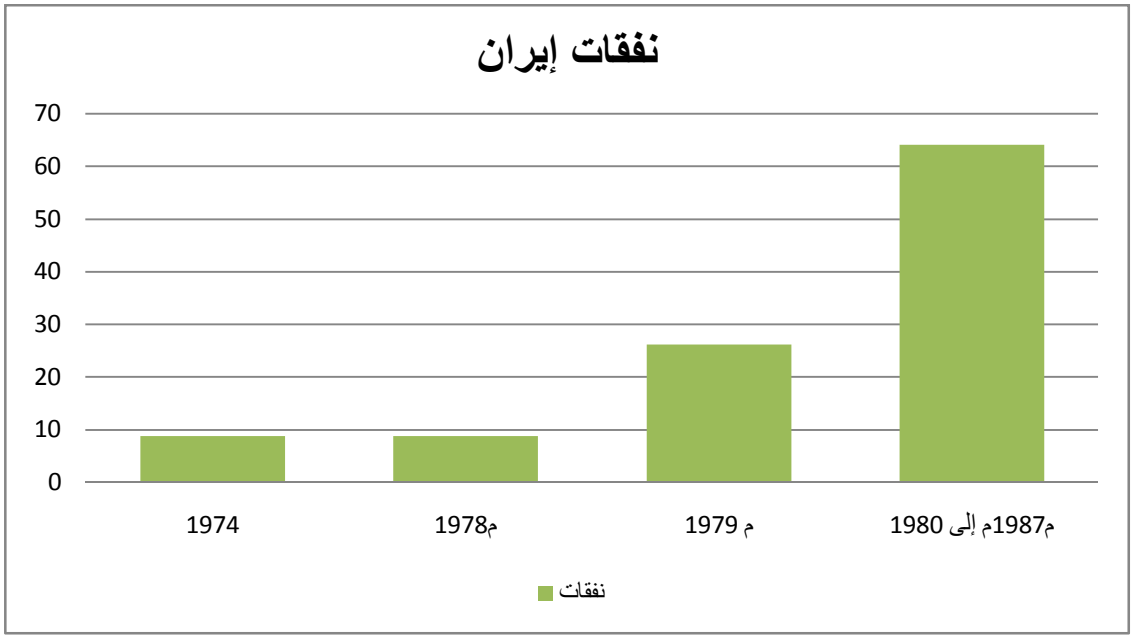

الملحق رقم 05 :

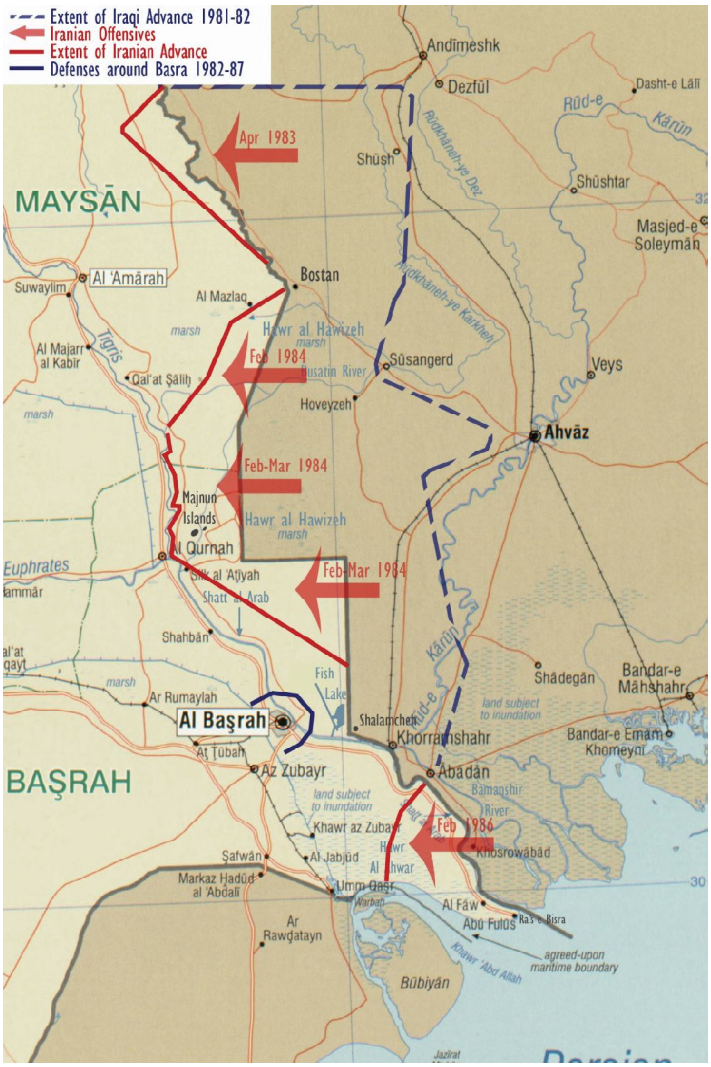

الهجمات الايرانية 1981–1982 **الهجمات العراقية 1980**

Kevin, woode et al.saddams' generals, « prespecitve of the iran – iraq war, »institue for defence analyses alexandri, 2011.pb3-4

الملحق رقم 06

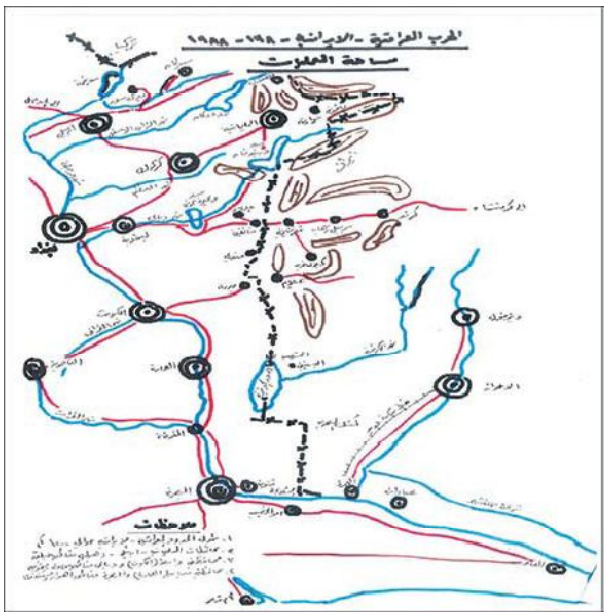

خريطة تبين ساحة العمليات في الحرب العراقية الإيرانية.

نزار الخزرجي عبد الكريم فيصل ، مصدر سابق ، ص191 .

الملحق رقم 07

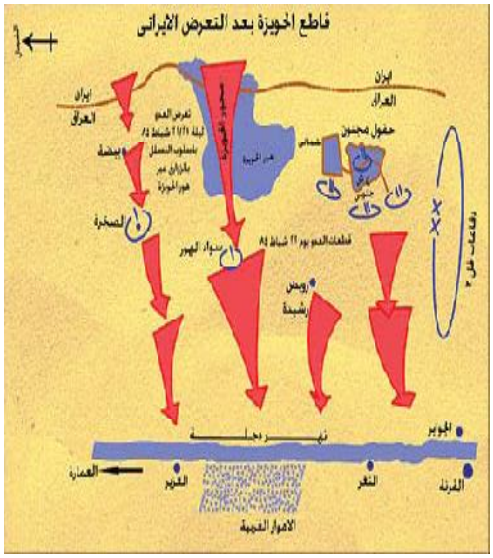

معركة هور الحويزة في فبراير م1984ص275

نزار الخزرجي عبد الكريم فيصل ، مرجع سابق،ص275

الملحق رقم 08

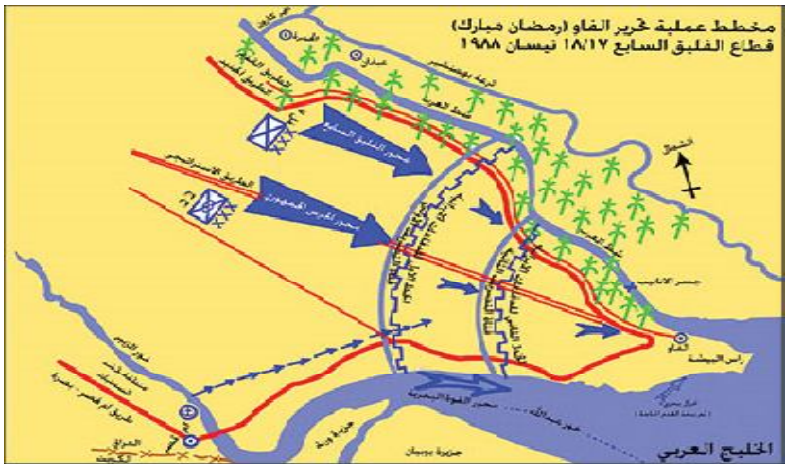

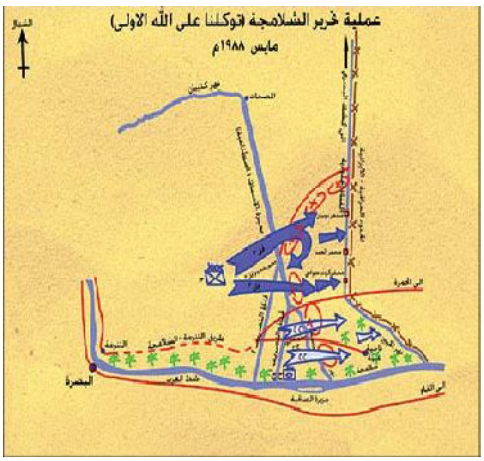

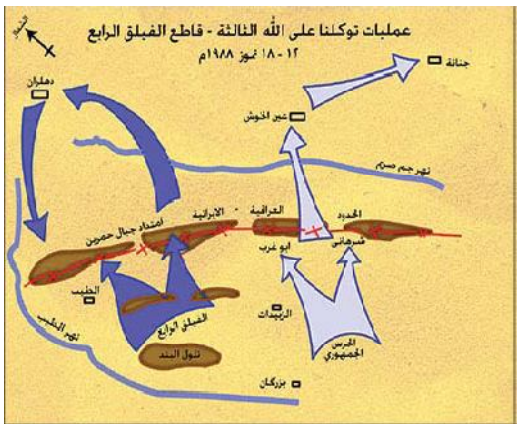

عمليات التحرير الكبري في المرحلة الأخيرة من الحرب 1988 ص388—425-

. نزار الخزرجي عبد الكريم فيصل ، مرجع سابق، ص 388-425-426

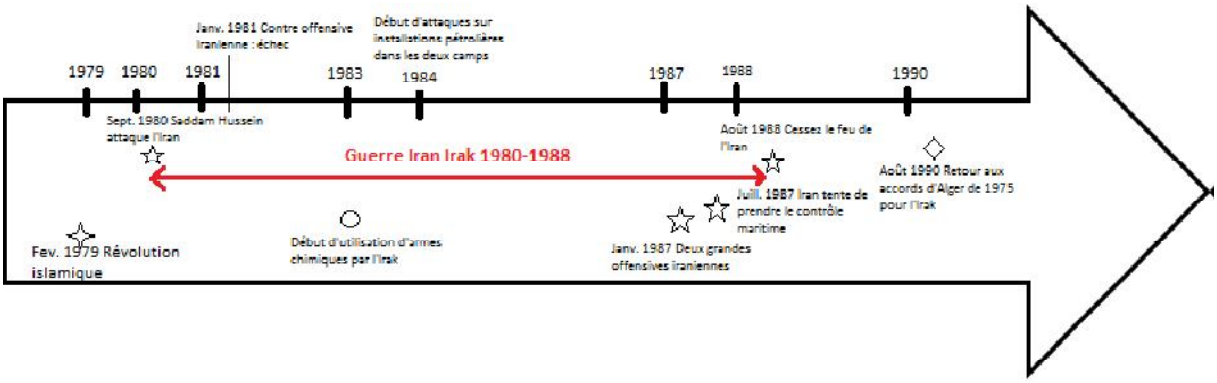

منحني بياني يمثل سير الأحداث الكبرى في الحرب العراقية الإيرانية

j-GaùnY، centre d etùdes، transatlantiques-mars،2007

الملحق رقم 09: اتفاقية الجزائر 1975 م.

الملحق رقم (٥١)

نصوص إتفاقية الجزائر بين الحكومتين الإيرانية والعراقية والتي وقعت عام ١٩٧٥

أولاً: نص إتفاقية الجزائر ٦ آذار/ مارس ١٩٧٥

ثانياً: معاهدة الحدود العراقية-الإيرانية (١٩٧٥) والبروتوكولات الملحقة بها والخاصة بالحدود البرية والنهرية وأمن الحدود.

ثالثاً: نصوص الرسائل المتبادلة بين وزيري الخارجية العراقي والإيراني

أولاً: نص إتفاقية الجزائر

"تطبيقاً لمبادىء سلامة التراب وحرمة الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية قرر الطرفان السامیان المتعاقدان:

١- إجراء تخطيط نهائي لحدودهما البرية، بناءً على پروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣م ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤م.

٢- تحديد حدودهما البرية حسب خط "التالوك" (وهو خط وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة عند خفض المنسوب إبتداءً من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية في شط العرب حتى البحر)(*).

٣ بناءً على هذا يعيد الطرفان الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ويلتزمان بإجراء رقابة مشددة وفعالة على حدودهما، وذلك من أجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت.

٤- إتفق الطرفان على إعتبار هذه الترتيبات المباشرة أعلاه كعناصر لاتتجزأ لحل شامل، وبالتالي فإن أيّ مساس بإحدى مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح إتفاق الجزائر، وسيبقى الطرفان على إتصال دائم مع الرئيس هواري بومدين الذي سيقدم عند الحاجة معونة الجزائر الأخوية من أجل تطبيق هذا القرار. ويعلن الطرفان رسمياً أن المنطقة يجب أن تكون في مأمن من أيّ تدخل خارجي.

* التالوك- كلمة ألمانية مكونة من قسمين Thal بمعنى الوادي، وWeg، فيكون معناها طريق الوادي، وقد أصبح Thalweg مصطلحاً دولياً لحفظ مجرى المياه الوسطى، أو التيار الذي يتوسط مجرى النهر. عبدالرزاق الحسني- تاريخ الوزارات العراقية، ج٥، بغداد ١٩٨٨، ص٢٤.

نص اتفاقية الجزائر : 06 مارس 1975

www.koord.com-bazani-700-715

تابع

ثانياً: معاهدة الحدود العراقية - الإيرانية للسنة ١٩٧٥

نصوص معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين العراق وإيران والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها ، والخاصة بالحدود البرية والنهرية وأمن الحدود . (*)

وكان قد وقع على هذه النصوص في بغداد يوم ١٣ حزيران/ يونيو عام ١٩٧٥ عن العراق الدكتور سعدون حمادي وزير الخارجية، وعن إيران السيد عباس خلعتبري وزير الخارجية، كما وقعها السيد عبدالعزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر. وفيما يلي نصوص معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين العراق وإيران:

- إن رئيس الجمهورية العراقية وصاحب الجلالة الامبراطور شاهنشاه إيران بالنظر الى الإرادة المخلصة للطرفين المعبر عنها في إتفاقية الجزائر في آذار/ مارس ١٩٧٥ في الوصول الى حل نهائي وذائم لجميع الوسائل العلقة بين البلدين: وبالنظر إلى أن الطرفين قد أجريا إعادة التخطيط النهائي لحدودهما البرية على أساس بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ ومحاضر جلسات تومبسيون تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ في حدودهما النهرية حسب خط التالوك، وبالنظر إلى روابط الجوار التاريخية والدينية والثقافية والحضارية القائمة بين شعبي العراق وإيران ولرغبتهما في توطيد روابط الصداقة وحسن الجوار، وتعميق علاقاتهما في الميادين الإقتصادية والثقافية، وتنمية العلاقات بين أبناء الشعبين ورفعها إلى مستوى أفضل على أساس مبادىء سلامة الإقليم وحرمة الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. ولعزمهما على العمل لإقامة عهد جديد من العلاقة الودية بين العراق وإيران على أساس الإحترام الكامل للإستقلال الوطني ومساواة الدول في السيادة ولإيمانها بهذه الصفة في تطبيق المبادىء وتحقيق الأهداف والأغراض المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، فقد قررا عقد هذه المعاهدة وعيّنا مندوبيهما المفوضين.

رئيس الجمهورية العراقي: سيادة سعدون حمادي وزير خارجية العراق

صاحب الجلالة الإمبراطورية شاهنشاه إيران: سيادة عباس خلعتبري وزير خارجية إيران

اللذين بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما التام ووجداها صحيحة ومطابقة للأصول إتفقا على الأحكام التالية:

المادة الأولى: يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان ان الحدود الدولية البرية بين العراق وإيران هي تلك التي أجري اعادة تخطيطها على الأسس وطبقاً للأحكام التي تضمنها بروتوكول الحدود البرية وملاحق البروتوكول المذكور آنفاً المرفقة بهذه المعاهدة.

المادة الثانية: يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان ان الحدود الدولية في شط العرب هي

(*) هذه النصوص لم يطلع عليها معظم دول العالم.

٧٠١

تابع

تلك التي اجري تحديدها على الأسس وطبقاً للأحكام التي تضمنها بروتوكول تحديد الحدود النهرية وملاحق البروتوكول المذكور آنفاً بهذه المعاهدة.

المادة الثالثة: يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بأن يمارسا على الحدود بوجه دائم رقابة صارمة وفعالة لغرض وقف جميع التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت، وذلك على الأسس وطبقاً للأحكام التي تضمنها بروتوكول الأمن على الحدود الملحق بهذه المعاهدة.

المادة الرابعة: يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان أن أحكام البروتوكولات الثلاثة، وملاحقها المذكورة في المواد ١ و٢ و٣ من هذه المعاهدة والملحقة بها والتي تكون جزء لايتجزأ منها هي أحكام نهائية ودائمة وغير قابلة للخرق لأي سبب كان وتكون عناصر لاتقبل التجزئة لتسوية شاملة وبالتالي فإن أيّ مساس بأي من مقومات هذه التسوية الشاملة يتنافى بداهة مع روح إتفاق الجزائر.

المادة الخامسة: في نطاق عدم المساس بالحدود والإحترام الدقيق لسلامة الإقليم الوطني للدولتين... يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان ان خط حدودهما البري والنهري لايجوز المساس به وانه دائمي ونهائي.

المادة السادسة:

١- في حالة حصول خلاف يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة وملاحقها فإن هذا الخلاف سيحل في إطار الإحترام الدقيق لخط الحدود العراقية الإيرانية المبيّن في المواد الأولى والثانية المنوه عنها أعلاه مع مراعاة الحفاظ على أمن الحدود العراقية-الإيرانية طبقاً للمادة ٣.

٢- سيحل هذا الخلاف من جانب الأطراف السامية في المرحلة الأولى عن طريق المفاوضات الثنائية المباشرة خلال فترة شهرين إعتباراً من تاريخ تقديم طلب احد الطرفين.

٣- وفي حالة عدم إتفاق الأطراف السامية المتعاقدة تلجأ خلال مدة ثلاثة أشهر الى طلب المساعي الحميدة لدولة ثالثة.

٤- في حالة رفض أحد الطرفين اللجوء الى المساعي الحميدة أو فشل إجراءاتها فإن الخلاف يصار الى حله عن طريق التحكيم... خلال مدة لاتزيد عن الشهر إعتباراً من تاريخ الرفض أو الفشل.

٥- في حالة عدم إتفاق الطرفين الساميين المتعاقدين حول إجراءات التحكيم فيحق لأحد الطرفين الساميين المتعاقدين اللجوء خلال خمسة عشر يوماً التي تلي عدم الإتفاق الى محكمة تحكيم... ولغرض تشكيل محكمة التحكيم لحل كل خلاف فإنّ على كل من الطرفين الساميين المتعاقدين تعيين أحد رعاياه محكماً وسيختار هذان المحكمان محكماً

تابع

أعلى... وفي حالة عدم تعيين الطرفين الساميين المتعاقدين محكميهما خلال فترة شهر من تاريخ إستلام احد الطرفين إشعاراً من الطرف الآخر بطلب التحكيم أو في حالة عدم توصل المحكمين الى إتفاق حول اختيار المحكم الأعلى قبل نفاذ نفس المدة المذكورة فان للطرف السامي المتعاقد الذي كان قد طلب التحكيم الحق في دعوة رئيس محكمة العدل الدولية الى تعيين المحكمين أو المحكم الأعلى طبقاً لإجراءات محكمة التحكيم الدائمة.

٦- لقرار محكمة التحكيم الدائمة صفة الإلزام والتنفيذ بالنسبة لكلا الطرفين المتعاقدين الساميين.

٧- يتحمل كل من الطرفين الساميين المتعاقدين نفقات التحكيم مناصفة.

المادة السابعة: تسجل هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها طبقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

المادة الثامنة: يصادق كل من الطرفين الساميين المتعاقدين على هذه المعاهدة والبرتوكولات الثلاثة الملحقة بها طبقاً لقانونه الداخلي.

تدخل هذه المعاهدة والبرتوكولات الثلاثة الملحقة حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق الذي سيتم في طهران. وبنا- عليه فان الطرفين المفوضين من قبل الطرفين الساميين المتعاقدين قد وقعا هذه المعاهدة والبرتوكولات الثلاثة الملحقة.

كتب في بغداد في ١٣ حزيران ١٩٧٥م

عباس علي خلعتبري وزير خارجية إيران- سعدون حمادي وزير خارجية العراق-

لقد تم التوقيع على هذه المعاهدة والبرتوكولات الثلاثة الملحقة بها بحضور سيادة عبدالعزيز بوتفليقة عضو مجلس الثورة وزير خارجية الجزائر.

برتوكول تحديد الحدود النهرية

طبقاً لما تقرر في بلاغ الجزائر في ٦ آذار ١٩٧٥، اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام التالية:

المادة الأولى: يؤكد الطرفان المتعاقدان ويعترفان بأن تحديد الحدود النهرية الدولية بين العراق وإيران في شط العرب قد أجري حسب خط التالوك من قبل اللجنة المختلطة العراقية- الإيرانية- الجزائرية على أساس ما يلي:

١- برتوكول طهران المؤرخ في ١٧ آذار ١٩٧٥.

٢- محضر إجتماع وزراء الخارجية، في بغداد في ٢٠ نيسان ١٩٧٥ والذي وافق، ضمن أمور أخرى، على محضر اللجنة المكلفة بتحديد الحدود النهرية والموقع على ظهر الباخرة العراقية (الثورة) في شط العرب في ١٦ نيسان ١٩٧٥.

تابع

٣- الخرائط المائية المشتركة التي، بعد التحقق منها في المكان وتصحيحها ونقل الإحداثيات الجغرافية لنقاط مرور خط الحدود في سنة ١٩٧٥ على تلك الخرائط وقع عليها الفنيون المختصون بعلم المياه من اللجنة الفنية المختلطة ووثقها بالإمضاء المصدق رؤساء وفود العراق وإيران والجزائر في اللجنة، ان الخرائط المذكورة آنفاً والمذكورة أدناه قد ألحقت بهذا البرتوكول وتكون جزءً لايتجزأ منه:

خريطة رقم (١): مدخل شط العرب، رقم ٣٨٤٢ المنشورة من قبل الأميرالية البريطانية.

خريطة رقم (٢): السد الداخلي إلى نقطة كبدا رقم ٣٨٤٣ المنشورة من قبل الأميرالية البريطانية.

خريطة رقم (٣): نقطة كبدا إلى عبادان، رقم ٣٨٤٤ المنشورة من قبل الأميرالية البريطانية.

خريطة رقم (٤): عبادان الى جزيرة أم الطويلة رقم ٣٨٤٥ المنشورة من قبل الأميرالية البريطانية.

المادة الثانية:

١- يتبع خط الحدود في شط العرب التالوك، أي خط وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة عند أخفض منسوب لقابلية الملاحة، ابتداء من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين العراق وإيران في شط العرب حتى البحر.

٢- ان خط الحدود المعرف على الوجه المذكور في الفقرة الأولى أعلاه، يتغير مع التغيرات التي يرجع أصلها الى أسباب طبيعية في المجرى الرئيسي الصالح للملاحة، ولايتغير خط الحدود بالتغييرات الأخرى مالم يعقد الطرفان المتعاقدان إتفاقاً خاصاً لهذا الغرض.

٣- يجري التحقق من التغيرات المذكورة في الفقرة (٣) في أعلاه بصورة مشتركة من قبل الأجهزة الفنية المختصة للطرفين المتعاقدين.

٤- في حال إنتقال مجرى شط العرب أو مصبه بسبب ظواهر طبيعية وأدى ذلك الإنتقال الى تغير في العائدية الوطنية لإقليم الدولتين المختصتين أو الأموال غير المنقولة، أو المباني أو غيرها فإن خط الحدود يستمر على كونه في التالوك طبقاً لما نصت عليه الفقرة (١) في أعلاه.

٥- مالم يقرر الطرفان بإتفاق مشترك بأن خط الحدود يجب أن يتبع من الآن فصاعداً المجرى الجديد، يجري إعادة المياه، على نفقة الطرفين، الى المجرى كما كان عليه في سنة ١٩٧٥ طبقاً لما هو مشار اليه في الخرائط الأربع المشتركة والمنصوص عليها في الفقرة (٣) من المادة الاولى في أعلاه، إذا ما طلب ذلك أحد الطرفين خلال السنتين اللتين

تابع

تعقبان اللحظة التي تحقق فيها الإنتقال – على يد أحد الطرفين، وفي غضون ذلك يحتفظ الطرفان بحقوقهما في الملاحة وفي الإنتفاع من الماء في المجرى الجديد.

المادة الثالثة:

١- ان الحدود النهرية في شط العرب بين العراق وإيران، كما جاء تعريفها في المادة الثانية في أعلاه قد رسمت بالخط المبين في الخرائط المشتركة المذكورة في الفقرة (٣) من المادة الأولى في أعلاه.

٢- اتفق الطرفان المتعاقدان على إعتبار ان نقطة انتهاء الحدود النهرية تقع على خط مستقيم يوصل بين نهايتي الضفتين وعند مصب شط العرب في أخفض مستوى للجزر (أخفض مستوى للماء بالحساب الفلكي). وقد نقل رسم هذا الخط المستقيم على الخرائط المائية المشتركة المذكورة في الفقرة (٣) من المادة الأولى في أعلاه.

المادة الرابعة: ان خط الحدود المعرف في المواد (١) و(٢) و(٣) من هذا البروتوكول يحدد كذلك بإمتداد عمودي المجال الجوي باطن الأرض.

المادة الخامسة: يؤلف الطرفان المتعاقدان لجنة مختلطة عراقية – إيرانية لتسوي خلال مدة شهرين وضع الأموال غير المنقولة والمباني والمنشآت الفنية أو غيرها، التي قد تتغير تبعيتها الوطنية نتيجة لتحديد الحدود النهرية العراقية – الإيرانية، اما بطريق التخالص واما بطريق التعويض واما بصيغة اخرى مناسبة، وذلك لتجنيب أيّ مصدر للنزاع.

المادة السادسة: بالنظر الى إنجاز أعمال المسح في شط العرب ووضع الخريطة المائية المشتركة المذكورة في الفقرة (٣) من المادة الأولى في أعلاه، فقد إتفق الطرفان المتعاقدان على إجراء مسح جديد مشترك لشط العرب مرة كل عشر سنوات إعتباراً من تاريخ توقيع هذا البرتوكول، غير ان لكل من الطرفين الحق في أن يطلب القيام بمسوحات جديدة تجري بصورة مشتركة قبل إنتهاء مدة العشر سنوات.

يتحمل كل من الطرفين المتعاقدين نصف نفقات المسوح.

المادة السابعة:

١- تتمتع السفن التجارية والحكومية والعسكرية للطرفين المتعاقدين بحرية الملاحة في شط العرب، وأياً كان الخط الذي يحدد البحر الإقليمي لكل من البلدين في جميع أجزاء القنوات الصالحة للملاحة الكائنة في بحر إقليمي والمؤدية إلى مصب شط العرب.

٢- تتمتع السفن المستخدمة لأغراض التجارة والتابعة لبلاد ثالثة بحرية الملاحة في شط العرب على قدم المساواة وبلا تمييز، وأياً كان الخط الذي يحدد البحر الإقيمي لكل من

تابع

البلدين في جميع أجزاء القنوات الصالحة للملاحة الكائنة في بحر إقليمي والمزدية إلى مصب شط العرب.

٣- يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين أنْ يأذن بدخول شط العرب للسفن العسكرية الأجنبية لزيارة موانيه بشرط أنْ لاتعود هذه السفن لبلد في حالة المشاركة في حرب، أو نزاع مسلح أو حرب مع أحد الطرفين المتعاقدين، وعلى أنْ يجري تبليغ سابق الى الطرف الآخر في مدة لاتقل عن ٧٢ ساعة.

٤- يمتنع الطرفان المتعاقدان في جميع الأحوال عن الإذن بدخول شط العرب للسفن التجارية العائدة لبلد في حالة المشاركة في حرب أو نزاع مسلح، أو حرب مع احد الطرفين.

المادة الثامنة:

١- يجري وضع القواعد المتعلقة بالملاحة في شط العرب من قبل لجنة مختلطة عراقية- إيرانية حسب مبدأ الحقوق المتساوية في الملاحة للدولتين.

٢- يؤلف الطرفان المتعاقدان لجنة لوضع القواعد المتعلقة بمنع التلوث والسيطرة عليه في شط العرب.

٣- يؤلف الطرفان المتعاقدان لجنة مهمتها عقد إتفاقات لاحقة في شأن المسائل المذكورة في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة.

المادة التاسعة: يعترف الطرفان المتعاقدان بأن شط العرب هو بصورة رئيسية طريق للملاحة الدولية، ولذلك فإنهما يلتزمان بالإمتناع عن كل إستغلال من شأنه أن يعيق الملاحة في شط العرب والبحر الإقليمي لكل من البلدين في جميع أجزاء القنوات الصالحة للملاحة الكائنة في البحر الإقليمي والمزدية الى مصب شط العرب.

كتب في بغداد في ١٣ حزيران ١٩٧٥م

عباس علي خلعتبري- وزير خارجية إيران، سعدون حمادي - وزير خارجية العراق، وقع بحضور سيادة عبدالعزيز بوتفليقة عضو مجلس الثورة وزير خارجية الجزائر.

بروتوكول إعادة تخطيط الحدود البرية

طبقاً لما تقرر في بلاغ الجزائر المؤرخ في ٦ آذار ١٩٧٥، اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام التالية:

المادة الأولى:

أ-

١- بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ ومحاضر جلسات لجنة تحديد الحدود التركية

تابع

الفارسية لسنة ١٩١٤.

٢- بروتوكول طهران المؤرخ في ١٧ آذار ١٩٧٥.

٣- محضر اجتماع وزراء الخارجية الموقع عليه في بغداد في ٢٠ نيسان ١٩٧٥ والذي وافق، ضمن أمور أخرى، على محضر اللجنة المكلفة بإعادة تخطيط الحدود البرية الموقع عليه في طهران في ٣٠ آذار ١٩٧٥.

٤ محضر إجتماع وزرا- الخارجية الموقع عليه في الجزائر في ٢٠ مارس ١٩٧٥.

٥- محضر وصفي لأعمال تخطيط الحدود البرية بين العراق وإيران، الذي حررته اللجنة المكلفة بتخطيط الحدود البرية المؤرخ في ١٣ حزيران ١٩٧٥ ويؤلف هذا المحضر الملحق رقم (١) الذي يكون جزءً لايتجزأ من هذا البروتوكول.

٦- خرائط من قياس ١/ ٥٠٠٠٠ التي رسم عليها الحدود البرية وكذلك مواقع الدعامات القديمة والجديدة، وتؤلف هذه الخرائط الملحق رقم (٢) الذي يكون جزءً لايتجزأ من هذا البروتوكول.

٧- بطاقات وصفية للدعامات القديمة والجديدة.

٨- وثيقة متعلقة بإحداثيات الدعامات الحدودية.

٩- صور جوية لرقعة الحدود العراقية - الإيرانية رسمت عليها بثقوب صغيرة مواقع الدعامات القديمة والجديدة.

ب- يتعهد الطرفان بوضع علامات الحدود بين الدعامات ١٤ و١٥ خلال مدة شهرين.

جـ- يتعاون الطرفان المتعاقدان على وضع تصاوير جوية تخص الحدود البرية العراقية - الإيرانية لغرض إستعمالها لرسم خط الحدود المذكور آنفاً على خرائط مقياس ١/ ٢٥٠٠٠ مع تأشير مواقع الدعامات وكل ذلك في مدة لاتتجاوز سنة واحدة إعتباراً من ٢٠ آذار ١٩٧٥ دون أن يمس ذلك بوضع المعاهدة التي يكون هذا البروتوكول جزءً لايتجزأ منها، مرضع التنفيذ، وسيجري نتيجة ذلك تعديل المحضر الوصفي للحدود البرية المذكورة في الفقرة (٥) في أعلاه. وستحل الخرائط الموضوعة طبقاً لأحكام الفقرة (ج) الحالية محل جميع الخرائط الموجودة.

المادة الثانية: تتبع الحدود الدولية بين العراق وإيران الخط المبين في المحضر الوصفي والمرسوم على الخرائط المذكورة تباعاً في الفقرتين (٥) و(٦) من المادة في أعلاه، مع أخذ أحكام الفقرة (أ) بنظر الإعتبار.

المادة الثالثة: ان خط الحدود المعرف في المادتين الأولى والثانية من هذا البروتوكول يحدد كذلك بإتجاه عمودي المجال الجوي وباطن الأرض.

تابع

المادة الرابعة: ينشيء الطرفان لجنة مختلطة عراقية إيرانية لتسوية وضع الأموال غير المنقولة والمباني والمنشآت الفنية أو غيرها التي تتغير تبعيتها نتيجة لإعادة تخطيط الحدود البرية العراقية الإيرانية، بروح من حسن الجوار والتعاون، اما بطريق التخالص واما بطريق التعويض أو بأية صيغة أخرى مناسبة، وذلك لتجنب أيّ مصدر للنزاع.

وستقوم اللجنة المذكورة بتسوية وضع الأموال العامة خلال مدة شهرين واما بخصوص المطالبات المتعلقة بالأموال الخاصة فتقدم للجنة خلال فترة لاتتجاوز شهرين. علماً بأن تسوية وضع هذه الأموال الخاصة ستتم خلال مدة ثلاثة أشهر التالية لذلك.

المادة الخامسة:

١- أنشئت لجنة مختلطة من السلطات المختصة للدولتين لغرض الكشف على دعائم الحدود والتثبت من حالتها. ويتم هذا الكشف سنوياً في شهر أيلول على يد اللجنة المذكورة آنفاً طبقاً لجدول زمني تضعه اللجنة في وقت مناسب.

٢ يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين الكتابة إلى الطرف الآخر قيام اللجنة في أيّ وقت بكشف إضافي على الدعامات. وفي هذه الحالة يتم الكشف خلال مدة لاتتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ الإجراء.

٣- تقوم اللجنة المشتركة في حالات الكشف بتحرير المحاضر المتعلقة به وترفعها، موقعة من قبلها، الى السلطات المختصة في كل من الدولتين، وللجنة أن تقرر تشييد دعامات جديدة، عند الحاجة بنفس مواصفات الدعامة الحالية، شريطة أن لايؤدي ذلك الى تغيير مسير خط الحدود. وفي هذه الحالة على السلطات المختصة للدولتين أنْ تتحقق من الدعامات واحداثياتها على الخرائط والوثائق ذات العلاقة التي ورد ذكرها في المادة الأولى من هذا البروتوكول. وتقوم تلك السلطات بوضع الدعامات المذكورة آنفاً في محلها بإشراف اللجنة المختصة التي تقوم بتحرير محضر عن الأعمال التي انجزت وترفعه الى السلطات المختصة في كل من الدولتين لكي يلحق بالوثائق المذكورة في المادة الأولى من هذا البروتوكول.

٤- يتحمل الطرفان المتعاقدان معاً كلفة صيانة الدعامات.

٥- على اللجنة المختلطة أنْ تعيد وضع الدعامات المنقولة في محلها وأن تعيد تشييد الدعامات المدمرة أو المفقودة، وذلك على أساس الخرائط والوثائق المذكورة في المادة الأولى من هذا البروتوكول، مع الحرص على عدم تغيير موقع الدعامات في جميع الأحوال، وتحرر اللجنة المختلطة في هذه الحالات محضراً عن الأعمال التي انجزت وترفعه الى السلطات المختصة لكل من الدولتين.

تابع

٦- تتبادل السلطات المختصة في كل من الدولتين المعلومات المتعلقة بحالة الدعامات وذلك لتأمين أفضل السبل والوسائل لحمايتها وصيانتها.

٧- يتعهد الطرفان المتعاقدات باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين حماية الدعامات ومقاضاة الأفراد الذين ارتكبوا تحويل الدعامات المذكورة آنفاً عن موقعها أو إتلافها أو تدميرها.

المادة السادسة:

اتفق الطرفان المتعاقدان على ان احكام هذا البرتوكول، الذي جرى توقيعه بدون أيّ تحفظ، ينظم من الآن فصاعداً أية مسألة حدودية بين العراق وإيران.

كتب في بغداد في ١٣ حزيران ١٩٧٥

عباس علي خلعتبري - وزير خارجية إيران، سعدون حمادي- وزير خارجية العراق. وقع بحضور سيادة عبدالعزيز بوتفليقة عضو مجلس الثورة وزير خارجية الجزائر.

البروتوكول المتعلق بالأمن على الحدود العراقية الإيرانية

طبقاً للقرارات التي تضمنها إتفاق الجزائر المؤرخ في ٦ آذار ١٩٧٥ ولاهتمامهما بإعادة الأمن والثقة المتبادلتين إلى نصابهما على طول حدودهما المشتركة ولعزمهما على ممارسة رقابة صارمة وفعالة على هذه الحدود في سبيل وقف جميع حوادث التسلل ذي الطابع التخريبي وإقامة تعاون وثيق بينهما لهذا الغرض، ومنع كل عمل تسللي ام مرور غير شرعي عبر حدودهما المشتركة بقصد التخريب والعصيان أو التمرد.

وبالإشارة الى بروتوكول طهران المؤرخ في ١٥ آذار ١٩٧٥ ومحضر اجتماع وزراء الخارجية الموقع في بغداد في تاريخ ٢٠ نيسان ١٩٧٥ ومحضر اجتماع وزراء الخارجية الموقع في الجزائر في تاريخ ٢٠ مارس ١٩٧٥.

فقد إتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام التالية:

المادة الأولى:

١- يتبادل الطرفان المتعاقدان المعلومات التي تخص كل تحرك للعناصر المخربة التي قد تحاول التسلل داخل احد البلدين بقصد ارتكاب اعمال التخريب أو العصيان أو التمرد في ذلك البلد.

٢- يتخذ الطرفان المتعاقدان الإجراءات المناسبة المتعلقة بتحركات العناصر المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة.

ويخبر كل منهما الطرف الآخر فوراً عن هوية هؤلاء الأشخاص، ومن المتفق عليه أنهما

تابع

يستخدمان كافة الإجراءات لمنعهم من ارتكاب أعمال التخريب. وتتخذ نفس الإجراءات تجاه الأشخاص الذين قد يتجمعون داخل إقليم احد الطرفين المتعاقدين بقصد ارتكاب أعمال الهدم أو التخريب في إقليم آخر.

المادة الثانية: التعاون المتعدد الأشكال الذي اقيم بين السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين بخصوص غلق الحدود لغرض منع تسلل العناصر المخربة يجري التقيد به على صعيد السلطات الحدودية للبلدين ويواصل ذلك حتى أرفع المستويات لوزراء الدفاع والخارجية والداخلية من الطرفين.

المادة الثالثة: تم كما يلي تعيين منافذ التسلل القابلة لأن تسلكها العناصر المخربة:

١- منطقة الحدود الشمالية: من نقطة تقاطع الحدود العراقية- التركية- الإيرانية الى خانقين- قصرشيرين "داخل" ٢١ نقطة.

٢- منطقة الحدود الجنوبية: من خانقين - قصرشيرين "خارج" وحتى نهاية الحدود العراقية الإيرانية ١٧ نقطة.

٣- ان نقاط التسلل المذكورة في أعلاه مبينة في الملحق.

٤- وتدخل في صنف النقاط المعينة أعلاه أية نقطة تسلل أخرى قد يجري إكتشافها ويلزم غلقها ومراقبتها.

٥- تكون كافة نقاط المرور الحدودية باستثناء تلك التي تخضع حالياً لرقابة السلطات الكمركية ممنوعة من كل اجتياز.

٦- بالنظر الى تطور العلاقة المتعددة الأشكال بين البلدين الجارين، فقد إتفق الطرفان المتعاقدان على أن يجري في المستقبل بالإتفاق بينهما إنشاء نقاط أخرى للمرور خاضعة لرقابة السلطات الكمركية.

المادة الرابعة:

١- يتعهد الطرفان المتعاقدان بتخصيص الوسائل البشرية والمادية اللازمة لغرض ضمان غلق الحدود ورقابتها بصورة فعالة بحيث يمنع كل تسلل للعناصر المخربة من نقاط المرور المذكورة في المادة الثالثة أعلاه.

٢- وفي الحالة التي قد يعتبر الخبراء فيها نتيجة للخبرة المكتسبة في الموضوع انه يجب أنْ تتخذ التدابير لإتخاذ اللازم. وفي حالة حصول خلاف بين السلطات الحدودية يجتمع رؤساء الإدارات المعنية سواء في بغداد أو في طهران من أجل التقريب بين وجهات النظر وتدرين نتائج إجتماعاتهم في محضر.

٧١٠

تابع

المادة الخامسة:

١- يسلم الأشخاص المخربون المقبوض عليهم الى السلطات المختصة للطرف الآخر الذي جرى في إقليمه القبض عليهم وتطبيق التشريع النافذ.

٢- يتسلم الطرفان المتعاقدان بالتبادل عن الإجراءات المتخذة تجاه الأشخاص المشار إليهم في الفقرة (١) أعلاه.

٣- في حالة عبور الحدود من قبل الأشخاص المخربين الهاربين يجري الإدلاء العاجل بذلك الى سلطات البلد الآخر التي تتخذ جميع الإجراءات العاجلة اللازمة للمساعدة في إلقاء القبض على الأشخاص المذكورين آنفاً.

المادة السادسة: يجوز عند الحاجة وبالإتفاق بين الطرفين المتعاقدين أنْ تقرر مناطق محرمة من أجل منع الأشخاص المخربين عن تحقيق أغراضهم.

المادة السابعة: تشكل لجنة مختلطة مكونة من رؤساء الإدارات الحدودية ومن ممثلي وزارة الخارجية لكلا البلدين وذلك لغرض إقامة وتطوير تعاون نافع بالتبادل للطرفين وتعقد اللجنة إجتماعين سنوياً "في بداية كل نصف سنة حسب التقويم الغريغوري".

على أنه يجوز بناءً على طلب أحد الطرفين عقد إجتماعات استثنائية لغرض دراسة افضل استخدام للوسائل المعنوية والمادية بقصد غلق الحدود ومراقبتها وكذلك فعالية وحسن تطبيق الأحكام الأساسية للتعاون المنصوص عليه في هذا البروتوكول.

المادة الثامنة: إن أحكام هذا البروتوكول المتعلق بغلق الحدود ومراقبتها لاتمس احكام الإتفاقات الخاصة بين العراق وإيران المتعلقة بحقوق الرعي وقوميسيري الحدود.

المادة التاسعة: بقصد من ضمان امن الحدود المشتركة في شط العرب ومنع تسلل العناصر المخربة من الجهتين يتخذ الطرفان المتعاقدان الإجراءات الملائمة ولاسيما بأقلمة مراكز مراقبة وبأن تلحق بها زوارق الدورية.

كتب في بغداد في ١٣ حزيران ١٩٧٥م

عباس خلعتبري – وزير خارجية إيران، سعدون حمادي – وزير خارجية العراق، وقع بحضور سيادة عبدالعزيز بوتفليقة عضو مجلس الثورة وزير خارجية الجزائر.

ثالثاً: نصوص الرسائل المتبادلة بين وزيري الخارجية

(١)

السيد الوزير

لي الشرف أن أؤكد لسيادتك بأنه بناء على إتفاقنا يوم توقيع المعاهدة المتعلقة بالحدود

تابع

الدولية وحسن الجوار بين إيران والعراق والبروتوكولات الثلاثة وملاحقها ان الإتفاقيات المذكورة أدناه وهي:

١ إتفاق حول الملاحة في شط العرب.

٢- إتفاق حول حقوق الرعي.

٣- الإتفاق حول الانهار الحدودية.

٤- الإتفاق حول حقوق وإختصاصات قوميسري الحدود.

يجب أن توضع وتوقع في وقت واحد من قبل الطرفين الساميين المتعاقدين خلال مدة لاتتجاوز ثلاثة أشهر إعتباراً من اليوم.

ارجو أن تقبلوا سيادة الوزير ابلغ الإحترام.

عباس علي خلعتبري
وزير خارجية إيران

(٢)

السيد الوزير

أتشرف بإعلامكم بإستلام رسالتكم المؤرخة ١٣ حزيران ١٩٧٥ وان أؤكد بأنه بناء على إتفاقنا عند توقيعنا على معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين إيران والعراق وبروتوكولاتها الثلاثة وملاحقها وان الإتفاقيات المذكورة أدناه وهي:

١- إتفاق حول الملاحة في شط العرب.

٢- إتفاق حول حقوق الرعي.

٣- الإتفاق حول الانهار الحدودية.

٤- الإتفاق حول حقوق وإختصاصات قوميسري الحدود.

يجب أن توضع وتوقع في وقت واحد من قبل الطرفين الساميين المتعاقدين خلال مدة لاتتجاوز ثلاثة أشهر إعتباراً من اليوم.

ارجو أن تتفضلوا سيادة الوزير بقبول فائق إحترامي.

سعدون حمادي
وزير خارجية العراق

(٣)

١٣ حزيران ١٩٧٥

السيد الوزير

أتشرف بأن أؤكد لسيادتكم بأنه طبقاً للإتفاق الذي توصلنا اليه اليوم يلزم الطرفان

تابع

السامیان المتعاقدان بأن یجریا في مدة لاتتجاوز سنة واحدة کل الشکلیات المتعلقة بإجراء تصدیق معاهدة الحدود الدولیة وحسن الجوار بین إیران والعراق. والبروتوکولات الثلاثة وملاحقها طبقاً للقانون الداخلي لکل طرف.

تقبل سیادة الوزیر أسمی احترامي.

عباس علي خلعتبري
وزیر خارجیة إیران

(٤)

١٣ حزیران ١٩٧٥

السید الوزیر

لي الشرف بأن أعلمکم بإستلام کتابکم المؤرخ في ١٣ حزیران ١٩٧٥ وبأن أؤکد بأنه نتیجة للإتفاق الذي تم هذا الیوم یتعهد کل طرف متعاقد بأن یجري خلال مدة أقصاها سنة کافة الشکلیات المتعلقة بإجراءات التصدیق علی معاهدة الحدود الدولیة وحسن الجوار بین إیران والعراق وبروتوکولاتها الثلاثة وملاحقها طبقاً للقانون الداخلي لکل طرف.

تفضل سیادة الوزیر بقبول اسمی إحترامي.

سعدون حمادي
وزیر خارجیة العراق

مرشد الثورة آية الله الخميني

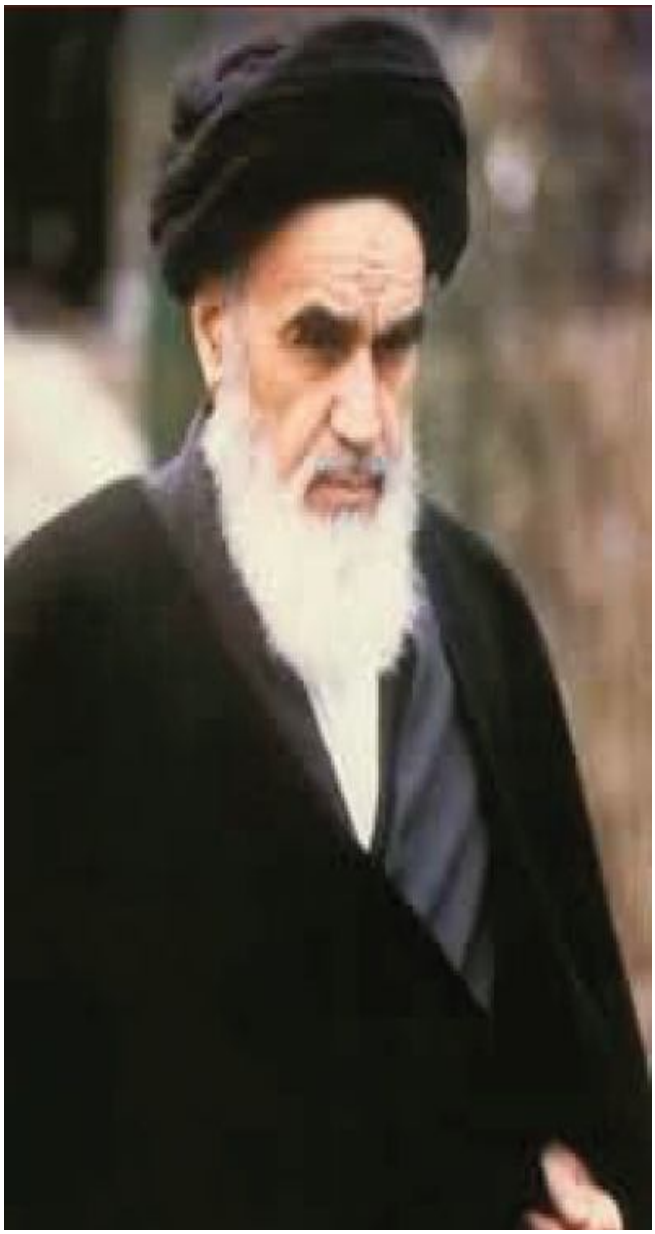

الرئيس العراقي صدام حسين

Byz heng , qinuting , yhe longest war : i am –iraq war from 1980 to 988

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

ا)القرآن الكريم :

ب)المصادر:

1. الدليمي (خليل)،**صدام من الزنزانة الأمريكية** ،ط1،شركة المنبر ،الخرطوم ،2009.

2. ملكي (عبد الأمير)، الأيام العصيبة (**شهادات حية لعوائل وأفراد وأحزاب**) ،ط1،مطبعة الراية، بغداد،2009 .

3. منظمة كرايسز جروب،**إيران في العراق :ما مدى النفوذ؟**،تقرير حول الشرق الأوسط، رقم38 بروكسل ، 21مارس2005.

4. مجموعة من الباحثين ،**أسرار التسليح العسكري في العراق منذ 1968**(**الفضائح والاحتيالات**)،دار الأبحاث والدراسات العربية للنشر،لندن ،1993.

5. سالينجر(بيار) و لوران (اريك)،**الملف السري لحرب الخليج** ،ط1،شركة المطبوعات للنشر ،بيروت،1993.

6. عزيز(طارق) و بيكر(جيمس) ، **نصوص الحرب** ،ط1،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ،1992 .

7. . الخزرجي (عبد الكريم فيصل) ،**الحرب العراقية الإيرانية (1980_1988م)مذكرات مقاتل** ،ط1،المركز العربي للنشر ،قطر ،2014.

8. أبو غزالة (عبد الحليم)،**الحرب العراقية الإيرانية (1980_1988م)**، (دن)،(د م)،1994.

ج):المراجع :

1.الاحمري محمد حامد وآخرون،**العرب وإيران (مراجعة في التاريخ والسياسة)**،(تح)عزمي بشارة ومحجوب الزويري، مطابع الدار العربية للعلوم ،بيرو ت،2012 .

2. أحمد(يوسف أحمد)وآخرون، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية** ،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية للنشر،بيروت ،2010.

3. أنطوان (متى)، الخليج العربي (**من الاستعمار حتى الثورة الإيرانية 1798 _1979**م)، ط1 ، دار الجيل ، بيروت ، 1993 .

4. بوفرحات (هدى) ، **قصة وتاريخ الحضارات (تاريخية جغرافية حضارية)** ،(ب ط)، fditocrps int ،(دم)،(د س).

5. بنجامين ستورا،**تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962–1988**م،(تر)صباح ممدوح كعدان،الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ،2012.

6. البستكي (عبد الله)نصرة ،**أمن الخليج (من غزو الكويت إلى غزو العراق)** ،ط1،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت ، 2003.

7. بدوي (محمد طه)وآخرون ، **النظم السياسية والعلاقات الخارجية الدولية** ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ،الإسكندرية ، 2013 .

8. بوعشة محمد ،**الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية –الإيريتية**،ط1،دار الجيل ،بيروت،2004.

9. بطوطا(حنا)، **العراق صفحات من التاريخ السياسي** ، ط1 ، دار النهضة العربية ، بيروت، 1992.

10.جورج (كتن)، **إدمان السياسة (السيرة من القومية للماركسية الديمقراطية)** ،ط1 ، شركة العارف للمطبوعات ،بيروت ، 2013 .

11.جعفر حسين نزار ،**الثورة الإسلامية في إيران (وقائع وأحداث)**،ط1،(ب د) ،(دم)، 1979 .

12.هويدي (أمين)، **البروسترويكا وحرب الخليج الاولى (التحولات الإستراتيجية الخطيرة)** ، دار الشروق للنشر ، القاهرة ، 1997 .

13.هويدي (فهمي)، **العرب وإيران** ، ط1 ، دار الشروق للنشر ، القاهرة ، 1991 .

14.هيكل محمد حسين ،**حرب الخليج أوهام القوة والنصر** ،ط1،مركز الأهرام للترجمة والنشر ،القاهرة ،1992.

15.هندي (خليل) ، **المسح الاستراتيجي** (1982 _1983م)، ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت ، 1885 .

16.زيدي (مفيد)، **التاريخ العربي بين الحداثة والمعاصرة** ، دار أسامة للنشر ، عمان ، 2011 .

17.الحبيب (محمد حسين)، **حقائق عن 14 تموز في العراق** ، ط1 ، دار الأندلس ، 1981

18.الحسني (عبد الرزاق) ،**العراق في دوري الاحتلال والانتداب** ، ج1، مطبعة العرفان ، صيدا ، 1935.

19.حسن (محمد)، **الأزمات والنزاعات السياسية الدولية** ، ط1 ، دار الكتاب الحديث للنشر ، القاهرة ،2010 .

20.حسن (خليل)، **النظرية العامة والمنظمات العالمية (البرامج والوكالات المتخصصة)**، ط1 ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ،2010 .

21.طوالبة (حسن محمد)، **مناقشة النزاع العراقي الإيراني** ، ط1 ، الوطن العربي ، بيروت ، 1984.

22.ياغي (إسماعيل احمد) ،شاكر (محمود)، **تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر(الجناح الأسيوي)** ج1 ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1995.

23.محفوظ سعيد عقيل ،**الخرائط المتوازنة كيف رسمت الحدود في الشرق الأوسط،دراسات سياسية** مركز الأبحاث والدراسات مداد،دمشق،2016.

24.الموسوي(كاظم)، **العراق صفحات من التاريخ السياسي** ، ط4 ، القاهرة ، 2013.

25.الكوز محمد سالم،**العلاقات السعودية الإيرانية 1979_2011**م،ط1،دار غبد ،عمان ،2014.

26.المسالمة خالد،**الاحواز (الساحل الشرقي للخليج العربي المحتل)**،ط2،مطبعة جامعة الرور للنشر ألمانيا،2008.

27.ميكال(بيار)، **تاريخ العالم الإسلامي المعاصر (1945 _1991م)** ، ط1 ، (تع) ضومط يوسف دار الجيل ،بيروت ،1993 .

28.مكتب الإمام الخامينئي، **الإمام الخميني سيرة ومسيرة**، ط1، مكتب الخامينئي للنشر، سوريا، 2006.

29.نوري النعيمي أحمد،**السياسة الخارجية الإيرانية 1979_2011م**، ط1،دار الجنان للنشر،الخرطوم، 2012.

30.نخبة من الباحثين العراقيين ،**حضارة العراق**،ج1،بغداد،1985.

31.سبكي (أمل)،**تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906،1979م)**، عالم المعرفة للنشر ،سوريا،2006.

32.سليم (أحمد أمين)،**دراسات في تاريخ وحضارة الشرق الأدنى القديم (تاريخ العراق _إيران _أسيا الصغرى)**، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 .

33.السمر (عمار علي)، **شمال العراق (1958 _1975م)** ، ط1 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ،2012.

34.عبد الخالق (عبد الله)، **العام المعاصر والصراعات الدولية** ، عالم المعرفة للنشر ، الكويت ، 1989.

35.عبد الناصر (وليد) ،**إيران دراسة عن الثورة** ،ط1،دار الشروق للنشر ،1997.

36.عزام (محجوب) والنحال(محمد)، **حرب الخليج البعد الاقتصادي والرهان الدولي** (سلسلة حرب الخليج) ، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع ، تونس ، 1991 .

37.عميمر (نعيمة)، ، **دمقرطة منظمة الامم المتحدة** ،ط1 المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت 2007 .

38.العمري(محمد طاهر)، **تاريخ مقدرات العراق السياسية** ،م1 ، المطبعة العصرية ، بغداد ، 1925 .

39.العشاوي (عبد العزيز)وأبو هاني (علي)،**فض النزاعات بالطرق الدولية** ،ط 1 ،دار الخلدونية ،الجزائر 2010.

40.الفوزي (محمد علي)، **الدراسات في تاريخ العرب المعاصر** ، ط1 ، دار النهضة العربية ، بيروت 1999 .

41.قازان (رضوان محمد)، مجلس التعاون :**العوامل المحلية والإقليمية والدولية ودورها في تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء**، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ،2009 .

42.القصاب (عبد الوهاب)، **الحرب العراقية الإيرانية (1980 _1988م) ، قراءة تحليلية مقارنة في مذكرات الفريق** ، المركز العربي للنشر ، بيروت ،2014 .

43.الرميحي (محمد)، **النفط والعلاقات الدولية** ، عالم المعرفة ، 1978 .

44.رسول فاضل ، **العراق ، إيران (أسباب وأبعاد النزاع)**، المعهد النمساوي ، 1995 .

45.شاكر (محمود)، **التاريخ الإسلامي المعاصر بلاد العراق** ، ط1 ، المكتب الإسلامي للنشر ، بيروت 1992 .

46.الشكرجي(طه نوري ياسين)، **الحرب الأمريكية على العراق** ، مكتبة الرائد العلمية والدار العربية للنشر ، عمان ، 2000.

47.شعيب (عبد المنعم علي)، **التدخل الأجنبي وأزمات التدخل الأجنبي وأزمات الحكم في تاريخ العرب الحديث والمعاصر** ، ط1 دار العرابي للنشر ، بيروت ، 2005.

48. شفيق (منير) ، **الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب (من السيف والدروع الصاروخ والإنفاق)** ط1 ، دار العربية للعلوم ناشرون ،2008.

49. خالد (عبد العظيم)،**التحولات الكبرى في الإستراتيجية العالمية مع الخليج وأفغانستان ،تحليل المشهد الاستراتيجي** ،ط1،دار الكتاب الحديث ،القاهرة ،2011.

50. غنيمى (الشيخ رأفت)،**التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية**،ط1،دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة ،1992.

المجلات والدوريات:

51. أحمد سي علي، **مبادئ ووسائل حل المنازعات الدولية حول السيادة علي الأقاليم في القضاء الدولي والتحكيم الدولي**،عدد **11** ،تصدر عن جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف

52. محمد عدنان (سلمي) ،"**مو قف الدول العربية من العراقية الإيرانية** (1980_1988م)"، مجلة آداب ذي قار،العدد3، تصدر عن مركز دراسات الخليج العربي قسم الدراسات التاريخية ،جامعة البصرة،2011.

53. عمار ظاهر مصلح، **العلاقات السعودية الإيرانية (1979_1991م)**،عدد9، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ،تصدر عن جامعة الموصل ،2009.

54. عزمي (محمود)،"**امن الخليج في المنظور الأمريكي (مبدأ كارتر في التطبيق)**"،مجلة شؤون الأوسط،العدد4،تصدر عن مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ،لبنان،1991.

55. فاعور (كامل)،لبنان يتجه نحو التطبيع،"**مجلة شؤون الأوسط**" ،العدد2،تصدر عن مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتو ثيق،بيروت ،1991.

56. شوهرام (شوبين)وسابير(زابيه)،"**العلاقات الخارجية لإيران** "،مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد9 ،تصدر عن جامعة الكويت ،1977.

57. الشمري (رضا عبد الجبار) ، "**البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي والإستراتيجية المطلوبة** "،مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ،العدد 110،تصدر عن مجلس النشر العلمي جامعة الكويت ،2003.

58. غنيمي (عبد المقصود زين الدين) ،"**البترول وأبعاد التلوث البيئي في منطقة الخليج**"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة ،العدد11.

الرسائل الجامعية:

1. حلمي يحي ،**الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر** ،أطروحة دكتوراه،قانون الدولي، 1989_1990.

2. قجالي (محمد)،**حرب الخليج بين أحكام القانون الدولي وتداعيات النظام الدولي الجديد**، أطروحة دكتوراه دولة ،القانون الدولي العام والعلاقات الدولية ،تحت إشراف مالكي محمد الأخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة الإخوة منتوري _قسنطينة،2007_2008.

3.حمدونة (احمد محمود إبراهيم)،**السياسة الإيرانية تجاه العراق في ظل الاحتلال الأمريكي** (2003_2010م)،رسالة ماجستير، دراسات الشرق الأوسط ،تحت إشراف عبد الناصر سرور وصبحي كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة الأزهر _غزة،2012_2013.

4 .العايب (سليم)،**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي** ،رسالة ماجستير ،العلوم السياسية ، تحت إشراف بن عنتر عبد النور،كلية الحقوق،جامعة الحاج لخضر_ باتنة،2010_2011.

5.عبد الرحمن عبد الكريم (عبد الستار العبيدي) ،**العلاقات العراقية_الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي**(2003م_ الأوسط ،2011م)،رسالة ماجستير، العلوم السياسية ،إشراف البرصان احمد سليم ،كلية الآداب والعلوم ،جامعة الشرق 2011_2012.

6.عرجون (شوقي)،**المشكلات النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة**، رسالة ماجستير ،العلاقات الدولية ،تحت إشراف بومهدي بلقاسم ،كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ،2006_2007.

7.خنوش (محمد)، **عوامل التوتر والاستقرار في المنطقة (1980_2000م)**،بحث مقدم لنيل دكتوراه دولة ،العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تحت إشراف عمار بن سلطان،كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر ،2006_2007.

8.ختال (هاجر)،**تدخل الامم المتحدة لوقف انتهاكات حقوق الإنسان في كردستان العراق عام** 1991م،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ،القانون الدولي الانساني ،تحت إشراف منتوري مسعود ،كلية الحقوق قسم القانون العام ،جامعة باجي مختار_عنابة،2010_2011.

الموسوعات:

1.أبو حجر(آمنة)، **الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم** ، ط1 ،دار أسامة ، الأردن ،2008

2.حرب (علي إبراهيم)،**موسوعة معارك العرب**(منذ ماقبل الإسلام حتى حروب الخليج) ،مج23،بيروت ،دار نوبليس،2007.

3.الكيالي (عبد الوهاب)،**الموسوعة السياسية**،ج7،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،1994.

4.سليم (الياس) ،**موسوعة أحداث العالم**(حروب)،ط1،مج44،بيروت ،المركز الثقافي اللبناني،2005.

5.الخوند (مسعود)،**الموسوعة التاريخية الجغرافية** معالم ،وثائق،موضوعات،زعماء (العالم الإسلامي_العربية السعودية)،ج12،لبنان ،إصدار خاص ،1998.

المعاجم:

1.الحموي (ياقوت)،**معجم البلدان**،ط2،ج4،دار صادر،بيروت ،1995.

59.مصباح (عامر)،**معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية** ،دار الكتاب الحديث، القاهرة ،2009.

2.فريدريك (معتوق) ،**معجم الحروب** ،ط1،شركة الطباعة والنشر اللبنانية ،لبنان ،1996.

الحوامل الالكترونية :

1.بني صدر(أبو الحسن) ،"برنامج رحلة في الذاكرة (أسرار الحرب الإيرانية العراقية) "،قناة روسيا اليوم،متاح على يوتيوب،16:01/05/7،2016.

2.عزيز (طارق)،"برنامج مهم جدا(سبب الحرب العراقية الإيرانية)"،حيدر العراقي سجل 3،20:00/05/2009،2016.

3.قاسمي (رضا)،"برنامج ماذا حدث؟"،متاح على
.3،20:00/05/2016/w.wiraplores.net unploreuded by.

المحاضرات :

1.مصطفى بودرامة ،مداخلة بعنوان التحديات التي تواجه مستقبل النفط بالجزائر في المؤ تمر العلمي(التنمية المستدامة)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس،سطيف،:يوم 07_08افريل2008.

الكتب الأجنبية :

1.Kevin. Woods et al.Saddam's Generals؛ " Perspectives of the Iran_Iraq War".Institute for Defence Analyses، Alexandri، 2011.
2. –GAUNY J، centre d'Etudes، Transatlantiqes-mars، 2007.
3.BYZ heng ,qumgting the lonest war : Iraq Cfrom 1980 to 1988.

المواقع الإلكترونية:

1.وقائع وأحداث الحرب

https://chronicle.fanack.com/ar/specials/iraq_war_1980_1988/29/03/2016.

2.أمير طاهيري ، أغرب الحروب الحديثة، صحيفة الشرق الأوسط،

http://www.orient_news.net/ar/news_show/81561/10/2014p10/

3.إياد الزاملي، العراق وإيران يعيدان الملاحة في شط العرب بحسب اتفاقية الجزائر،موقع كتابات،27فيفري2014.

4.نص اتفاقية الجزائر: 06 مارس 1975

www.koord.com.brisin

فهارس

فهرس الأماكن والبلدان

فهرس الأعلام والأسماء

فهرس الموضوعات

فهرس الأماكن والبلدان

-أ-

أسيا	15-9
أردن	71-71
أمريكا	75-74-73
الامرات العربية	72-66-59
اق-قطاع	41
اصفهان	16-3
إسرائيل	-45-44-34-12 54
اوروبا	32-9
اوروبا الغربية	9-3
أفغانستان	16
اربيل	40
أبو موسى	42-35

ب

البصرة	-35-29-11 56-41
باكستان	26
بئر علي	39
باي كرمنشاه	40
باي طاق	41
البرازيل	69-52
البحرين	-35-24-23 63-42
باب المنداب	34-33
برطانيا	-13-12-11

	35-30
بغداد	-30-13-10 93-29
بلاد الرفدين	10-09
باي طاق	41

- ت -

تركيا	09

-ج -

جزيرة العرب	09
الجزائر	43-41
جزيرة سلامة	35
جزيرة الغنم	35

-ح-

الحبانية	13
حاج عمران	40
الحويزة	57-54-52

-خ-

خانقين	40
جزيرة خرج	40
الخليج العربي	-15-11-09 -33-22-12 -56-53-35 -31
جوزستان	51-50-43-42
خليج الفارسي	23
خورمشهر	51-42-30

-د-

دجلة	08

-ر-

روسيا	-22-31-30 52
رواندوز	40

-ز-

زين القوس	39
زهاب	41-40

-ط-

طهران	-25-18-16 62-54-35
طنب لكبري	35-25
طنب الصغرى	42-35-25
الطائف	32

-ك-

كردستان	16-09
الكويت	-59-52-47 64-66
كركوك	64
كربلاء	56-47-42

-ل-

لاهاي	31
لبنان	41

ليبيا	69

فهرس الأعلام والاسماء

-أ-

أصمعى	06
أسترابون	09
أحمد حسن البكر	-21-15-19 82-43
إغريق	15
أنور السادات	39-70
إبراهيم	43
إفري معفرون	71
أحمد طالب الأبراهيمي	85

-ب-

بوليبوس	09
برتسيد	09
بني صدر	67
بن طلال	68
برجنيف	73

-ج-

جمال عبد الناصر	15
جونسون	34
جمي كارتر	49

-خ-

الخميني	في أغلب الصفحات

-ر-

رشيد عالي الكبلاني	13
رفسنجاني	85-67
رضا مالك	84
روزفلت	87

-ط-

طارق عزيز	43

-ك-

كلاوزفبتر	38
كسنجر	74

-ل-

لاتكريست وفير	84

-م-

مصدق	12
مشل عفلق	15
محمد رضا بهلوي	82-18-17
مصطفى البارزاني	38
معمر القذافي	69
محمد باقر الصدر	43
مضر بدران	71
مور خاي غور	71
محمد الصديق بن يحي	85
منا حيم بيغن	61

-ن-

نوري السعيد	26-13

-ص-

صدام حسين	في أغلب الصفحات

-ع-

عبد الرحمان الكلاني	12
عبد الكريم قاسم	16
عبد الرحمان عارف	19
على أكبر ولاياتي	85-65-68
عبد الحليم خدام	67
عبد الكريم غريب	84
عبد العزيز بوتفليقة	85

-غ-

غازي	12

-ف-

فيصل الأول	12
فيصل الثاني	12
فاكوري	67
فرير	84

-ق-

قطرب	08

- ش-

الشادلي	84-79

-هـ-

هواري بومدين	81
هوشيار زيباري	83

-ء-

ءاية الله طلقاني	18

فهرس الموضوعات

الفهرس	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ- و
فصل تمهيدي : الجغرافية السياسية للعراق وإيران	19-8
الفصل الأول:الظروف الإقليمية والدولية لاندلا ع الحرب	36-21
المبحث الأول : أوضاع منطقة الخليج قبل الحرب	25-22
المبحث الثاني :الصراع الايدولوجي بين إيران والعراق	28-26
المبحث الثالث : النزاعات الإقليمية والدولية الممهدة للحرب	36-29
الفصل الثاني : الحرب العراقية الإيرانية وتداعياتها	75-38
المبحث الأول : الأسباب المباشرة للحرب	49-38
المبحث الثاني : سير الحرب بين العراق وإيران	58-49
المبحث الثالث : الانعكاسات والمواقف الدولية من الحرب	75-59
الفصل الثالث :خيارات السلام والمبادرات الجزائرية لحل الأزمة	90-77
المبحث الأول:الجهود الجزائرية لتسوية الأزمة	83-78
المبحث الثاني :تطور الوساطة الجزائرية في الحرب العراقية الإيرانية	87-84
المبحث الثالث:هيئة الأمم وإدارة فعيا لتها في الأزمات	90-87
خاتمة	93-92
التوصيات والاقتراحات	94
قائمة الملاحق	
قائمة المصادر والمراجع	104-96
الفهارس	110-105
فهرس الأماكن	107-105
فهرس الأعلام والأسماء	109-108
فهرس الموضوعات	109